أزمة اتفاقية أوسلو

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار / العدد السادس و الستون/ أغسطس ١٩٩٥ م / الثمن جنيهان مصريان

العنصرية .. سلاح الرأسمالية الأمريكية فى الهجوم على الطبقات الفقيرة

السعودية ومنظومة اغتيال مصر

رسول حمزاتوف : قد يبدل المرء قبعته وليس رأسه

سارق الفرح : الوردة التى نبتت وسط الصخور

ماذا بعد محاولة اغتيال مبارك الفاشلة

حرية الصحافة .. طوق النجاة لسائر الحريات

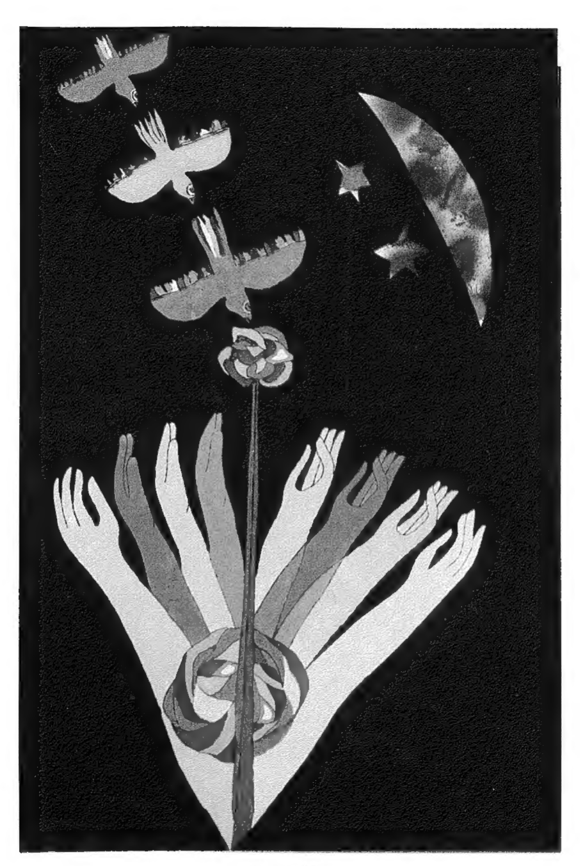

حكايات شعبية

للفنان محمود الهندى

فى هذا العدد

** موقفنا

** قضايا ساخنة

** مصر

** العرب

** العالم

** فكر

** فن

** أبواب ثابتة

لليسار در

احتلت همومنا الداخلية مكان الصدارة فى هذا العدد . فمحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا التى جرت فى نهاية شهر يونية ، فرضت نفسها على الأحداث طوال شهر يوليو وربما لما بعد ذلك . وكان لها انعكاسات على قضايا عديدة متفجرة داخليا وخارجيا . وقد اخترنا أن ننظر إلى المستقبل - فى ظل هذه المحاولة - من خلال آراء عشرة من المفكرين والساسة من مختلف الاتجاهات . وقدم مدحت الزاهد محاولة لاعادة تفسير الأحداث وتحديد المسئوليات من خلال متابعة وقراءة مدققة لكل ماقيل حول محاولة الاغتيال. وكتبت أمينة النقاش حول العلاقات المصرية السودانية بعد انفجار شلال الاتهامات المتبادل والتهديدات . وعاد عمرو سليم إلى اليسار بكاريكاتير حول توابع حادث أديس أبابا ، أمتنعت صحف عديدة عن نشره وخصص رئيس التحرير الافتتاحية لأثر الحادث على معارك الديمقراطية ، خاصة انتخابات مجلس الشعب وحرية الصحافة ، تلك المعركة المتصلة ، والتى يكتب حول جانب منها د. محمود صالح العادلى.

وإلى جانب هذا الموضوع المحورى حرصنا على متابعة عدد من القضايا الداخلية . فواصل عريان نصيف حملته على تردى الزراعة المصرية ، وكتب د. أحمد محمد صالح عن معاملة المصريين فى البلاد العربية من واقع التجربة والمراقبة . وتعددت الرسائل من الوطن العربى وعواصم العالم لتساعد على رسم صورة للأحداث خلال شهر يوليو ١٩٩٥.

يبقى بعد هذا الاستعراض السريع للهموم العامة ، أن تطرح على القراء هما خاصا وعاما فى نفس الوقت . فاليسار تواجه منذ فترة ليست قصيرة أزمة مالية حادة نتيجة ارتفاع تكاليف الطباعة والورق وشح الاعلانات ولم نجد أمامنا إلا أن نلجأ للقراء والأصدقاء فى مصر والعالم العربى ، بدعوة للتبرع لليسار والمساهمة فى الخروج من أزمتها . لقد صبرت علينا المطبعة - مطبعة الأمل - رغم أننا لم ندفع تكلفة ٣ أعداد متتالية . وأملنا أن يساعدنا الأصدقاء والقراء فى الخروج من هذه الأزمة بتبرعاتهم ، إما على الجريدة مباشرة ، أو على حسابنا فى البنك المصرى لتنمية الصادرات حساب رقم ١٥٤٧ . وشكرا مقدما.

اليسار

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق

المشرف الفني
محمود الهندي

المستشارون:
إبراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغني أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAW-LAS.TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنة واحدة)
مصر: ١٥ جنيها للأفراد و٣٠ جنيها للهيئات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب- القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢- ٥٧٥٩٠١١- ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ FAX.5786298

موقفنا

درس "أديس أبابا" .. ومعارك الديمقراطية

حسين عبد الرازق

تصور كثيرون أن الرئيس مبارك والحكم سيستخلصون الدرس الصحيح -أو بعضه على الأقل- من محاولة الاغتيال الفاشلة في أديس أبابا ورد فعل القوى السياسية والأحزاب والرأي العام المصري عامة .. حيث عبرت جميعها وفي تلقائية واضحة ودون ترتيب مسبق ، عن ادانتها لهذه المحاولة الارهابية والارهاب والعنف وتمسكها بالاساليب والوسائل الديمقراطية السلمية للتغيير.

ولكن ومع تدخل أجهزة الحكم والحزب الحاكم ،وتنظيمها لمسيرات التأييد الراكبة والمدفوعة الأجر ، ونحر الذبائح ، والمظاهرات التليفزيونية . والاعلان بكافة الوسائل أن رد الفعل الشعبي يعكس تأييداً للرئيس ولسياساته وانجازاته وسياسة الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية التي تتمتع بنجاحها .. تحول الأمل في تفهم الدرس الى وهم وأصبح هناك احساس بانه لا فائدة في هذا الحكم الذي أصبح عاجزاً بالفعل عن التجاوب مع نبض الناس ومصالحهم .. فما بالنا بإحداث تغييرات سياسية أو اقتصادية اجتماعية- . تصحح من المسار الذي قاد الوطن والأمة إلى الأزمة الاقتصادية -الاجتماعية- السياسية الشاملة.

ومع ذلك ظل البعض يغالط نفسه . وينتظر أن تأتي إشارة من الرئيس أو من بعض مستشاريه الذين يملكون القدرة على الفهم والتحليل وقراءة الأحداث بصورة صحيحة تحمل معنى مغايرا وتفتح طاقة -ولو صغيرة- للأمل في التغيير . تناسى هؤلاء أن الرئيس صدق على قانون اغتيال الصحافة في نفس ليلة صدوره من مجلس الشعب وبمجرد أن حطت طائرته على أرض الوطن وسخر من الذين طالبوا بالتريث أو إعادة النظر بعبارته الشهيرة .. «هو إحنا بنبع ترمس». وكان هذا القانون الأخير في سلسلة قوانين وممارسات تؤكد أن الحكم -وصاحب القرار الوحيد فيه هو رئيس الجمهورية- يندفع بسرعة نحو تضييق الهامش الديمقراطي المحدود وتصعيد العدوان على الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة والوسطى ولحساب قلة من كبار رجال المال والأعمال الطفيليين في الغالب- ومجموعة من البيروقراطيين والتكنوقراط المرتبطين بهم أو العاملين في خدمتهم.

ولكن الإشارات التي أطلقها الرئيس ورجاله قطعت الشك باليقين ووضعت نهاية حاسمة لكل هذه الاحلام الوردية أو الاوهام.

ففي حديث الرئيس حسني مبارك للاهرام (الجمعة ٢١ يوليو ١٩٩٥) يقول «تعبيرات الشعب لم تكن عاطفية فقط.. بل كانت أيضا تعبير عن اقتناع بالانجازات التي تحققت وعادت على كل مواطن وكل أسرة في حياتهم اليومية .. كان الفلاح يعبر عن اقتناعه بأنه حصل على كل ما كان يتمنى أن يحصل عليه في حياته .. العمال في المصانع عبروا عن اقتناعهم بأن ما حصلوا عليه جدير بالتسجيل .. المثقفون يتمتعون بحرية الرأي والفكر واتساع مساحة الديمقراطية».. ومضى الرئيس في سرد الأرقام التي تتكرر دائما في بيانات الحكومة وخطابات وأحاديث الرئيس حول الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والتي تكذبها بيانات المؤسسات الدولية والتي تتعامل الحكومة على أساسها مع هذه

المؤسسات مع العالم الخارجي كله.

وبعيداً عن كل هذه الارقام المضادة فلو صح ما يقوله الرئيس فلابد أننا نعيش في بلد آخر غير مصر. فالسخط والغضب والضيق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والفساد وتضييق الهامش الديمقراطي واقع معاش بين كل طبقات الشعب وفئاته المنتجة عدا القلة الحاكمة والمستفيدة من هذه السياسات. وعندما يقرأ المثقفون والعمال والفلاحين هذه التصريحات للرئيس لابد أن يصيبهم اليأس. أو على الأقل الدهشة.

وإذا كان الرئيس يعني فعلا ما يقول فهذه مأساة حقيقية ودليل لا يحتمل الشك على أن هناك استمراراً في سياسات الكارثة. وأن فيروس محاولة الاغتيال الفاشلة في أديس أبابا قد ضاع كما ضاع من قبل فيروس القصة وفيروس الأمن المركزي وغيرها من الفيروس.

ويتأكد هذا المعنى بالقرار الذي صدر بتشكيل لجنة إعداد مشروع قانون «تنظيم» الصحافة فقد جاء التشكيل استفزازيا للرأي العام والقوى السياسية وجموع الصحفيين، وموضحا ان فكرة اللجنة لم تكن محاولة للوصول إلى صيغة للخروج من الأزمة الناتجة عن مطالبة الصحفيين والاحزاب والقوى الديمقراطية والرأي العام بإلغاء القانون ٩٣لسنة ١٩٩٥، وإصرار الحكم على عدم إلغاء القانون بحجة الحفاظ على هيبة الحكم. بل كانت مؤامرة ومناورة وحيلة للالتفاف على الرأي العام ووحدة الصحفيين ومحاولة لشق الصفوف وكسب الوقت. فما يتوقع صدوره عن لجنة حكومية الصحفيون فيها اقلية وغالبية اعضائها من الذين أيدوا قانون اغتيال الصحافة ومن ترزية القوانين المعادين للحرية ومن الموظفين الذين يعملون في خدمة الحاكم دائما مهما كانت آراؤهم وقناعاتهم .. لن يكون في اتجاه مزيد من حرية الصحافة وإنما في اتجاه تأكيد القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ أو ما يماثله بل ربما ما هو أسوأ منه.

وعندما تحفظ مجلس نقابة الصحفيين على هذا التشكيل، وعبر الصحفيون عن رفضهم وادانتهم لهذه اللجنة، التي سماها رئيس تحرير الوفد -بحق- لجنة الاشقياء، وأعلنت الاحزاب السياسية -خاصة التجمع- عن رفضها لهذا التشكيل الحكومي المناهض لحرية الصحافة .. جاءت استجابة الحكم جزئية وهادفة إلى شق صفوف القوى الرافضة لقانون اغتيال حرية الصحافة.

لقد أضيف إلى عضوية اللجنة الحكومية ثلاثة من الصحفيين الديمقراطيين -كامل زهيري نقيب الصحفيين الاسبق، ومحمود المراغي رئيس تحرير العربي، وعبد العال الباقوري رئيس تحرير الأهالي -وأحد رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية، وهو الوحيد الذي كان قد تم تجاهله من بين رؤساء مجالس ادارات المؤسسات المملوكة لمجلس الشورى في التشكيل السابق. والإضافة في محصلها ايجابية ولكنها لا تغير تغييرا جذريا في طبيعة اللجنة والأخطر أنها تستهدف بشكل واضح اثارة شقاق في صفوف الصحفيين بين الرافضين كلية لهذه اللجنة والمطالبين بمقاطعتها والتركيز على المؤتمر الثالث للصحفيين ودعوة الجمعية العمومية غير العادية لاجتماع عاجل لتحديد موقف جديد من مناورات الحكم، وبين المتحمسين للمشاركة وممارسة الضغط داخل اللجنة مؤكدين أن العمل النقابي يقوم في جوهره على المساومة والحلول الوسط ..كما تستهدف اثارة الخلاف داخل جبهة رؤساء تحرير صحف المعارضة، باختيار رئيس تحرير العربي والاهالي، وتجاهل رؤساء تحرير الوفد والشعب والاحرار، خاصة وأن جريدة الوفد بحكم صدورها يوميا والموقف الواضح الذي اتخذته طوال هذه الازمة كانت من أعلى الاصوات المدافعة عن الموقف الديمقراطي الرافض للهجمة على حرية الصحافة.

إن هذه الحقائق كلها- وغيرها- تؤكد أن أوهام التغيير بمبادرة من الحكم أو استجابة للرأي العام أمرا لم يعد له مكان في العمل السياسي الحالي. وهي حقيقة مؤلمة، لكن إدراكها وفهمها والتعرف على أسبابها أمر ضروري ولصالح النضال الوطني الديمقراطي خاصة والبلاد في طريقها لانتخابات مجلس الشعب في نوفمبر ١٩٩٥ وهي انتخابات فاصلة فقد تفتح الباب للتغيير ومن ثم للتطور الديمقراطي السلمي، وقد تسد هذا الباب وتدفع الوطن إلى مأزق بالغ الخطورة. ومن مصلحة القوى الديمقراطية أن تخوضها مستندة إلى الحقائق لا الأوهام.

وكون أن باب التغيير من خلال الرئيس والحكم لم يعد واردا، فهذا لا يعني أن التغيير أمرا مستحيل، ولكن الجهد والثمن المطلوب يصبح أكبر وأفدح. فالمطلوب الآن حشد وتنظيم قوى المجتمع أحزابا ونقابات ومنظمات ديمقراطية وخوض معارك متتالية من أجل وقف هذا التراجع المستمر عن الهامش الديمقراطي المحدود الذي كان قائما. تمهيدا للتقدم على طريق الديمقراطية الصحيحة وفي مقدمة هذه المعارك معركة اسقاط قانون اغتيال حرية الصحافة (٩٣ لسنة ١٩٩٥) وإصدار مشروع قانون لحرية الصحافة وهي معركة تقع مسئوليتها على جموع الصحفيين ونقابتهم ومؤتمرهم الثالث وعلى الأحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الديمقراطية عامة.

وهناك معركة توفير الحد الأدنى من ضمانات حرية الانتخابات ونزاهتها قبل بدء الحملة الانتخابية في سبتمبر -أكتوبر- ١٩٩٥، والحرص على التنسيق بين القوى الديمقراطية في هذه الانتخابات لحرمان الحزب الحاكم- المعادي بوضوح للديمقراطية وتداول السلطة -من التمتع مرة أخرى بالأغلبية الكاسحة لمقاعد مجلس الشعب، وفتح باب -ولو صغير- لتداول السلطة.

وكلاهما معركتان من معارك الديمقراطية التي لابد من خوضهما .. وإلا فهناك كارثة حقيقية أكبر من كل ما مر بنا في الطريق.

عبد العال الباقوري

محمود المراغي

كامل زهيري

ماذا ..
بعد محاولة الاغتيال الفاشلة ؟

أجمعت كل القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها وتياراتها على إدانة المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا أواخر يونيو الماضى ، لكنها اختلفت فى الدلالات والمعانى التى وقفت وراء هذا الإجماع وبينما اتخذ الحكم من هذا الإجماع معنى الموافقة والمبايعة لسياسات لم تكن محل اجماع قبل الحادث ،اتفقت القوى السياسية على أن هذا الإجماع لم يكن سوى قلق على المستقبل الذى ينتظر البلاد سواء لو نجحت المحاولة لاقدر الله أو لو بعد فشلها .

وسعيا لقراءة موضوعية لدلالات هذا الحدث أجرت « اليسار » استطلاعا للرأى بين عدد محدود من ممثلى التيارات والاتجاهات السياسية وقادة الرأى العام ، حول مستقبل الأوضاع فى مصر على ضوء هذه المحاولة للتوصل إلى إجابة للسؤال الكبير الذى يعكس قلقا مشروعا لدى القوى السياسية وهو :

ماذا بعد المحاولة الفاشلة !!.

وطرحت « اليسار » على المتحدثين الأسئلة التالية :

ماهى دلالة حالة الانزعاج والقلق التى حدثت فى مصر نتيجة لهذا الحادث ؟

وهل تدل على الإحساس بالقلق لمدى الفراغ السياسى الذى يمكن أن يحدثه غياب رئيس الجمهورية ، نتيجة لسلطاته الدستورية والواقعية ؟ أم بسبب الدور الذى يلعبه الرئيس كعنصر للتوازن والاستقرار داخل المجتمع ؟ وما مدى مسئولية نظام الحكم القائم عن هذا الفراغ ، وعن افتقاد التوازن الاجتماعى والسياسى ؟

وماهى النظم والأفكار التى يمكن تطبيقها للحفاظ على استقرار المجتمع ، وتوازنه فى مواجهة أية طوارىء من مثل هذا النوع ؟

وماهى الآليات التى توصلنا إلى ذلك ؟ وهل ندعو مثلا لعقد مؤتمر قومى جديد لوضع عقد سياسى جديد ؟وكيف يشكل هذا المؤتمر وماهى آليات تنفيذه ؟وما الذى يمكن أن يناقشه ؟

، يرى البعض أن الدرس الأساسى لما حدث ، هو ضرورة تحقيق تحول ديمقراطى ملموس على وجه السرعة ؟ أوضرورة اعتماد المواجهة الشاملة للإرهاب أمنيا وسياسيا واقتصاديا وفكريا ، بينما يرى اخرون أن تصاعد الإرهاب والدور الخارجي فى دعمه وتمويله يفرض اللجوء إلى بعض القيود الامنية والسياسية ، حتى تجتاز مصر عنق الزجاجة فماهى وجهة نظركم فى ذلك ؟

وبرغم ان « اليسار » قد وجهت اسئلة هذا الاستطلاع إلى اكثر من ١٥ شخصية ، إلا أن البعض اعتذر بسبب السفر والاخر بسبب الحر ، والثالث امتنع عن الإجابة دون إبداء اسباب وفيما يلى الردود التى وصلت لليسارعلى أسئلتها :

مطلوب حوار حقيقى للاتفاق على ميثاق للوفاق الوطنى .. نظامنا السياسى ينتمى فى جوهره إلى الحكم الفردى

سعيد النجار

ليس من الصعب تفسير حالة القلق والانزعاج التى أحس بها المصريون جميعا عندما سمعوا بالمحاولة الإجرامية على حياة الرئيس حسنى مبارك فى أديس بابا. فقد كان لهذه الصدمة أثرها فى إفاقة المصريين على حقيقة مريرة وهى أن حالة الاستقرار النسبى التى تتمتع بها مصر انما تتوقف على خيط رفيع جدا يتمثل فى حياة شخص واحد وهو شخص رئيس الجمهورية. شعر المصريون أنه إذا انقطع هذا الخيط الرفيع فإن حالة الاستقرار تختفى بين غمضة عين وانتباهتها. والله وحده هو الذى يعلم ماذا كان يحدث فى مصر ولمصر إذا تصورنا نجاح المحاولة الآثمة.

ما هى الدروس المستفادة من هذه الأزمة؟ ذهب البعض إلى أن هذا الحادث أثبت بما لا يدع مجالا للشك الحاجة الملحة إلى ملء منصب نائب رئيس الجمهورية. ولكنها أعمق من ذلك بكثير. فان نظامنا السياسى فى جوهره ينتمى إلى نظام الحكم الفردى رغم ما يبدو فى ظواهر الأمور من وجود كل آليات الديمقراطية مثل مجلس الشعب ومجلس الشورى والتعددية الحزبية. ولكن كل هذه الآليات لا تزيد عن أن تكون قشوراً تخفى الحقيقة المرة أن نظامنا يركز كل السلطات فى يد شخص واحد هو شخص رئيس الجمهورية ويترك كل ما عداه من مؤسسات دستورية دون سلطة حقيقية. إنما هى أصداف خاوية تخدع الأبصار ببريقها ولكنها خاوية على عروشها.

لست فى حاجة إلى القول أن هذه الصفة الفردية لنظامنا السياسى ليست وليدة اليوم كما أنها ليست من فعل الرئيس حسنى مبارك. ولكنها ترجع إلى عشرات السنين. فاننا نحب أن يوصف نظامنا بالديمقراطية، ولكن رؤساء الجمهورية المتعاقبين يحبون الاحتفاظ بكل خيوط السلطة فى أيديهم. والنتيجة هى ما نراه اليوم من نظام يحمل اسم الديمقراطية وهو ليس من الديمقراطية فى شئ، بل هو نظام فردى بكل ما تعنيه هذه الكلمة. ومن خصائص هذا النظام أنه قد يحمل فى ظاهره صفة الاستقرار غير أنه فى حقيقته يقف على حافة هاوية. وهذا هو ما أفاق الشعب المصرى عليه عندما سمع بمحاولة الاعتداء على حياة رئيس الجمهورية.

ما هو العلاج؟

لا يوجد سوى علاج واحد وهو التحول نحو نظام ديمقراطى حقيقى يقوم على المؤسسات وليس على الأشخاص وعلى التعددية الحزبية الحقيقية وتداول السلطة والتوازن بين سلطة رئيس الجمهورية والمؤسسات الدستورية الأخرى والرقابة الفعالة للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية والشفافية والمساءلة السياسية وحرية الصحافة واستقلال القضاء. وهذا يتطلب أن يتخذ رئيس الجمهورية الخطوات الضرورية لكى يصبح هذا التحول نحو الديمقراطية حقيقة واقعة.

غير أن هناك من يبدى المخاوف من عملية التحول هذه فى الوقت الحاضر بدعوى أن فتح هذا الملف قد يفتح الطريق أمام الإسلام السياسى أو التطرف الدينى للوصول إلى السلطة. وعندهم أنه اذا وصل هؤلاء إلى السلطة فسهذه نهاية الديمقراطية ونهاية الهامش البسيط الذى نتمتع به فى الوقت الحاضر وسيطرة حكومة استبدادية متخلفة ترجع بنا إلى الوراء الف سنة تحكم باسم الدين والدين منها برئ.

ولكن من الواضح أن منطق هذه الحجة هو استمرار النظام الفردى الحالى إلى ما لانهاية. فان الإسلام السياسى حقيقة واقعة وهو لن يختفى من تلقاء نفسه كما أنه لن يختفى عن طريق الكبت والإنكار والاستنكار وانتهاك حقوق الإنسان. بل على العكس من ذلك فان الأوضاع الحالية هى الحالة المثالية لكى تنمو وتترعرع فيها كل الحركات التحتية. لذلك كان من الضرورى أن نتعامل مع الإسلام السياسى بطريقة أخرى لا تنكر على أصحابه الحق فى ممارسة حقوقهم السياسية وفى الوقت نفسه تعمل على حماية مصر من احتمال قيام حكومة دينية استبدادية. وهذا هو الاعتبار الذى دعا بعض أصحاب الفكر وممثلى القوى السياسية إلى محاولة صياغة ميثاق للوفاق الوطنى يكون بمثابة قائمة لحقوق الشعب المصرى الأساسية ويتضمن هذا الميثاق الحد الأدنى من المبادئ والقيم الملزمة لكافة القوى السياسية سواء كانت من اليمين أو من اليسار، إسلامية أو شيوعية أو اشتراكية أو ليبرالية. وهذا هو ما لجأت إليه بعض البلاد التى واجهت مأزقا سياسيا شبيها بالمأزق الذى تواجهه مصر مع الإسلام السياسى ومن ذلك على سبيل المثال الأردن وكذلك كل بلاد أوروبا الغربية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما كانت الأحزاب الماركسية تمثل تهديدا للديمقراطية الليبرالية بما تدعو إليه من الصراع الطبقى وديكتاتورية الطبقة العاملة وحتمية الحل الاشتراكى. وقد استقر الوفاق الوطنى فى الغرب مع كافة الأحزاب والقوى الماركسية- أحيانا صراحة وأخرى ضمنا- إنها جميعا تلتزم بالمبادئ والقيم وقواعد اللعبة الديمقراطية الليبرالية. وفعلا ساهمت بعض الأحزاب الماركسية فى السلطة واشتركت فى بعض الوزارات الائتلافية ولم يكن فى ذلك تهديد للديمقراطية أو اعتداء عليها. وهذا هو ما ينبغى أن نفعله مع الاسلام السياسى. وهو ما فعلته الأردن فى تجربة يمكن أن توصف بالنجاح. وقد دعت جمعية النداء الجديد منذ مدة إلى فكرة صياغة ميثاق للوفاق الوطنى. ومن حسن الحظ أن استجابت معظم الاحزاب

والقوى السياسية لهذه الدعوة .وقد قطعنا شوطاً طويلاً فى سبيل إعداد هذا الميثاق وأملنا أن تحظى قريباً بموافقة كافة الأحزاب والقوى السياسية فى مصر.

ما هى الخطوات العملية لكى تبدأ عملية الإصلاح السياسى بطريقة جدية اعتقد ان الوقت قد حان لكى يدعو رئيس الجمهورية مرة ثانية إلى مؤتمر حوار وطنى بين كافة الأحزاب والقوى السياسية فى مصر .واعتقد ان هذه كانت الفكرة الأصلية من مؤتمر الحوار الوطنى الأول الذى أنعقد فى يونيو ١٩٩٤ .وليس عندى شك أن رئيس الجمهورية كان جادا فى بدء عملية الإصلاح السياسى عندما دعا إلى هذا المؤتمر فى أكتوبر ١٩٩٣ بمناسبة بداية فترة ولايته الثالثة.ولكن للأسف أنه وضع أمر هذا الحوار فى يد أشخاص لا يؤمنون حقيقة بالإصلاح السياسى بل أنهم يعملون على بقاء الأوضاع على ماهى عليه.ومن ثم فانهم لم يدخروا جهدا فى سبيل مسخ فكرة الحوار الوطنى وتحويلها عن أهدافها الأصلية . وبدلا من أن يكون الحوار الوطنى بداية جادة على طريق الاصلاح السياسى وجدنا أنه تحول الى مهزلة والى صفقة أخرى خاوية . وهكذا جاء ومضى ولم يتغير قليل أو كثير فى حياتنا السياسية.

ولعلنا نبدأ صفحة جديدة بعد المحاولة الآثمة على حياة الرئيس ولعله يقتنع أن الطريق الصحيح إلى الاستقرار والتقدم لن يكون إلا بإسدال الستار نهائيا على سياسية الأصداف الخاوية والتحول نحو ديمقراطية حقيقية.

مصر فى حاجة إلى ذلك وهى تستحق كل الاستحقاق هذا التحول .فقد بقيت مدة طويلة تحمل شعلة التحرر والتقدم والديمقراطية بين كافة البلاد العربية والإسلامية .وقد آن الأوان لكى تسترد تلك المكانة القيادية من أجل نفسها ومن أجل العالم العربى والإسلامى.

لقد ذكرت مرارا وتكرارا ان الرئيس حسنى مبارك قاد عملية الاصلاح الاقتصادى أثناء ولايته الثانية وعليه الآن أن يقود عملية الاصلاح السياسى فى ولايته الثالثة .ولا شك أن نقطة البداية تتمثل فى بدء حوار حقيقى يهدف الاتفاق على ميثاق للوفاق الوطنى وصياغة دستور جديد يعيد إلى الشعب المصرى حقوقه الفائتة.ولكن عليه أن يعهد به هذه المرة إلى أيد أمينة تؤمن بالشعب وحقوقه قبل كل شئ . إن أخشى ما أخشاه أن يستمع مرة أخرى إلى بطانة الطبل والنفاق . أولئك الذين جعلوا من حادث الاعتداء مناسبة لتأليه رئيس الجمهورية وإضفاء صفات الحكمة والعبقرية والشجاعة والذكاء والمبادرة والمناورة وأغرقونا فى طوفان من صور الرئيس والمواكب والمسيرات.إن أكبر خطر يتهدد الرئيس فى الوقت الحاضر هو ان يستمع إلى أبواق الطبل والنفاق . أنهم طبلوا وزمروا لغيرك فى الماضى.وأؤكد انهم سوف يطبلون ويزمرون لغيرك فى المستقبل . إن صوت مصر الحقيقى هو صوت المخلصين من أبنائها الذين يواجهون صاحب السلطة بالحقيقة المجردة مهما كانت مريرة . وأملنا جميعا أن تستمع إلى هؤلاء. وانك إن فعلت ذلك سوف تدخل التاريخ من أوسع أبوابه.

مواجهة الإرهاب لاتتحقق إلا بالإنفتاح الديمقراطى

محمد سيد أحمد

• السـؤال الأول: ماهى دلالة حالة الانزعاج والقلق التى حدثت فى مصر نتيجة لحادث اغتيال الرئيس مبارك؟ هل تدل على الإحساس بالقلق لدى الفراغ السياسى الذى يمكن أن يحدثه غياب رئيس الجمهورية نتيجة لسلطاته الدستورية والواقعية، أم بسبب الدور الذى يلعبه الرئيس كعنصر توازن واستقرار داخل المجتمع؟

الأمر المؤكد أن حالة الانزعاج والقلق قد نشأت فى المقام الأول، لانعدام وجود رؤية حول مستقبل مصر فى غياب رئيس الدولة.. لقد اتسعت إثر الحادث رقعة القوى المناصرة لبقاء حسنى مبارك، لا لاكتشافها جديدا فى حسنى مبارك، ولكن لإدراكها مدى القلاقل التى لابد أن تتعرض لها مصر فى حالة غياب حسنى مبارك فجأة من الساحة.. لم يكن هذا القلق بسبب الفراغ السياسى الذى يمكن أن يحدثه غياب رئيس الجمهورية، بما يملكه من سلطات بقدر ما كان بسبب غياب مؤسسات كفيلة بتحقيق اتفاق على اختيار رئيس تال للجمهورية، دون تعريض مصر لفترة اضطرابات وقلاقل قد تفلت من سيطرة الجميع.

ولذلك أقول بشأن سؤالكم عن مدى مسئولية نظام الحكم القائم عن هذا الفراغ أقول إنه يتحمل المسئولية بالكامل وهى مسئولية تتمثل فى أن الدولة فى تشكيلها الراهن ليست بالدولة التى تملك مؤسسات لها صفة الاستمرار والاستقرار والمؤهلات الكفيلة بالتغلب على التناقضات داخلها، والاتفاق على بديلة فى حالة غياب رئيس الدولة بصلاحياته الواسعة.

• السؤال الثانى ماهى النظم والأفكار التى يمكن تطبيقها للحفاظ على استقرار المجتمع وتوازنه فى مواجهة أي طوارئ من مثل هذا النوع؟.

- أولا، أن يكون هناك نائب لرئيس الجمهورية .. والجدير بالملاحظة أن مركز النائب مركز دقيق، وصعب الاختيار، لأن الخريطة السياسية للمنطقة تتعرض لتغيرات هيكلية أساسية .. فلقد استقرت شرعية ٢٣ يوليو على أن يكون رئيس الجمهورية من القوات المسلحة .. وإذا ما سلم رئيس الدولة بأن المرجعية فى تشكيل ملامح النظام المصرى مستقبلا، هو حلول السلام، فلابد أن يكتسب القطاع المدنى أهمية متعاظمة، وأن يتقلص بالتدريج دور القوات المسلحة، مما يجعل الاختيار صعبا، ذلك أن النظام ما زال يستمد شرعيته من ثورة ٢٣ يوليو .. ويجد نفسه ملزما بخيار السلام إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ولكن الأهم من ذلك أن مركز النائب هو المركز الذى يحتله رئيس

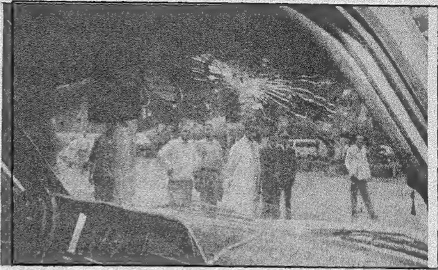

الدولة .. ومع ذلك تتوقف صلاحياته، ومدى اتساعها، على القوى الكفيلة بالتأثير على مقدرات مصر، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ذات المصالح الكبرى في مصر والحريصة بالتالي على أن يتبوأ هذا الموقع شخص يكون موضع رضاها .. ولذلك، فحتى يحصن مركز نائب الرئيس ضد الضغوط الخارجية، وكي يكون مؤهلا لتلبية متطلبات القرار المصري فلابد أن يحظى اختياره بتأييد شعبي واسع، وأن تسبق اختياره مناقشة ديمقراطية حقيقية، تتسع لمختلف المؤسسات والقوى الوطنية المصرية..

-هل تدعو لعقد مؤتمر قومي جديد؟ من الجائز أن يتخذ الحوار الديمقراطي هذا الشكل، ولكن علينا قبل ذلك تقرير شكل المؤتمر القومي ونهجه، وتجنيبه عيوب المؤتمر السابق الذي أجهض قبل أن ينعقد واستخدم للتنفيس لا للإصلاح.

- كيف يشكل هذا المؤتمر؟ يشكل من ممثلين لمختلف القوى السياسية في البلاد، على أن يكون هذا المؤتمر تجديداً للشرعية المصرية، ومشاركة لكل الأطراف الكفيلة بالنهوض بدور في هذا التجديد (بما في ذلك التيار الديني الذي يدين الإرهاب، ويقبل مبدأ العمل داخل اطار مؤسسات النظام) .. وسواء، نقصد بهذه الأطراف الأحزاب السياسية، أو المنظمات الجماهيرية، أو النقابات المهنية .. وأيضا المفكرون الكفيلون بالنهوض بدور الإنتلجنسيا في الظرف الحالي، الذي يحتاج إلى كثير من التفكير الابداعي.

-أما عن ماذا ينبغي أن يناقشه هذا المؤتمر، فهو أساسا «مصر المستقبل» محليا واقليميا ودوليا .. أي دور مصر، والخصائص التي يتعين أن تتحقق لها مستقبلا كي تنهض بهذا الدور.

* السؤال الثالث عن ضرورة تحقيق تحول اجتماعي ديمقراطي حقيقي .. فهذا بالتحديد ما أعنيه بكل ما سبق وقلته.

وأما عن ضرورة اعتماد المواجهة الشاملة للإرهاب أمنيا واقتصاديا وسياسياً واجتماعياً وفكرياً .. اقول: إن مواجهة الارهاب لا تتحقق إلا بالانفتاح الديمقراطي الشامل، بمشاركة كل الأطراف ذات مأخذ على ما يجرى .. إلا بتوفير أوعية ومؤسسات تستطيع كافة قطاعات المجتمع التعبير من خلالها عن تطلعاتها .. إن الإرهاب لن تجتث جذوره ما لم يتحقق للكل حق إبداء الرأي، والمشاركة في القرار، بالطرق والمسالك المشروعة.

-هل للخارج دور في دعم الارهاب وتمويله؟ قد يكون .. لأن الارهاب اليوم قد أصبح ظاهرة عالمية .. قد أصبح جزءا لا يتجزأ من «النظام العالمي» .. قد أصبح ملازما لهذا النظام بقدر ادعائه بأنه «أحادي القطبية» .. بينما ما زال في الحقيقة «ثنائي القطبية»، وأن أحد قطبيه ليس معترفا به.. ومتروك خارج «النظام» فأصبح طرفا يفرز الشعور بالإحباط وخيبة الأمل .. إنه طرف لم يعد يحركه الأمل كما كان الحال في إطار «النظام الثنائي القطبية» السابق، القائم على محاربة الاستعمار والذي كان يستهدف التحرر، ويحقق الأمل .. ولذلك قد يكون للإرهاب أبعاد دولية، ولكن حسم موضوع الارهاب لا يتحقق إلا بحسمه داخليا.

لا يجوز بأي حال اتخاذ الإرهاب الدولي مبررا لاعفاء المسئولين في الداخل من مسئولياتهم حيال الديمقراطية، واحترام مقتضيات «دولة المؤسسات».

شرعية الحكم

ابراهيم بدراوى

فى رأيى أن نقطة البدء تكمن فى ضرورة الإشارة إلى الأزمة الشاملة التى يعيشها الوطن ،والتى طالت جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والوطنية والقومية ،وأثرت سلباً فى حياة الغالبية الساحقة من أبناء الشعب ومن مختلف الطبقات باستثناء الشريحة الطفيلية والبيروقراطية الفاسدة التى تحتكر الثروة تحت حماية السلطة الحاكمة ،والتى لا تعبأ بالأزمة ولا تعترف بوجودها، وتدفع بالوطن إلى نفق مظلم لا تظهر له نهاية.

وفى الواقع منذ تم «تصميم البناء السياسى الراهن» بما يلبى حاجة السلطة السياسية القائمة للاستمرار رغم الوهن الذى تعانيه.

تم إضعاف المؤسسات السياسية والاجتماعية إلى أقصى حد سواء بواسطة الدستور أو القانون أو الممارسة الواقعية ،وبحيث أصبحت البلاد تعيش تحت الحكم الفردى المطلق الذى يجسد شخص الرئيس مع استخدام كل ألوان التمويه بمؤسسات الدولة لتمرير أسلوب الحكم الفردي عبر عمليات خداع أشبه بالخداع البصرى.

وعلى صعيد آخر تستخدم أساليب شتى تجاه أحزاب المعارضة :الاحتواء ،الحصار، الاختراق، زرع الخلافات داخلها وفيما بينها اصطناع أحزاب لا وجود لها.. إلخ.

ولدى بدايات أى نهوض يتم اصطناع الحيل لتجاوزه ،مثلما حدث بعد رفض جميع أحزاب المعارضة ترشيح الرئيس لفترة رئاسة ثالثة حيث طرح بنفسه دعوة الأحزاب «للحوار الوطنى» .ثم طالت الفترة إلى أن هدأت الأمور وتم إجهاض الحوار وافراغه من أى مضمون.

كما تستخدم السلطة العنف المادى المباشر مثلما حدث بإطلاق النار على أهالى وعمال كفر الدوار لدى احتجاجهم السلمى، أو إصدار سلسلة من التشريعات التى عصفت بالجانب الأكبر من هامش الديمقراطية عقب صدور القانون ٩٣ لسنة ٩٥ الخاص بالصحافة ،والتى امتزجت فيها حركة الصحفيين المصريين جميعا مع حركة الأحزاب السياسية والمثقفين من أجل حماية حرية الرأى، فقد حاولت السلطة استخدام حادث محاولة اغتيال الرئيس لطمس وإيقاف هذه الحركة واستخدام الاجتماع الواسع العاطفى والمعادى للإرهاب على أنه تأييد للسياسات القائمة.

على هذه الخلفية المفزعة يمكننا أن نرى دلالات الانزعاج نتيجة حادث الاعتداء على الرئيس التي لم تكن تأييداً بقدر ما كانت فى غالبها رفضا للإرهاب ،كما كانت مشروطة بالتغيير.

ففى ظل الإرهاب المنتشر الذى طال كبار المسئولين حتى الرئيس ذاته وكذا الإرهاب الفكرى الذى امتد بشكل غير مسبوق للمفكرين والمثقفين ،وفى ظل تصميم البناء

السياسى على الصورة السابقة .وعلى ضوء تصاعد المعارضة سواء من الأحزاب أو الصحفيين والمثقفين بوجه عام .جاءت محاولة الاغتيال الفاشلة.

على ضوء الأزمة الشاملة فى البلاد وسياسات السلطة التى تعمق الأزمة، وطبيعة البناء السياسى، تتباين دوافع الانزعاج والقلق التى حدثت فى مصر نتيجة المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك.

وتتباين دوافع الانزعاج وترتبط منطلقاته بموقع كل قوة سياسية أو طبقة من الوضع السياسى والاجتماعى والثقافى .. إلخ ، ورؤية الأوضاع المحلية والإقليمية ،ومدى ومصدر المخاطر الحالية والمحتملة.

وإذا ما استبعدنا المشهد العاطفى لكل الناس ،وهو أمر طبيعى ومشروع وأخلاقى.فإننى أستطيع أن أستخلص الآتى:

* مصدر انزعاج قوى السلطة «الشريحة الطفيلية والبيروقراطية الفاسدة»هو خشيتها من أى تغيير سواء كان داخل السلطة ذاتها، أو من خارجها خصوصا فى ظروف عدم وجود نائب رئيس .وهى تعتبر أن استمرار هذا الوضع وهذه السياسات توفر لها أكثر الظروف ملاءمة وفائدة.

* مصدر انزعاج قوى «الإسلام السياسى» تكمن فى خشيتها من انقضاض السلطة عليها.

* أما القوى الوطنية الديمقراطية الرامية إلى تجاوز الأزمة الشاملة فى البلاد عبر تعميق الديمقراطية والتطور السلمى ،فإن مصدر انزعاجها يكمن فى احتمالات البديل سواء كان الاسلام السياسى أو «مؤسسة أخرى» من داخل السلطة .وهو ما يعنى اجهاض احتمالات النهوض الجنينية الحالية ،وإغراق البلاد فى الفوضى ،بما يهدد التطور الديمقراطى والسلمى فى المجتمع.

إن الاستقرار السياسى والاجتماعى يتحقق بمنظومة من السياسات التى تراعى مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة وأحزابها .وهى بالضرورة تتناقض مع منظومة السياسات المطبقة حاليا. ولا يمكن تحقق هذا الاستقرار بمناورات السلطة أو بعصا المعز وذهبه، أو بالقمع الصريح المادى أو الفكرى أو «بالقانون» كما هو متبع حاليا .ولا يعتبر الرئيس عنصرا محايدا فى هذا الشأن فالسياسات القائمة هى سياساته،وهو مسئول عن افتقاد التوازن الاجتماعى والسياسى بحكم سلطاته الواسعة للغاية.

أى طوارئ من هذا النوع لا تحدث فى مجتمع يقوم على الديمقراطية وعلى حكم المؤسسات فى دولة مدنية تنتمى إلى العصر وقادرة على حماية استقلالها وقرارها الوطنى بما يسمح بالتطور الحر والسلمى والديمقراطى للمجتمع ويحقق تقدمه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى. .إلخ.

وفى ظل الظروف المعقدة الحالية فإن الهدف هو ضمان المشاركة الجماهيرية فى السياسة بعد أن أصاب الجماهير اليأس من أى إمكانية لتغيير إيجابى عبر الديمقراطية والمشاركة السياسية . بيد أن ذلك لا يتحقق بمجرد نداء للجماهير للمشاركة.

ويعتبر عقد مؤتمر قومى جديد لوضع

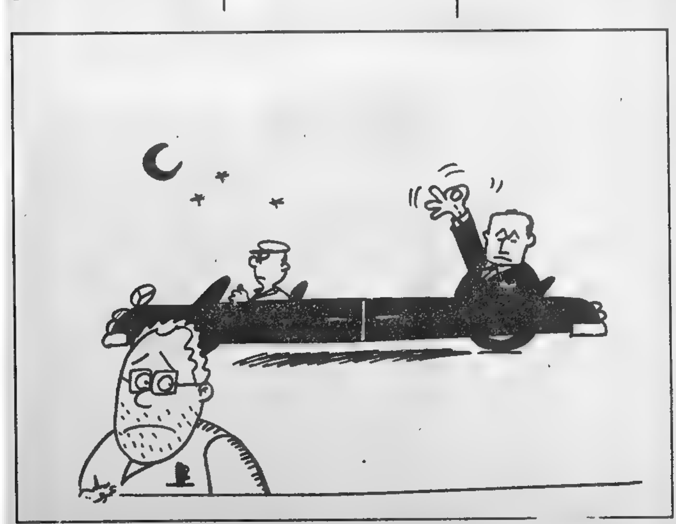

عقد سياسي جديد هو المدخل لذلك، على أن يصحبه الغاء لكافة القوانين المقيدة للحريات، وإيقاف للسياسات المخالفة للدستور المعمول بها حاليا إلى حين الانتهاء من المؤتمر.

ينبغي أن يتشكل هذا المؤتمر من كافة الأحزاب والقوى السياسية التي تقر الديمقراطية «كآليات وكمضمون» في وقت واحد والتي تنبذ العنف والإرهاب المادي والفكري بكل صوره، وتعترف بالدولة المدنية الديمقراطية كأساس للبناء السياسي.

ويعتبر مشروع «ميثاق الوفاق الوطني» هو الحد الأدنى للقاء كافة الاحزاب والقوى السياسية المشاركة «على قدم المساواة» وبدون شروط مسبقة. تناقش فيه أسس البناء السياسي والسياسات التي تحافظ على المكتسبات الاجتماعية والتوازن الاجتماعي.

ويعقب ذلك فترة انتقالية «لمرحلة ديمقراطية عامة تتاح فيها لكل الأحزاب والقوى السياسية فرصة طرح نفسها جماهيريا دون أي قيود، تمهيداً لانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا جديداً للبلاد يراعي مصالح كل القوى الطبقية والسياسية في المجتمع ويحدد آفاق التطور السياسي والاقتصادي للوطن.

وترى الشريحة الطبقية الحاكمة ومن يوالونها أن تستمر السياسات الحالية وتتعمق بفرض القيود الأمنية والسياسية حتى تجتاز البلاد عنق الزجاجة.

وفي رأيي أن البلاد محجوزة الآن في «زجاجة بلا عنق»، ولا يمكن لها أن تخرج من هذا الوضع في ظل السياسات القائمة.

إن هذا الموقف يعبر عن انعدام لأى مسئولية، ويضع الوطن ومستقبله في تضاد مع المصالح الضيقة للقلة الفاسدة المتحكمة.

ويكمن في الديمقراطية والاجراءات المبنية فيما سبق المدخل الحقيقي لمواجهة الأزمة الشاملة بما فيها الارهاب، الذي يعتبر أحد تجليات هذه الأزمة، وستخف حدة هذا الإرهاب بقدر ما تخف حدة هذه الأزمة، بل أنه سوف يتلاشى «نسبياً» مع بدء منظومة كاملة من السياسات الديمقراطية والوطنية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والقومية التي نصل إليها ونطبقها ديمقراطيا عبر الآليات السابقة الذكر.

إن التعلل بأن الارهاب يشمل العالم كله هو حجة فارغة، لأنه أيضا يعكس أزمات تعيشها هذه المجتمعات كل في ظروفه الخاصة.

إن الاستقرار لا يبنى على أوهام القوة أو على ممارستها، بل يبنى على شرعية نظم الحكم، التي تكتسبها بتوفير «الحرية للوطن» و«الديمقراطية للشعب» و«الخبز للفقراء».

رغم أديس أبابا لا إصلاح بدون ضغط أو نضال

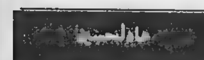

نحن منزعجون قبل حادث أديس أبابا وبعده، وقد ظننا بعد الحادث أن أهل الحكم سيشاطروننا الانزعاج ويدركون بالتالي ضرورة إدخال تعديلات جوهرية في اسلوب العمل السياسي .. ولكن واضح انهم اكتفوا بالطبل والزمر، بل قرروا ان يسيروا في عكس الاتجاه الذي توقعه كل عاقل في هذا البلد. إن الخلل الذي يثير انزعاجنا لاينحصر في غياب ترتيبات ملائمة تضمن تولي رئيس جديد للمسئولية حال غياب الرئيس مبارك بأية طريقة يقدرها الله. أن غياب هذه الترتيبات هو ذروة الضياع وقصر النظر ولكن أزمة النظام السياسي التي تثير انزعاجنا وتثير غضب الأمة تتجاوز هذه النقطة المحددة. وبالتالي فإن تعيين نائب لرئيس الجمهورية أو أكثر، لايكفي لتحقيق الاستقرار بمعناه الصحيح إن الاستقرار الذي نعنيه يفتح باب الإصلاح السلمي، ولايعني كتم الانفاس ليبقى كل شئ على حاله دون احتجاج او مقاومة.

ان ماحدث في اديس ابابا يؤكد للمرة الالف ان العنف المسلح في مصر ليس مجموعة من الشباب المندفع، بحيث يكفي ان تقبض عليهم اوتعدم بعضهم لكي تجهض الظاهرة.

نحن أمام حركة سياسية منظمة تتخذ العنف المسلح وسيلة لتحقيق أهدافها وللوصول إلى السلطة. وهذه الحركة المنظمة ترتبط بجمهور واسع نسبيا (من الشباب) وهذا الارتباط هوالذي يمد الحركة بأعضاء جدد يعوضونها عن كل من يسقط قتيلا أو معتقلا.

إن التشخيص الذي قدمته يؤكد إن الاجراءات القمعية والأمنية لن تنهى وحدها هذا التحدي، ففي غيبة الإجراءات الاخرى المكملة والأكثر جدوى؛ لن تعنى الإجراءات الأمنية إلازيادة عدد الضحايا من الجانبين (وجانب الشرطة وجانب الشباب الرافض) وستزيد الشرطة عددها وعتادها، وسيكسب الشباب بدوره صفوف جديدة تدخل المواجهة حتى نجد انفسنا في حرب اهلية لم يسبق أن عرفتها مصر.

انا مع ان تستخدم الدولة أجهزتها الأمنية في مواجهة المتمردين على سلطتها بقوة السلاح، ولكن بشرط ان يتم هذا في اطار القانون وفي اطار الحماية الواجبة لحقوق الانسان ... ولكن الشرط الاهم من ذلك هو ان تكون المواجهة الامنية جزءاً من حزمة

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى يتطلبها الموقف . واعتقد أن هناك إجماعا من كل القوى الوطنية على ضرورة إجراء هذه التغييرات ، لأنها مطلوبة فى ذاتها وليس لمجرد مواجهة الارهاب وحسب . وقد توقعنا ان ينضم اهل الحكم الي المدركين لهذة الضرورة بعد اديس أبابا .. ولكن لاحياة لمن تنادي واود ان أضيف انه من بين التغييرات المطلوبة ياتى الاصلاح السياسى فى المقام الاول ، وجوهره اعتماد آلية سلمية لتغيير الحكومة اذا ثبت فسادها او عجزها . والآلية المقصودة هى « الاختراع » الشهير المسمى بالانتخابات العامة الحرة . إذا تأجل الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى وقتاً ما فلا بأس ، ولكن تأجيل الحريات الساسية والانتخابات العامة يولد العنف حتما .

إن الجماهير الراسعة ترفض السياسات الاقتصادية التى تفرضها الهيئات الدولية ، والتى تعطل التنمية وتنشر البطالة والفقر إن الجماهير الراسعة ترفض انهيار القيم والاخلاق وترفض شيوع الكسب الحرام بين الطبقة الحاكمة ، ولكن هذا الرفض يمكن أن يكون مقننا ومنظما إذا ادرك الناس آن هناك أملا فى التغيير عبر الحريات والانتخابات .. إن الناس تصبر على الابتلاءات التى تواجهها فى حياتها اليومية ، ولكن الصبر لايعنى السلبية او اليأس ، ولكنه يعنى حرصاً على تجنب العنف والدم ، إيثاراً للاصلاح المتدرج الآمن حتى إذا تطلب الامر فترة ممتدة

الفقر والظلم لايولد ان وحدهما وتلقائيا ثورة دموية او عنفاً مسلحا ، ولكن انعدام الامل فى تغير الظلم والفقر هو الذى يولد العنف بكل أشكالة .

هل يدرك اهل الحكم هذة البديهيات ؟

لايعنينى هذا السؤال كثيراً ، فحتى لو كانوا يدركون فانهم لايريدون أولايقدرون على إجراء الاصلاحات المطلوبة او حتى نصفها ، وخاصة حكاية الحريات والانتخابات النظيفة .. وما جرى فى تشكيل لجنة القوانين الصحفية (بعد حادث أديس أبابا !!) واضح الدلالة .. انهم يتحركون . نحو مزيد من الاستبداد وليس فى اتجاه الحوار وتوسيع المشاركة .

اذا اردنا أى إصلاح ، سياسى أوغير سياسى ، فلا حل إلا الضغط بكل الرسائل واحتمال التضحيات إلتى يتطلبها هذا الامر .. إذا قيض للتحول الديمقراطى فى هذا البلد ان يتقرر فان رسم الطريق المحقق لهذا التحول سيتطلب فى مرحلة معينة إجراء حوار بين كل الاطراف المعنية وعلى رأسها حزب الحكومة ، ولكن لكى يكون هذا الحوار على غير شاكلة ماشهدناه فى العام الماضى ، فان الضغوط الشعبية والسياسية هى المقدمة المطلوبة ، حتى ينتزع هذا الحوار تنازلات حقيقية ومحددة من الحكومة ويجبرها على تغيير ممارسات ونظم لاتريد تغييرها .

الحرية والديمقراطية شرط أساسى لوجود حركة القوى الشرعية . .

بداية فإن مصر ليست مهددة بأى فراغ سياسى لغياب رئيس الجمهورية والدليل العملى على ذلك أن مصر قد خاضت بالفعل هذه التجربة عقب اغتيال الرئيس السادات . وقد تم انتقال السلطة بشكل شرعى وسلمى إلى الرئيس مبارك . فمصر تحكم بدستور دائم يحدد بدقة كافية إجراءات تعيين رئيس بالنيابة يقوم خلال ٦٠ يوما باستدعاء مجلس الشعب لتسمية المرشح للرئاسة الذى يعرض اسمه للاستفتاء العام . ومن هنا فإن القلق الذى يساور البعض من أنه لايوجد نائب لرئيس الجمهورية إنما هو قلق بلامبرر . فنائب الرئيس فى الدستور المصرى لايتولى الرئاسة فى حالة غياب الرئيس لانه نائب معين من جانب الرئيس - إذا شاء الرئيس تعيين نائب أو أكثر - ولأنه بحكم الدستور لايتمتع بأى تفويض دستورى فى وجود الرئيس أو فى غيابه فالرئيس هو الذى يختار نوابه ويحدد لهم اختصاصاتهم ويعزلهم . وعلى ذلك فإننى من يرتاحون كثيرا إلى عدم وجود نواب للرئيس . فلو شغر منصب الرئيس فى غيبة النائب المعين فقد تكون هذه لحظة تاريخية لكى ينشأ بين النخبة الحاكمة حوار سياسى حقيقى مسئول يمثل توازنا حقيقيا بين المصالح . وقد تظهر إلى دائرة الضوء تكتلات سياسية داخل النخبة الحاكمة تفرض عليها الاتفاق على برنامج عمل يلتزم به المرشح للرئاسة . وقد يطرح الواقع محاولات لإنشاء أحزاب جديدة تسعى لاكتساب ثقة جمهور الناخبين فينشأ ولو بشكل جنينى متواضع إرتباط سياسى بين قيادات النخبة الحاكمة وبين القواعد الشعبية . وقد تكون هذه الظروف دافعا لمشاركة جماهيرية حقيقية فى الاستفتاء على الرئاسة . . . إلى آخر التداعيات السياسية الإيجابية التى يحتاج إليها الواقع السياسى المصرى أشد الاحتياج . واعتقد أن تعيين نائب لرئيس الجمهورية يؤدى فى ظل المناخ السياسى الراهن إلى اختيار مايشبه ولى العهد فى الأنظمة الملكية .

وفيما يتعلق برد الفعل لحادث الاعتداء على الرئيس مبارك فلابد من التفرقة بين رد فعل المواطنين العاديين البسطاء ورد فعل القيادات السياسية الحزبية . فرد الفعل الأول هو رد تلقائى طبيعى لشعب يكره العنف والارهاب وإراقة الدماء . وهو رد فعل متوقع من شعب ترسخت لديه تقاليد احترام الحاكم وتعليق الأمل الأكبر عليه حتى ولو كان فى حياته اليومية عاتبا على الحاكم أو حتى غاضبا منه لسوء الأحوال . وإذا شئنا التحديد فإن المواطن المصرى العادى لايشعر بأى كراهية للرئيس حسنى مبارك مهما كانت خيبة أمله فى سياسات الحكم . فالرئيس مبارك لايمثل فى الوجدان المصرى العام رمزا للفساد أو الاستبداد . بل على العكس هو فى الواقع وفى نظر السواد الأعظم من المصريين عف اللسان نظيف اليد عالى الهمة واسع الصدر متفهما لهموم محدودى الدخل منحازا إلى مطالبهم أكثر من سواه من النخبة الحاكمة مستجيبا لهذه المطالب بقدر ماتسمح التوازنات الداخلية والعلاقات الدولية التى تضغط بشدة لقهر صالح الفقراء فى مصر المعاصرة . . ولاشك عندى أن الرئيس حسنى مبارك يمثل عنصرا هاما فى التوازن والاستقرار داخل المجتمع ومن هنا كان رد الفعل العادى التلقائى هو الارتياح العميق الصادق لنجاة رئيس الجمهورية خاصة وقد وقع الحادث المؤسف على ارض أجنبية ، وقد فرح المصريون بشكل خاص لنجاح حرس الرئيس فى السيطرة على الموقف وسحق رؤوس الارهاب والعودة برأس الدولة ورمزها سالما غانما مرفوع الرأس . وللأسف الشديد فإن حالة الطوارئ قد حالت بين بسطاء المصريين وبين التعبير القوى عن فرحتهم وخلت ساحة التعبير العلنى لأجهزة الدولة والمنتفعين بالحكم .

أما الصفوة السياسية الحزبية المعارضة فهى وإن كانت قد أعلنت عن تهنئتها للرئيس بنجاته إلا أنها - والحق معها كل الحق - تريد أن يخرج الرئيس من هذا الحادث بدرس أساسى وهو أن الحرية للشعب والديمقراطية للشعب هما السياج الأمنى المضمون أكثر مما عداه وأن رئيس كل المصريين يجب أن يكون أكثر وأكثر تعبيرا عن السواد الأعظم للمصريين، وهم المحتاجون إلى مزيد

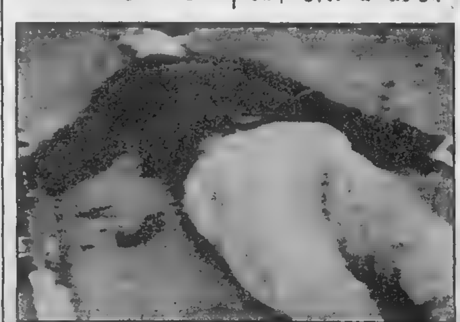

من الديمقراطية والعدل الاجتماعي والاستنارة الفكرية ونأمل أن يكون انحياز الرئيس مستقبلا لهذا الجانب أكثر فعالية وتأثيرا وسفورا من ذي قبل وأكثر تحررا من الضغوط الداخلية والخارجية التي تكرس ثروة وسطوة وثروة القلة العالية الصوت

أما مايثيره البعض حول فراغ سياسي مزعوم او افتقاد للتوازن الاجتماعي والسياسي فاعتقد أنه قول ليس في محله . وهو يخلط بين التوازن السياسي والاجتماعي فذلك موضوع اخر وهو ممتد عبر الزمن ومحتاج إلى نضال دؤوب متواصل . والذي لاشك فيه إن محافظاتنا على الدستور وكثير من القوانين لاينفى أن نظام الحكم في مصر نظام دستوري مستقر .

ولعل الفرضية الخاطئة بأن الحادث قد كشف عن فراغ سياسي معين أوعن افتقاد التوازن السياسي والاجتماعي هو الذي يجعل البعض يطرح في هذا التوقيت أفكارا حول النظم والأفكار التي يمكن تطبيقها للحفاظ ـ كما يرى أصحابها ـ على استقرار المجتمع وتوازنه في مواجهه أي طوارىء من مثل هذا النوع .

وهذا الاسترسال الخاطىء في تلك الفرضية الخاطئة هو الذي يجعل أصحابها يتساءلون عن الآليات المحققة لتصوراتهم وهل يدعون مثلا لعقد مؤتمر قومي جديد لوضع عقد سياسي جديد وكيف يشكل هذا المؤتمر وماهي آليات تنفيذه وما الذي يمكن أن يناقشه.

والرأى عندي أنهم يفكرون وكأننا نرسى دعائم دولة جديدة وأن الدولة القائمة قد سقطت أو تكشف قرب سقوطها أو احتمال سقوطها لونجح الإرهاب مستقبلا فيما فشل فيه في محاولة أديس أبابا الغادرة . وهذا قفز على الواقع أو هروب إلى الأمام إن جاز القول .

فاستقرار الدولة او المجتمع المصري لن تقوضه مثل هذه الحوادث العابرة والمطلوب الصحيح زمانا ومكانا هو رفع كفاءة الأداء المصري الرسمي والشعبي في مكافحة الإرهاب .

وإذا كان البعض يرى أن الدرس الأساسي لما حدث هو ضرورة تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وكامل على وجه السرعة، وإذا كان آخرون يرون أن تصاعد الإرهاب والدور الخارجي في دعمه وتمويله يفرض اللجوء إلى بعض القيود الأمنية والسياسية حتى نجتاز عنق الزجاجة فانني ممن يعتقدون إنه لاتضارب بين هذا وذاك فالحرية والديمقراطية مطلب بل وشرط أساسي لوجود وحركة القوى السياسية الشرعية بينما القيود الأمنية والسياسية مطلوبة لشل حركة القوى المناوئة للشرعية . فالإرهابيون وأعداء الشرعية ليسوا في حاجة إلى حرية الاجتماع والإضراب والتظاهر وغيرها من الحريات الأساسية . انهم بطبيعة عملهم يحتاجون للسرية والكتمان في جنح الظلام . والإجراءات والتشريعات الرادعة للإرهاب وأعداء الشرعية يجب ألا تطال حركة المجتمع المدني . والجمع الصحيح بين التوجهين بوعي ووضوح وإحساس كامل بالمسئولية هما الضمان لنجاح حركة مكافحة الإرهاب

بقى أن نقول بوضوح وصراحة إن التحول الديمقراطي لايمكن أن يكون كاملا وعاجلا فالكمال لله وحده والديمقراطية عملية تطور متواصل ناهيك عن أن التطور الكامل رغم استحالته لايمكن أن يتحقق على الفور . ويجب أن تكون مفرداتنا متسقة مع طبيعة طموحاتنا المتعددة المحاور والمستويات والمهم أن نتقدم نحو الهدف بخطى واثقة ومحسوبة وأن نقطع الطريق على تطبيق السيناريوهات المأساوية على النمط الإيراني أو السوداني و الجزائري .

دستور جديد تضعه هيئة تأسيسية منتخبة انتخاباً حراً

إن النظام القائم يحكم أنه نظام شمولي فإنه يرتكز على ركيزة واحدة هي شخص «الرئيس» ومؤسسة الرئاسة، وبالنظر إلى ما يتيحه للرئيس ولمؤسسة الرئاسة من سلطات دستورية وواقعية تكاد تكون بلا حدود، ولكونه لا يسمح بقيام مؤسسات دستورية حقيقية بالمعنى المتعارف عليه في النظم الديمقراطية، ولأنه لا يسمح بممارسات حزبية جادة في الشارع السياسي، ولأنه لا يعرف تداول السلطة ، فإن غياب الرئيس فجأة وبشكل غير متوقع خصوصا مع عدم وجود نائب له يتولى السلطة عند غيابه طبقا للآليات المنصوص عليها في الدستور، كل هذا سوف يؤدي -حتما- وبالضرورة إلى فراغ سياسي مما يحمل نذرا بالغة الخطورة على استقرار الوطن في الحاضر والمستقبل، ويفتح الباب واسعا أمام الصراع على السلطة مما قد يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار الذي قد يحمل في طياته احتمالات وبدائل غير محسوبة.

ولا شك أن نظام الحكم القائم هو المسئول عن هذا الفراغ- ذلك أن تركيز السلطة في أيدي «النخبة» القائمة عليه والتي استطاعت عن طريق استغلال المواقع السياسية والتنفيذية التي تتربع فيها منذ سنوات أن تحقق لنفسها ولمن حولها وضعا اجتماعيا متميزا ومرموقاً، قد جعل لهم مصلحة محققة في المحافظة على الوضع القائم والتصدي لأي محاولة تهدف إلى التغيير الحقيقي وتداول السلطة.

ولا أظن أن الفكر السياسي البشري قد تفتق عن نظام يكفل الاستقرار والتوازن للمجتمع أفضل من النظام الديمقراطي الليبرالي، وجوهره أن ترد أمور الشعب إليه وأن يكون هو صاحب الرأي والقرار في حاضره ومصيره، وأن تكون السلطة أيا كان موقع صاحبها، مقترنة بالمسئولية .أما الآليات التي توصلنا إلى هذه الديمقراطية الحقيقية فهي دستور جديد يضع معالم واضحة وحدوداً فاصلة للمؤسسات الدستورية بما يكفل لها التوازن وعدم تغول إحداها على الأخرى، وأن يحدد من سلطات رئيس الجمهورية ويقيد مدة توليه منصبه، وأن يتخلص من كل النصوص التي تكرس الشمولية وتفتح الباب أمام السلطات غير المحدودة وغير الخاضعة للمساءلة المخولة لرئيس الجمهورية والتي تؤدي من الناحية الواقعية إلى احتواء السلطة التشريعية والالتفاف حول السلطة القضائية، ولابد أن يواكب هذا الدستور الجديد إلغاء وتعديل العشرات من القوانين والنصوص التي تشكل عدوانا وانتقاصا من حقوق الإنسان حسبما وردت في الدستور وفي المواثيق الدولية التي تضع القيود الثقيلة على الحركة السياسية والنشاط الحزبي والنقابي وكافة مؤسسات المجتمع المدني.

والسبيل لذلك أن يمهد بوضع هذا الدستور المنشود إلى جمعية تأسيسية تنتخب انتخابا حرا مباشرا من الشعب وعلى أن تجرى الانتخابات لهذه الجمعية حكومة محايدة ، وأن تتم تحت إشراف القضاء اشرافا كاملا.

أما عن المفاضلة بين التحول الديمقراطي الحقيقي والكامل وعلى وجه السرعة -وبين فرض بعض القيود الأمنية والسياسية حتى نجتاز عنق الزجاجة ونقضي على الارهاب ، فإن الجواب يتوقف على الرؤية التي نرى من خلالها ظاهرة الإرهاب فإذا كانت رؤية «أمنية» بمعنى أن الارهاب هو مجرد خروج على القانون والشرعية وأن الارهابيين مجرمون يستحقون المحاكمة والعقاب طبقا للقوانين العقابية السائدة، وبالتالي فليس مطلوبا سوى «المواجهة الأمنية» وهي مسئولية وزارة الداخلية، فعندئذ يكون البديل الثاني هو الأنسب- أما اذا اتسعت دائرة الرؤية بما مؤداه إن الإرهاب ظاهرة تمثل إفرازاً سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، فإن الارهاب في ظل هذه الرؤية لا تكفي فيه المواجهة الأمنية، مع التسليم بأنها المواجهة الملحة والعاجلة ، -وإنما لابد من مواجهات للإرهاب على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والفكرية- وعندئذ فلا مفر من ترجيح الخيار الأول .وهذا هو الأصوب في رأي الكثيرين وأنا واحد منهم خصوصا وأن ما نعانيه من قيود على الديمقراطية وانتقاص فرص المشاركة السياسية يسبق تاريخيا ظاهرة الإرهاب التي لم تظهر بشكلها الحالي إلا في الأعوام الثلاثة الأخيرة، ومع ذلك ومع وجود هذه القيود الثقيلة على العمل السياسي والممارسة الديمقراطية فقد نما فكر الارهاب واستشرى وتكونت في ظلاله هذه الجماعات العديدة ممن يعتنقون هذا الفكر، الأمر الذي يسمح لنا بالقول بانه مناخ الفراغ السياسي الناشئ عن غياب الديمقراطية الحقيقية هو الأكثر ملاءمة لظهور الإرهاب -فكرا وتنظيما- والذي ما كان ليظهر لو توفرت لدينا حياة ديمقراطية وسياسية صحيحة، ولو أن الدولة احترمت -أولا وقبل المواطنين- الدستور والقوانين التي هي من صنعها ولا نغالي إذا قلنا ان إهدار الشرعية على يد أجهزة الدولة وامتهان الديمقراطية في بنياننا السياسي كما هو المسوغ لأن يتمرد هؤلاء الشباب ويكفروا بكل قيم الديمقراطية والشرعية.

القلق ..
بين البديل الشخصى والبديل الموضوعى

انتاب البعض حالة من الانزعاج والقلق ، من دلالة «واقعة» محاولة الاغتيال نفسها، بقدر الانزعاج من آثارها المحتملة، ذلك أنها تحمل إشارة إلى أن بعض التنظيمات الاسلامية أصبحت معنية بوجهها الدولى، وبالعمل فى الساحة الدولية ، بأكثر من عنايتها بالتحاور مع الواقع الاجتماعى المحلى، وأنها بهذا الاتجاه تريد فعلا فرض أمر ما بالقوة على المجتمع، بدل جهدها الذى بدا متصاعداً للنفاذ إلى هذا المجتمع ومؤسساته المدنية.

إن تنظيم عملية بهذا الحجم فى عاصمة أجنبية، لابد أن ينظر إليه بدقة أكبر بالنسبة للموقف الأوروبى والأمريكى من النظام نفسه، ومن شعب مصر ومصيره، لأنها تشير إلى إمكانيات لاتغيب «عمن لا يفوتهم شئ فى المنطقة»، وحرى بالقوى السياسية المختلفة أن تتأمل ذلك بدلا من الإغراق فى هذا الهرج» الداخلى أو الاقليمى ، أو استمرار تفكير الجماعات بشكل انقلابى دون تأمل عقلاتهم لمخاطر هذا البعد «الأجنبى» .. الكافر وفق دعايتهم..

أما عن القلق تجاه الفراغ السياسى المتوقع ، فإنه ناتج أساسا من المبالغة الاعلامية المستمرة حول شخص الرئيس والتى تنسب كل وقائع الحياة الحكومية والسياسية لشخصه لا للنظام الحاكم، ومن هنا تبقى الشخصية هى عنصر التوازن الأساسى فى المجتمع، قد ينهار البناء من بعده ، أو يخضع بعده لعنف مدمر أو عنف سلطة عسكرية .. إلخ ، ومن هنا باتت أكثر التوصيات حول تعيين نائب للرئيس ، وفى أحسن الأحوال فى رأى البعض تنظيم جيد ومختلف لمؤسسة الرئاسة والحكومة.. الخ ، أو يتجه الرجاء للرئيس ليعيد النظر فى مكونات سياسته أو حزبه الحاكم .. .. وتلغى من الثقافة السياسية السائدة أى احتمال للتفكير فى البديل الموضوعى ؛ بتداول السلطة بدل كل هذه الشخصنة للبدائل والحديث عن الفراغ السياسى، فى لحظة تحكمها العواطف حول الحياة والموت بطبيعة الحال.

إن رئيس الدولة لابد أن يكون حلقة موضوعية فى مجتمع تتنافس فيه القوى الاجتماعية والسياسية وتتعدد فيه لغة الخطاب السياسى بحرية، وتعترف فيه جميع الأطراف الاجتماعية بحق الاختلاف وتداول السلطه لكن حزب الرئيس مبارك لايبدو راغباً فى هذه الصورة ، بل ويرسم عمداً إطارها الشخصى السائد، ولايأبه بوضع المجتمع كله فى أزمة طاحنة بين اختيارات صعبة أى بين الأمن والعنف (وكلاهما مر).

وفى هذا الوضع العام غير المتوازن ، يدعمون «شرعية الرئيس» كحقيقة شخصية لا موضوعية ، ويربكون اختيار البديل الموضوعى، بل فى غياب مشروع اجتماعى سياسى «موضوعى» للرئيس ومنظم قوى المعارضة ، تصبح أداة العنف هى السائدة ، سواء من قبل الحكومة أو من قبل المنظمات الاسلامية والتى «شخصت» الحل بدورها فى محاولة الاغتيال التى لن تولد إلا مزيداً من العنف المتبادل والحلول الأمنية ، وما دام لم يطرحوا على هذا الشعب إلا عنوانا عاما هو «الحل الإسلامى».

وأظن أن الحركة الإسلامية تحمل رسالة «دائمة إلى «الخارج» أنها أقدر على إدارة نظام الاقتصاد الحر والخصخصة من خلال «الضبط الأخلاقى» للمجتمع ووقف استنزاف الفساد له.. الأمر الذى قد يكسبها قدراً من «الشعبية» ولكنه لا يعمق ثقافة سياسية حقيقية معادية «لإمبريالية السوق العالمى» ،لذلك ليس مصادفة أن الأمريكان

لا يرون فى ذلك عدم توازن حقيقى فى كثير من مجتمعات الصراع، ولا يقلقهم كثيراً «عدم الاستقرار» الذى يبدو لهم ظاهريا أمراً يمكن معالجته اولا يبدو عدم الاستقرار مقلقا إلا للحزبّ الوطنى ومصالحه بينما «عدم التوازن» فى المصالح هو القلق الحقيقى لجماهير الشعب وأية قوى شريفة تعبر عنها.

ومن هنا يندفع الحزب الوطنى «بشخصنة» السلطة ومكانة الرئيس.

ولم ألحظ بعد الحادث ميلا لدى السيد الرئيس لتحويل شخصه إلى حقيقة موضوعية ، والذين يتابعون الاعلام المصرى أو من قرأوا تصريحات الرئيس للصحفيات الكويتيات لا يرون ملامح لذلك ،بل أننى أخشى أن تبذل قيادات الحزب الوطنى جهداً جديداً لتوصيل «رسالة الاخلاص» الابدى إلى الخارج فى منافسة مستمرة مع التنظيمات الاسلامية التى قد يرهقها الامن الداخلى. وكلها تطورات تترك الساحة الاجتماعية والاقتصادية نهبا للتدهور والعنف.. دون ادراك أن حادث أديس أبابا أحد مظاهرها.

إن التوازن والاستقرار منتوج طبيعى لعملية حوار بين قوى موضوعية فى المجتمع. وحيث لم يرغب الحزب الوطنى-المكتفى «بشخصنة» الرئاسة ،فى إنجاح هذه التجربة ، فاننى أدهش من عدم تفكير قوى المعارضة الموضوعية فى شكل للحوار القومى الديمقراطى بعد فشل هذه التجربة بمشاركة حزب الحكومة فى زائير نفسها ، مؤتمرا قوميا ديمقراطيا مستمرا منذ عامين يضم ممثلى أكثر من ألفى تنظيم وهيئة سياسية واجتماعية شعبية تعمل على الحد من تغول نظام موبوتو وحكمه العسكرى وحرصا منهم على عدم اللجوء إلى العنف المدمر وفق تجارب سابقة .. فلماذا لا تضع القوى الوطنية الديمقراطية صيغتها للحوار الديمقراطى ، تضم ممثلى القوى السياسية الحزبية والحركات الاجتماعية والثقافية والتنظيمات الشعبية والأهلية والتعاونيات .. إلخ للاتفاق على صيغ وأفكار وبرامج يعرف الشعب من خلالها ماهية عناصر البديل الموضوعى والامكانيات الشعبية المتوفرة لها ، فى مواجهة أشمل لرفض الحزب الحاكم للحوار ، بل وللشعارات العامة عن «الحل الاسلامى» ومراقفه من الحريات والسياسات الاقتصادية السائدة ، وليطلب مثل هذا المؤتمر القومى الشعبى من الجميع الاعتراف بالتعددية وحق الاختلاف وتداول السلطة ، والمشاركة فى معركة المواجهة مع الغيبية والصهيونية والمشروعات الأمريكية والاسرائيلية فى المنطقة تحت شعارات التطبيع أو الشرق أوسطية.

ولنثق ان جماهير هذا الشعب راغبة حقا فى العمل السياسى الديمقراطى ،كما عبرت عن ذلك فى التفافها حول نقابة الصحفيين من أجل قوانين الحريات بل وحول المثقفين من أجل حرية الفكر والاعتقاد بل وحول العمال فى مواقفهم الاحتجاجية ، وكانت هذه المواقف الديمقراطية للجماهير أوسع قاعدة من أشكال احتجاجها على الأسعار والضرائب وتنظيمات قطاع الأعمال.

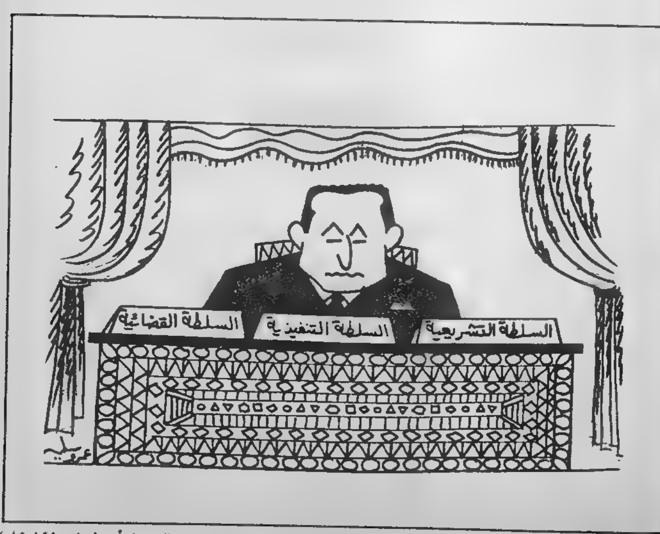

أطراف داخلية وإقليمية ودولية .. وراء محاولة الاغتيال

أحمد نبيل

مما لاشك فيه أن المحاولة الفاشلة لاغتيال رئيس الجمهورية في أديس أبابا . أثارت لدى حالة من القلق والانزعاج شديدة . ويرجع ذلك لإدراكي أن هذه المحاولة الفاشلة . قد اعد لها إعدادا بالغ الدقة . مما يستعصى معه أن تكون مجرد تدبير لشكل إرهابي من تشكيلات الجماعات المتطرفة التي توظف الدين في السياسة . سواء كانت منفردة أو متحدة .

ان متابعاتي السياسية تجعلني أعتقد أن هذه المحاولة . لها أطراف دولية . وأطراف داخلية . ورغم خلافي مع نظام الرئيس حسني مبارك . إلا أن شيئا ما قد انتعش في هذا النظام . فيما يخص قضايا الأمن الوطني المصري ، بل والأمن القومي العربي ، ومما لاشك فيه أن إثارة القلق من التسليح النووي الإسرائيلي ، ومن المشروع الشرق أوسطي الأمريكي - الإسرائيلي - ومن الهرولة الخليجية والمغاربية نحو التطبيع مع إسرائيل - ورفض تعميم الجنية المصري .

لقد اثارت القوى المهيمنة ولها على منطقتنا وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية . وجعلت منها قوى لاتقبل التعايش مع هذه الرئاسة ، التي قد تتطور قضايا الامن المصري العربي بها أو دون قدرتها على لجمها إلى ما لاتقبله هذه القوى المهيمنة . فاذا ما ربطنا ذلك ، بان الحكم الأمريكي - الصهيوني - الغربي حول البديل السياسي المصري ، يقوم على إدارة حلف : ممن يسمى بقوى التيار الليبرالي ، المدافع عن الرأسمالية التابعة والطفيلية والعقارية والسمسارية - والذي يتجاوز في تحركاته العامة حدود برنامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير - ومن القوى التي توظف الدين في السياسة ، وتحديدا مايسمى الجناح المعتدل منها ، بما يحقق لهذا التحالف الغطاء الشعبي . وان قوى هذا الحلف البديل موجودة في السلطة والمعارضة ، بل في المؤسسات السيادية ، وفي القوى المطاردة . ومن ثم فان البديل الممكن منها ، سوف يحقق معنيين متضادين : أ - فكرة الانقلاب الجذري او التغيير الراديكالي .

ب - فكرة التواصل السياسي ، بل والتتابع الهادىء الذي لن يلحظ كثيرا ، ومما لاشك فيه أن تجربة الرئيس الشاذلي بن جديد في الجزائر مازالت ماثلة للعيان . وأرى أن مايبدد قلقي ، ويحاصر انزعاجي ، ليس في مكنة السلطة الحالية ، حتى لو أقدمت ، على تعيين نائب أو اثنين لرئيس الجمهورية ، أوحتى إذا استكملت إجراءات سد الفراغ السياسي والقانوني في المجتمع . إلا بشرط واحد ، إن تحسم السلطة أمرها ، وتطهر نفسها من كل الأفكار والقوى التي تفرط في مفاهيم الأمن الوطني المصري ، والأمن القومي العربي . وفي هذ الصدد ، لايصلح القول ، بضرورة إقدامها على الديمقراطية ، فهذا أمر مجرد ، ولكن ما يصلح هو فقط الأخذ بأساليب الديمقراطية الوطنية ، التي تقوم على سلطة الحلف الديمقراطي الوطني العام المكون من العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية التي ترتبط بالسوق المحلية وأن تباشر فكرة التنمية الوطنية المستقلة على اساس من التخطيط ، وعدم التفريط في صور الملكية العامة ، وتحسين الاداء فيها وتطويرها واخضاعها لصور الرقابة الشعبية وتحرير الفكر ، وإطلاق المبادرة السياسية والثقافية لقوى الحلف الديمقراطي - الوطني في التنظيم السياسي المستقل ، والتنظيم النقابي المستقل - والتنظيم الجماهيري المستقل - واطلاق الحريات العامة ، وحقوق الانسان ، واعمال فاعليات المحافظة على البيئة والسلام الأخضر . . . إلخ .

ولأن ماتقدم ليس في مكنة النظام القائم ، ولايخطر بباله ، فمما يثير الانزعاج أن هذا ، ليس مسطرا في الواقع السياسي - الاجتماعي - الاقتصادي المصري - كبديل معروف لدى الجماهير . وأرى أنه من الغفلة ، بعد محاولة اغتيال الرئيس الفاشلة ، وظهور الصراع والتنافس : بين الحكم العاجز عن إدارة مسائل الأمن المصري والأمن العربي ، وإدارة المصالح الوطنية بالقدر الكافي والمعقول ، وبين البديل المعرض، من قوى

ضرورة تحقيق تحول ديمقراطى حقيقى على وجه السرعة . .

مؤتمر وطنى لجميع القوى والأحزاب السياسية

بقلم: د. محمد سليم العوا

توظيف الدين فى السياسة ، متحالفة مع قوى الدفاع عن الرأسمالية التابعة ، وما يسمى تورا بقوى الليبرالية المصرية . أمام هذا أرى أنه من الخطورة ألا تنطلق عمليات بناء البديل الوطنى ـ الديمقراطى العام . إن قوى البديل الديمقراطى العام سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لابد أن يتم فرزها على معايير محددة أرى أهمها ما يلى :

بخاصة إن هذه المعايير مستقرة فى الوجدان المصرى منذ الاف السنين كخطوط عامة للثقافة السياسية المصرية ، وهى :

١ ـ الوحدة الوطنية المصرية ، التى تقوم على معنيين :

أ ـ فكرة المواطنة ، والمساواة الاجتماعية المطلقة أمام القانون والحريات العامة ، ومساواة الرجل بالمرأة . . . إلخ

ب ـ وحدة كل المواطنين إزاء العدو الخارجى ، والوحدة الإقليمية والسيادية المصرية على أراضى كل الإقليم المصرى .

٢ ـ رفض الدولة الدينية ، والعمل على مدنية الدولة ، التى لن تكون إلا بمدنية الدستور ، وجعل الدين والعقيدة صفة قاصرة على الشخص الطبيعى للقانون . أما الشخصيات الاعتبارية القانونية فلا مجال للحديث عن دينها أو عقيدتها ، كالقول دولة مسلمة ، أو مسيحية أو يهودية ، فالدولة شخص اعتبارى أمام القانون . ومن ثم فمجال الدين مفتوح للمجتمع كأفراد ، وجماعات ، وتحريم النشاط السياسى على أساس دينى أو عنصرى أو طائفى .

٣ ـ عروبة مصر باعتبارها جزءا من الأمة العربية ، وأمنها جزء من الامن القومى الشامل ، ودورها العربى ، دور قيادى ، ودور ضرورى .

٤ ـ إدارة عملية تنمية ذات طابع مستقل ، يقيم علاقات خارجية ـ اقتصادية على أسس الندية ، والمصالح المتبادلة ، ويقوم على إدارة عملية إنتاجية ، لزيادة قيم الثروة العامة للمجتمع المصرى ككل .

٥ ـ الإيمان بحقوق العدالة الاجتماعية ، وحقوق الأمان الاجتماعية لكل طبقات المجتمع ومنتجيه ، إن هذه المعايير ، لم تعد تحتمل التشويش ، وهى التى تشكل ملامح البديل الوطنى العام ، الذى يتسق فيه المعاصر مع التاريخى فى نسيج مصرى وعربى متكامل ومنضبط ومتواتر.

حالة الانزعاج والقلق التى سادت مصر بعد محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك حالة مبررة لأسباب كثيرة أهمها : إن وصول يد الإرهاب إلى رئيس الدولة تنذر بخطر شديد ودليل على أن الجهود التى بذلت طوال السنين الماضية ، والملايين التى أنفقت وأرواح المواطنين ورجال الأمن والإرهابيين أنفسهم ، التى ضحى بها ، لم تؤت الثمرة المرجوة منها. ولابد- إذن- من سبل أخرى للتعامل مع الظاهرة الإرهابية غير السبل التى اتبعت حتى الآن. وأنا مع الرأى القائل بأن الدرس الأساسى لما حدث هو ضرورة تحقيق تحول ديمقراطى على وجه السرعة،يكون حقيقياً :يتيح الفرصة لكل القوى السياسية- من أقصى يمين إلى أقصى يسار المجتمع السياسى المصرى-للعمل العلنى والسعى المشروع للحصول على أصوات الناخبين ويكون كاملاً :لا يقتصر على منح المصريين هوامش متفاوتة من حرية الرأى تتفاوت ضيقاً وسعة باختلاف الموضوع الذى تتناوله ، بل تمتد إلى إعطاء الأحزاب السياسية فرصة التداول الفعلى للسلطة بحسب ما يسفر عنه تصويت الناخبين الحر الذى يجرى تحت رقابة شعبية وقضائية يستحيل فى ظلها تزوير الانتخابات . لم تكون مواجهة الإرهاب سياسيا وفكريا واجتماعيا واقتصاديا .. وأخيراً أمنياً،وفق ما يقره الممثلون المنتخبون انتخاباً حراً للشعب كله.

جماهير تهتف

ولست بأى حال من الأحوال أتفق مع زيادة القيود الأمنية والسياسية بزعم ضرورتها لاجتياز عنق الزجاجة فى هذا الأمر ، بل ولست مع استمرار القيود الحالية وسوء استعمال القوانين ذات العبارات المطاطة والغامضة فى مواجهة المعارضة السياسية كما يجرى الآن، فلقد ثبت بالتجربة العملية أن القيود الأمنية والسياسية تقوى شوكة الإرهاب وتسهل كلما ازدادت حدتها وقوع الشباب فى براثنه وهى لا تفلح فى النهاية فى منع العدوان على الأبرياء،وهى عاجزة بحكم كونها قيوداً عن إحداث أى تغيير فى الأفكار والآراء.

ولا شك أن حالة القلق التى سادت البلاد فى أعقاب محاولة الاغتيال ترجع فى جزء منها إلى الفراغ السياسى الذى يمكن أن يحدثه غياب رئيس الجمهورية بسلطاته الدستورية والسياسية والواقعية خصوصاً أنه ليس للرئيس نائب يمكن أن يحل محله،وقد وقع الحادث فى غيبة البرلمان حيث فضت الدورة البرلمانية ودعى إلى انتخابات جديدة، فليس فى البلاد رئيس لمجلس الشعب يقوم بأعمال الرئاسة المؤقتة إلى أن ينتخب رئيس جديد.

والمسئولية كلها عن الفراغ السياسى تقع على نظام الحكم القائم الذى لم يستطع أن يوجد نائبا لرئيس الجمهورية بعد ما يقرب من خمس عشرة سنة من بدء رئاسته.وهى حالة فريدة حارت العقول فى تفسيرها ،ونظام الحكم القائم الذى يعتمد على حزب وحيد ليس له أى وجود فى الشارع السياسى هو المسئول عن الفراغ الواقعى وعن فقدان التوازن السياسى والاجتماعى اللذين ساهما مساهمة فعالة فى زيادة الإحساس بالقلق والانزعاج نتيجة لمحاولة الاعتداء على الرئيس.

إن فكرة عقد مؤتمر وطنى يضع عقداً سياسياً جديداً فكرة حكيمة ووطننا فى أشد الحاجة إلى تنفيذها، ويجب أن يضم هذا المؤتمر ممثلين لجميع القوى والاحزاب السياسية،كما يضم عدداً ممثلا للمفكرين والشخصيات العامة المستقلة عن الأحزاب والقوى السياسية ليناقش طريق العمل الأسرع والأجدى لتحقيق تحول ديمقراطى كامل وحقيقى فى هذا الوطن.

وليتبنى الدعوة إلى هذا المؤتمر لجنة من الأحزاب السياسية والقوى العاملة وليكن أول المدعوين الحزب الوطنى وحكومته ، وليكن راعيه هو الرئيس شخصياً.

دلالة الانزعاج والقلق

أحمد نبيل الهلالى

(١) دلالة الانزعاج والقلق كان لمحاولة اديس أبابا ردود أفعالها لدى المواطن العادى ومختلف القوى السياسية المؤيدة والمعارضة .ولقد حاول الاعلام الرسمى بفجاجة ، تصوير رد الفعل الشعبى فى صورة تجديد البيعة للرئيس و سياسات النظام. وهذا تشويه للحقيقة وافتراء على شعبنا الرافض لمجمل هذه السياسات التى يكتوى بنارها كل يوم.

ورد الفعل الشعبى فى حقيقته مزيج من الرفض الشعبى -الواعى او الفطرى للاغتيال السياسى كأسلوب لتحقيق التغيير السياسى والاجتماعى وحسم الخلاف مع السلطة فضلا عن القلق المشروع من المصير المجهول الذى ينتظر الوطن فى حالة غياب رأس الدولة.. لان حكم الفرد كالهرم المقلوب .. وضرب قمة الهرم قد تهدم البنيان كله على رؤوس الجميع.

(٢) الفراغ السياسى:

ليست المشكلة فى احتمال حدوث فراغ سياسى فالدستور حدد القنوات التى تنتقل من خلالها السلطة من حاكم فرد إلى آخر . ولذلك فأن اغتيال السادات من قبل لم يؤدى إلى حدوث فراغ سياسى.

وحقيقة المشكلةان استمرار حكم الفرد ، وافتقاد القنوات الشرعية لتداول السلطة ديمقراطيا ..يدفع البلاد دفعا إلى هاوية الفوضى.

واهم من يتصور أن شخص الرئيس مبارك يمثل صمام أمان أو ضمان استقرار ..ففى ظل استمرار حكم الفرد ..يظل خطر الفوضى مرشحا لأن يطفو إلى السطح فى أية لحظة.

(٣) كيف نحافظ على استقرار المجتمع وتوازنه :

لمجابهات الدموية بين الإرهاب الدينى وارهاب الدولة.. بلغت منعطفا خطيرا يهدد الوطن بكارثة مدمرة.

فالعنف الدينى لا يوجه ضد النظام الحاكم وحده بل يمارس ضد المواطنين الاقباط مما ينذر باندلاع اقتتال طائفى يفتت وحدة الشعب .. وضد السياح الاجانب مما يضر بالاقتصاد القومى .. وضد المفكرين المستنيرين مما ينشر الارهاب الفكرى ويخنق حرية الرأى والابداع.

وهو يشعل معارك جانبية تحرف انظار الشعب عن اعدائه الحقيقيين ويصرف اهتماماته عن قضاياه الحقيقية ويزود الدولة البوليسية بالذرائع إلى اغراق البلاد فى الفتن الدينية والطائفية.

الارهاب الدينى لا يقنع بتمزيق الشعب إلى مسلمين وكفار بل يفرق صفوف المسلمين إلى مسلمين ومرتدين.

وفى المقابل فان ارهاب الدولة لا يوجه ضد ممارسى الارهاب الدينى بل يصوب إلى كل تحرك احتجاجى شعبى وضد كل القوى السياسية الساعية إلى تغيير الأوضاع المتردية القائمة.

والدولة البوليسية تمارس منهج التكفير ضد معارضيها كما تمارس سياسة التصفية الجسدية والقتل خارج القانون ضد شباب الجماعات الاسلامية وتواصل الاعتداء يوما بعد يوم على الهامش الديمقراطى الهزيل الضئيل.

وهكذا وقعت بلادنا في أسر دائرة جهنمية من العنف والعنف المضاد ،وفي خضم الصراع الدموي الدائر تسحق حقوق الانسان المصري ؛

وفي تقديري انه لا سبيل لتحقيق الاستقرار والتوازن في المجتمع الا بكسر دوامة العنف الدموي واشاعة الديمقراطية الحقيقية وهذا يتطلب :

أولا- المواجهة الشعبية لكل صنوف الارهاب ،وخلق رأي عام رافض لارهاب الدولة وللارهاب الديني ،قادر على الضغط على ممارسي الارهاب بمختلف صنوفه ليوقفوا الاقتتال المتصاعد وليحقنوا دماء الأبرياء . رأي عام .. قادر على أن يقول للاطراف المتورطة في الصراع الدموي الدائر .. افيقوا من غفوتكم .. واتعظوا من مأساة الجزائر..

فبعد سنوات وسنوات من الصراع هناك سقط ضحيته أكثر من اربعين الف جزائري لفشل الارهاب والارهاب المضاد في حسم الصراع السياسي لصالح هذا الطرف أو ذاك .. وغاصت الجزائر في مستنقع حرب اهلية مدمرة لن يخرج منها أحد سالما او غانما.

ثانيا: توصل مختلف القوى السياسية بما فيها الاطراف المتورطة في ممارسة ارهاب الدولة والارهاب الديني الي اتفاق على إطار للعمل السياسي يضمن ادارة ديمقراطية الصراع السياسي والفكري في المجتمع بحيث يحل صراع الكلمة والرأي محل صراع الرصاصة واصبع الديناميت وعبوة المشتعلة ،وبحيث يتم الاحكام في الخلاف السياسي للجماهير عبر فترات صراع سياسي مكفولة للجميع على قدم المساواة ومن خلال صناديق انتخاب محصنة ضد التزييف.

ويجب أن يكفل هذا الاطار السياسي:

- تمتع كل القوى السياسية التي ترتضيه وتلتزم به بحرية التفكير والتعبير والتنظيم.

-تحقيق التغيير الديمقراطي وتداول السلطة سلميا.

- قيام مؤسسات للمجتمع المدني فاعلة وطليقة الحركة ومتحررة من وصاية الدولة.

- حقوق المواطنة لكل المواطنين على قدم المساواة دون أدنى تمييز على أساس الدين أو الرأي السياسي.

إن عددا من الاحزاب السياسية والشخصيات العامة والنقابية قد توصل بالفعل الي صياغة مشروع (ميثاق للوفاق الوطني) يجسد هذا الإطار السياسي.

وعلى هذه الأحزاب والشخصيات أن تأخذ زمام المبادرة وتدعو إلى مؤتمر شعبي لمناقشة واقرارهذا المشروع على أن تدعى اليه وتشارك فيه كل الاحزاب والنقابات والاتحادات وسائر المجتمع المدني التي تقبل الفكرة.

وليكن حادث أديس أبابا ناقوس خطر ينبهنا جميعا إلى بئس المصير الذي ينتظرنا لو لم نلتزم جميعا بحسم خلافات السياسية مع الآخرين ديمقراطيا ومن خلال الحوار السياسي

ومن يرفض حسم خلافاته مع الآخرين ديمقراطيا سوف يعجز بالقطع عن حسم الخلافات داخل صفوفه بغير العنف الدموي.

وهذاما يحدث اليوم في افغانستان فيما بين الجماعات الاسلامية المتناحرة على السلطة.

(٤) هل تشديد القبضة الأمنية هو الحل؟

ان القمع الأمني لم يفلح يوما ولن يفلح أبدا في الإجهاز على الإرهاب الديني .وعلى العكس فإنه يؤدي إلى تزايد تعصبه وتطرفه إن أحداث العنف في مصر تضاعفت من حيث الكم وازدادت خطورة من حيث الكيف بعد صدور قانون مكافحة الارهاب في عام ٩٢، والتوسع في المحاكمات العسكرية والإعدامات.

ويكفينا أربعة عشر عاما من الطوارئ والتعذيب حتى الموت والمحاكم العسكرية للتدليل على أن إرهاب الدولة أعجز من ان يحقق الاستقرار الأمني.

عملية أديس أبابا ..

دبرها محترفون ونفذها هواة

لغز العملية الار .. بى .. جى !

لماذا ظهرت نظرية اختطاف الرئيس .. وشد الأذن؟

عملية أديس أبابا .. دبرها محترفون ونفذها هواة هذا ما توحي به القراءة الدقيقة لوقائع ما جرى في شارع أفريقيا، بالعاصمة الاثيوبية اديس ابابا في الثامنة والثلث من صباح الأثنين ٢٦ يونيو الماضي، عندما اقتحمت سيارة تويوتا زرقاء موكب الرئيس وهبط منها ارهابيون اطلقوا الرصاص من مدافعهم الرشاشة على سيارته المصفحة!

هذه العملية، تنطوي على لغز يورها الغاز قد يصعب فك طلاسمها ، قبل سنوات طويلة.

ولغز العملية يتحدد في عدم استخدام الجناة لسلاح الار .. بي .. جي «الذي كان في حوزتهم ووجد على بعد أمتار من موقع الحدث .

وفي تخطيط وتدبير المحترفين فإن الار بي جي لا يظهر على مسرح الحدث كي تلتقط له كاميرات الصحفيين وعدسات التليفزيون الصور، بل ليتخذ موقعه لكى تنطلق منه الطلقة الأولى «فهو فى مثل هذه العمليات سلاح الموت، اما المدافع الرشاشة فتستخدم لأغراض التعامل مع قوة الحرس، لا سيارة الرئيس.

المقل والمعضلات تبعا لهذا اللغز ظهرت نظريات ، سوف نعود اليها، مثل نظرية «اختطاف الرئيس» ونظرية «وشد الودن» وغيرها من النظريات التى تحاول تفسير لغز «يصعب الوصول لمفتاحه «قبل سنوات ذلك أن خيوط العملية تتحول الآن، إلى ما يشبه دخان هواء.

أولا: لان كل عمليات الإرهاب الكبرى، عادة ما ترتبط بدعم جهاز، او جناح من جهاز مخابرات ما . يملك امكانيات اختراق جماعة مشتبكة مع «الهدف» فى علاقة صراع وعداء، وثأر فيوفر لها سبل التنفيذ، بشرط ان يقطف هو الثمرة.

وتدل متابعة عمليات الارهاب الكبرى على أن هذا الجهاز قد ينتمى لدولة معادية «وفى هذه الحالة يكون الهدف احداث تغيير سياسى «مرغوب فيه «من وجهة نظر مصالح هذه الدولة، وأوسع نطاقا من مجرد إصطياد «هدف»

وقد يكون هذا الجهاز تابعا لدولة حليفة او صديقة ، فيكون الهدف تغيير الجهاد «مع الحفاظ على النظام حتى لا يحدث فى الوضع تغير آخر غير محسوب ، أو يكون الهدف دفع النظام لخطوات معينة «بحساب احتمالات وردود افعاله على الحادث الارهابى على أن تكون هذه الردود مرغوبة من وجهة نظر المخططين. واخيرا فإن هذا الجهاز قد يكون تابعا للدولة نفسها بهدف التخلص من رئيس يهدد مصالح احتكارات كبرى، على نحو ما

ترجع معظم الشواهد بالنسبة لدور اليس أى إيه فى عملية اغتيال كيندى ،أو لهدف آخر تليفزيونى ،على نحو ما اتهمت المعارضة السودانية والكوبية كلاً من النميرى وفيدل كاسترو بتدبير محاولات انقلاب او اغتيال تليفزيونية ،كوسيلة لاكتساب الشعبية وتصفية المعارضة. فى كل هذه الأحوال ، فإن الدعم الذى يقدمه الجهاز بكل ما لديه من مهارة وامكانيات،والحرص الذى يبديه على أن يبقى بعيدا تنقطع قبله الخيوط ،اعتمادا على تمويه اختراقه ،واستخدام ذراع أخرى،فى التنفيذ ،يجعل متابعة الخطوط من الأصل عسيرة.

ويضاعف من هذا الاثر ان الخطوات اللاحقة لجهة التدبير قد تنطوى على عناصر قوية أخرى بهدف الخروج من دائرة الشك فلا يبقى لنا غير اللغز ، ودخان هواء.

العقل الاثر

ثانياً: لان الاتهامات المصرية المبكرة للنظام الاثيوبى بالتواطؤ تمضت على بقية الأمل ،فى اختفاء الاثر ، بتعاون مشترك بين مصر واثيوبيا.

والواقع ان هذه الاتهامات قد اضرت جدا، باكثر مما افادت ليس على المستوى الأمنى فقط، بل أيضا على المستوى السياسى ، حتى أن التراجع الذى تم- متأخراً- فيما يشبه الاعتذار لم يفلح فى مداوا أثر الاتهام الذى لم يكن له ما يبرره.لقد تم التلويح،فى تمرير الاتهام ،بتعطيل طائرة الرئيس فى الجو لمدة ربع ساعة،مع أن ظروف المؤتمرات الدولية ،وما يرتبط بها من مراسيم البروتوكول ، تبرر ذلك، واحيانا ما تفعله القاهرة نفسها.

ثم اشير -فى تمرير الاتهام- إلى اعتراض السلطات الاثيوبية فى البداية على استخدام الرئيس لسيارته المصفحة وسائقه وحجم الحرس ونوع التسليح ،ورغم أن بعض الدول تبدى حساسية من هذه الأمور، لما تعتبره مساسا بالسيادة الوطنية حتى أن الحرس التونسى اشتبك مع الحرس المصرى الشلق فى مطار تونس ،اشتباكا علنيا ، على مرأى ومسمع من الجميع ، نتيجة هذه الحساسيات ، دون أن تكون تونس طرفا -بالطبع- فى مؤامرة تستهدف حياة الرئيس.

واشير- ايضا- لتمرير الاتهامات بالتواطؤ الاثيوبى ان السلطات الاثيوبية اصرت على تخصيص سيارة واحدة للحرس، وان تكون ،فى أول سابقة من نوعها، تالية لسيارة الرئيس ،وليس فى المقدمة.

واذا كان مركب التشريفة يتضمن بداهة ،ان تكون سيارة الحراسة الأثيوبية فى المقدمة ، فإن سيارة حراسة الرئيس لابد ان تليها، وهذا -أيضا- هو الوضع الأمنى الأمثل،ولو حدث عكسه لفصلت السيارة التويوتا الزرقاء التى اعترضت الموكب سيارة حراسة الرئيس عن سيارته ولو وجدت سيارة الحراسة صعوبة أكبر فى القيام بعملية استدارة للعودة ، ثم الاشتباك.

والاهم من ذلك كله ان السلطات الاثيوبية كانت قد استجابت لمعظم مطالب الأمن المصرى.

كما أن هناك قائع أخرى هامة سياسية وأمنية ترفض التواطؤ الاثيوبى الرسمى، أو حتى حدوث أختراق عميق داخل جهاز الأمن الاثيوبى، من قبل الجماعة الارهابية.

سياسياً : فإن العلاقات بين اثيوبيا والسودان (المتهمة) -رسميا- بتدبير الحادث متوترة ومشدودة بسبب اعلان السودان المتكرر عن الدعم الاثيوبى لحركة جارانج فى الجنوب، واتهامات اثيوبيا للسودان بدعم ركة جهاد اسلامى اثيوبية فى بلد يصل فيه تعداد السكان المسلمين لقرابة النصف ولا يرحب ،على أى نحو ، باستعداد شهوة الجبهة الاسلامية للحكم لاراضيه ،خاصة بعد أن انفصلت ارتيريا ،وأمنيا : فإن التواطؤ الاثيوبى، أو حدوث اختراق عميق فى أجهزة امنه ، كان لابد أن يوفر للجماعات الارهابية التى نفذت الحادث المعلومات حول وصول سيارة الرئيس المصفحة، بما يعنى استبعاد المدافع الرشاشة من أى عمليات هجوم على السيارة ،خلافا لما حدث بالفعل ، خصوصا وان السيارة وصلت العاصمة الاثيوبية قبل يوم من الحادث، بعلم واذن السلطات الاثيوبية ،وفحصها خبير مفرقعات أثيوبى ،

ثم باتت ليلتها في السفارة المصرية متجهة للمطار في الصباح حتى يستقلها الرئيس.

سباق النياشين

والمهم في كل ذلك ان الاتهامات المبكرة لاثيوبيا اطلقت سباقا بين القاهرة واديس أبابا حول دور الحرس الاثيوبي والحرس المصري في اغتيال الارهابيين، ومنحت كل دولة لرجال الحرس الاوسمة والنياشين، وظهرت تصريحات بان الرصاصات انطلقت من مواقع القوات الاثيوبية ، ولأن اثيوبيا تملك المعمل الجنائي وتقارير الطب الشرعي ، فإن احداً لن يعرف -على وجه الدقة- مواقع الاصابة ونوع الطلقات المستخدمة ، وهي ليست مسألة شكلية ، بل ضرورية في فحص مختلف النظريات الخاصة بجهات التدبير ومجموعات التنفيذ ، وحل طلاسم اللغز ، الذي آن الأوان للعودة اليه في محاولة لفهم السيناريو الواقعي الأكثر احتمالاً للحادث ، والسيناريو البديل المحتمل فيما لو اصاب الرئيس مكروه- فهذه السيناريوهات ضاعت وابتلعتها الحملة الاعلامية التي صورت الارهاب في صورة وحش قادر على القفز لمراكز الحكم ، وركزت على تحويل الامر كله لظاهرة معادية لسياسات الحكم.

كلمة السر الآر بي جي

في تخطيط ، وتنفيذ المحترفين ، وتبعا للمعلومات المتفق عليها في الروايات المختلفة: يمكن القول ان العملية التي استهدفت حياة الرئيس اعتمدت على خروج السيارة التويوتا الزرقاء ، من طريق جانبي لاعتراض الموكب ، وفصل سيارة الحراسة الاثيوبية للتعامل مع الهدف مباشرة ، وأجبار سيارة الرئيس على التهدئة، لتمكين القناصة ، قناصة (الار بي جي) من التصويب المريح ، على هدف بطيء.

اما المجموعة التي خرجت من السيارة التويوتا بالمدافع الرشاشة ، فلا يكون لها هدفا سوى الاشتباك مع سيارة الحراسة ، والمجموعة التي احتلت أسطح الفيلا وبين السيارة فتتحدد مهمتها في تأمين عملية انسحاب المجموعة المهاجمة.

وما دام الار بي جي قد ظهر على مسرح العمليات ، فلابد من افتراض انه لم ينقل الي هناك كقطعة ديكور ، بل لكي تنطلق منه الطلقة الأولى (القاتلة) ، سواء توفر للمجموعة معلومات عن وجود السيارة المصفحة من عدمها ذلك ان الار بي جي أكثر فاعلية وادق تصويبا ، وإذا ما انطلقت دانته من وضع الميل فانها تلتصق بجسم أي مدرعة أو مصفحة وتحدث فيه نافورة نار بدرجة حرارة ٣٠٠٠ مئوية فيتحول المشهد داخل الهدف إلى ما يشبه الفرن.

وخلافا لهذا التقدير تم الهجوم على السيارة المصفحة بالمدافع الرشاشة ، وظل الار بي جي عاطلا مع انه كان هناك فسحة من الوقت بين اعتراض السيارة ، واجباره على التهدئة ، وبين استدارتها للعودة للخلف

فماذا حدث بالضبط؟ هل كان الار بي جي عاطلا؟.

أم أن قناصة الأر بي جي قد اخفيا خطة

لاعتراض السيارة التويوتا لموكب الرئيس!!.

فلم تجد المجموعة المخصصة للاشتباك مع الحرس مفرا من أن تطلق المدافع الرشاشة على سيارة الرئيس.

اختطاف الرئيس

ربما لهذا النقص الذي يكشف عناصر الضعف في العملية ظهرت عدة نظريات أولها نظرية اختطاف الرئيس، أي أن الهجوم على السيارة بالمدافع الرشاشة كان هدفه اجبار الرئيس على الهبوط، بسبب حالة الارتباك تحت الضغط النيراني على السيارة الهدف، ثم اختطافه ومساومة الحكومة بعد ذلك على تنفيذ عدة مطالب كشرط للإفراج عن الرئيس (الرهينة) خصوصا وأن السلطات المصرية والاثيوبية سوف تستبعد القيام بعملية كوماندوز لتحريره،نظرا لمخاطر العملية، ولقيمة الرمز الذي لا ينبغي تعريض حياته لأي خطر.

شد الودن

كما ظهرت نظرية أخرى هي نظرية «شد الأذن» والتي تقوم على فرضية أن المخططين تعمدوا ارهاب الرئيس، والحكومة في مصر لا أكثر، خوفا من تداعيات نجاح العملية على الوضع الداخلي في مصر، وخوفا من آثار النصر المعنوي في صعود حركة الإسلام السياسي في العالم العربي.

كما ان هذه الفرضية تقوم على توقع ردود الفعل من الجانب المصري مرغوبا فيها من جهة التخطيط انتقاما للعملية الارهابية واصابع الاتهام في هذه النظرية تشير اما للسي أي إيه الأمريكية أو الموساد الاسرائيلي.

وتورد مجلة روزاليوسف معلومات توحي بهذا الاحتمال وربما هو أبعد منه ، منها مناورات «درع» والأقمار الحديدية و«جبهة النسر ٩٥» وبعضها كان مخصصا للتدريبات المشتركة لاعمال على الجبهة الجنوبية (السودان).

ومنها وجود قائد الأسطول السادس الأمريكي في مصر وقت الحادث وقيام السفير الأمريكي بزيارة لسجن طرة التقى فيها باحد اتباع عمر عبد الرحمن يدعى يوسف صالح بعد زيارة لجاسوس امريكي محتجز بتهمة تحرير شيك بدون رصيد.

وخلاصة هذا السيناريو ، سواء تعلق الأمر بالسي أي إيه أو بالموساد أن السودان في التخطيط المصري تعتبر مصدر تهديد للأمن القومي باعتبارها دولة مساندة لعمليات الارهاب الداخلي ، وان الحكومة المصرية تملك من الوسائل ما يوفر لها فرص القيام بعملية ردع ، إذا توفرت لها الدوافع الكافية وان هذا التوجه ، مرغوبا فيه من وجهة نظر السي إي إيه او الموساد حتى لا يمتد الخط الترابي إلى افريقيا على الأخص اثيوبيا واريتريا وحتى لا يكسب هذا الخط نفوذا جديدا في العالم العربي،وحتى تنشغل مصر بنزاع سوف يمتد سنوات يكون من شأنه تطويع وتحجيم دورها.

وفي الحقيقة فإن رد الفعل المصري قد اندفع فعلا في هذا الاتجاه ، وتطورت مظاهر النزاع العسكري إلى حرب الدبلوماسيين (حرب السفارات) وبدا وكأن الإعلام الرسمي يمهد المسرح للحرب

الحرب مع السودان

ورغم ما يحيط بالنظام السوداني من شبهات ، فإن الاندفاع في توجيه الاتهام اليه بالمساعدة في تدبير وتنفيذ حادث أديس أبابا ادى هو الآخر إلى بعض النتائج المكسبة على نحو ما حدث في الاتهام المصري لاثيوبيا بالتواطؤ.

وقد استثمر النظام السوداني الحملة المصرية- في غيبة الدليل- في القيام بتحركات داخلية تستهدف تعبئة الرأي العام لمواجهة الخطر الخارجي ونجح في ذلك إلى حد ما ، رغم انه كان يواجه ازمة قبلها ورغم أنه كما تشير المعلومات، لم يحرك جنديا في اتجاه الحدود المصرية ،لان خسارة حلايب في

حرب خارجية ، أهون أثرا بكثير من خسارة الجنوب في حرب اهلية يرفع فيها جارانج رايات النصر

وعلى المستوى العربي والدولي عمل النظام السوداني على اثارة لمراعاة الغزو العراقي للكويت، ولأول مرة منذ حرب الخليج ،قام وزير الخارجية السوداني بزيارة للعواصم الخليجية ،بعد حادث اديس ابابا بأيام،وفي ذروة الحملة ضد السودان ،واستقبلته هذه العواصم استقبالاً رسميا بما لا يشير إلى أن الاتهامات المصرية لم تجد اذانا صاغية في الخليج.

ومن المفارقات ان الادارة الأمريكية نفسها ،وبعض العواصم الغربية طلبت من القاهرة الدليل على اتهامها للخرطوم بتدبير الحادث والدليل ،كما اشرنا ، يتحول الآن إلي دخان في الهواء.

نظرية الكمائن المتوالية

كما ظهرت نظرية اخرى ،تبرر جوانب الضعف في عملية اديس ابابا ،بفكرة الكمائن المتتالية ،بمعنى أن التخطيط الأصلي كان يقوم على تعدد الكمائن بفرضية-للمدبرين- بان سيارة الرئيس سوف تتقدم في اتجاهها الطبيعي ،فإن افلتت من المدافع الرشاشةكان في انتظارها الار بي جي في الكمين الثالث والأخير.

وهذه النظرية تواجه مشاكل منها ان التخطيط في تفكير المحترفين يعتمد على أن الكمين الأول هو كمين الموت المحقق،الكمين الاقوى -واتما- الذي تستخدم فيه أكثر وسائل الدمار فاعلية ،أما الكمائن التالية فهدفها ،على الأغلب التعامل مع الاشلاء ،كما لم تجب عن سؤال عما اذا كان التخطيط قد جرى على اساس اعداد كمين واحد متعدد المواقع للقيام بوظائف مختلفة مجموعة انذار ،مجموعة تصويب مجموعة اشتباك .. مجموعة تأمين؟ أم أنه قام على فكرة كمائن متعددة كان يلزمها عدد أكبر بكثير من العدد المعلن عنه في كل التقديرات ،للجناة الذين ترلوا ،أو اوكل لهم القيام بعمليات التنفيذ في الكمائن الثلاثة.

السيناريو الغائب

واخيرا فان هناك سيناريو غائب لتفسير كل ما جرى ، ساعد على غيابه المبالغات الهائلة في تقدير قوة الارهاب وتركيز الاعلام الرسمي على الابتعاد عن الاسئلة الحقيقية انشغالا بزفة المبايعة ،وحشد المجتمع خلف سياسات الحكم.

هذا السيناريو يفترض ان تكون العملية باسرها ،مجرد عملية انتحارية ثارية محدودة، نفذها هواة على مستوى متوسط من الكفاءة بدعم محدود، من هذه الجهة او تلك ،خصوصا وان العملية لم يكن لها امتداد في مخطط انقلابي ظاهر وشامل والحقيقة ان حجم الارهاب ،ادنى من ذلك ،فليس بوسعه الآن أكثر من مواصلة حرب الاستنزاف او العصابات وفقا لنظرية الكلب والبرغوث التي بشر بها ابن الظواهري ،وموجزها ان البرغوث لا يستطيع هزيمة الكلب ،ولكنه يمكن ان يمص دماءه ،نقطة نقطة،حتى يستنزف قواه، دون ان يتمكن منه الكلب لرشاقته في القفز فوق مواضع جسده.

وكل المعلومات تشير إلى أن حادث اديس ابابا، لم يكن له امتداد داخلي ،في صورة تحركات داخل القوات المسلحة او تصعيد اعمال الارهاب في محافظات الصعيد اواي مظاهر أخرى لمخطط للسيطرة على الحكم.

ومهما يقال أن فشل العملية قد يكون مبررا لاجهاض هذا المخطط، الا ان التقدير الواقعي أيضا ، يؤكد عجز الارهاب عن القفز في هذه المرحلة لمقاعد الحكم فهو امر يرتبط باختراق عميق لاجهزة السيطرة ،او ارتباط عميق بقوى اجتماعية مؤثرة ، بلغت درجة من القوة بحيث يمكنها حسم صراع يستهدف السيطرة على الحكم.

وبالطبع فإن هناك عناصر متداخلة في كل هذه النظريات ، ولكن الخيط المشترك بينها جميعا ،ان هذه العملية نفذها هواة،استهدفوا فعلا اغتيال الرئيس،بعملية انتحارية محدودة،على سبيل الثأر،أو نفذها محترفون ،واجهوا عقبة طارئة ،ادخلتها جهة ما على المخطط الأصلي بهدف شل تفكيرهم وارباكهم ،حتى تحقق العملية أهدافا أخرى غير اغتيال الرئيس.

السيناريو البديل

واذا كان الاهتمام قد تركز على محاولة فهم السيناريو المتخيل الا انه امتد ايضا إلى السيناريو البديل ، في حالة نجاح العملية ،ومرة أخرى فإن الاعلام الذي بالغ في تقدير قوة الارهاب في السيناريو الذي حدث ، بالغ في تقدير قوتهم،في السيناريو البديل ، بفرض نجاح العملية بصورة ،بدا معها ،ان الإعلان الجمهورية الاسلامية الثورية لم يكن ينقصه سوى نجاح الثناحة في اغتيال الرئيس لتغرق مصر، بعدها في بحر من الدماء..

وليس هذا السيناريو بدوره صحيحا ، فعملية اديس ابابا ، اثبتت ان الدولة المصرية ، رغم كل شئ ليست نمراً من ورق ، فالامر الأكثر احتمالا ، بما لا يقاس هو تماسك الحكم حول رمز آخر ، يواصل من الناحية الجوهرية ،نفس السياسات، مع توسيع الحملة ضد الارهاب ،تأكيداً لقدرات النظام، وانتقاما من الجماعات التي أحاطت بها الشبهات والحقيقة ان العملية لم تكن لتؤدي في كل الاحوال الي وضع جماعات الارهاب على أبواب السلطة ،ولكنها أدت إلى عرقلة حركات الاحتجاج الديمقراطي ،التي اتسع نطاقها قبل حادث اديس ابابا،حيث كان المناخ في القاهرة مشحونا ، قلقا ، متوترا ، غاضبا ،وكان الاشتباك مع سياسات الحكومة يجري على أكثر من جبهة من خلال نضال ديمقراطي يشحذ لكفاحه أسلحة غير القنابل والرصاص وإذا كانت العملية قد أثبتت أن الشعب قد أدان الإرهاب وأنه كان سياج الأمن الحقيقي ،مثلما حدث بعد تمرد قوات الأمن المركزي عام ٨٦ ، إلا أن الحكومة سكبت الماء البارد على طموحاته في التغيير ، وبدلا من استثمار هذه الرقفة ضد الارهاب في تحقيق انفراجة ، تم توظيف واستثمار حادث اديس ابابا في مواصلة سياسة الانكماش،في شروط تبدو للوهلة الأولى ، أكثر مواتاة.

كاريكاتير

فتحى

البوسنة

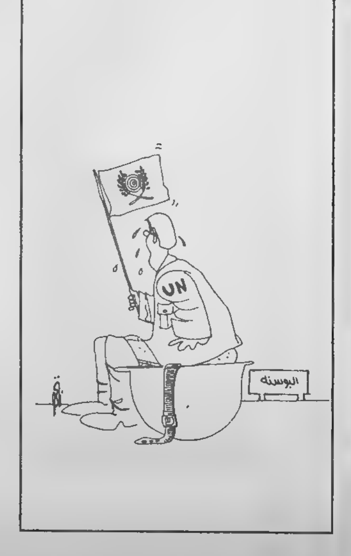

روبابيكيا

السودان
مصر

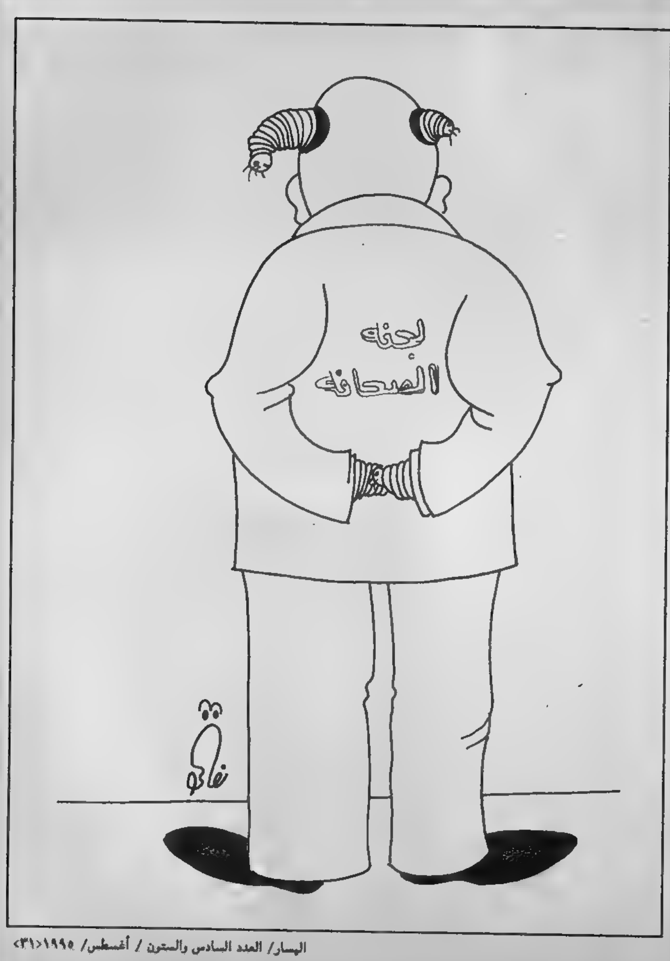
لجنة
الصحافة

د. فرج فودة

نجيب محفوظ

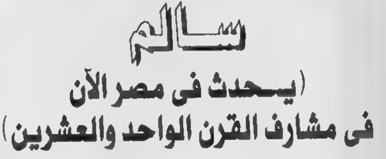

سالم
(يحدث في مصر الآن في مشارف القرن الواحد والعشرين)

سمير حنا صادق

يطلق على عدد من المدن في الولايات المتحدة اسم "سالم" المستمد من جذور عبرية بمعنى السلم أو السلامة . وفي إحدى هذه المدن (salem, Massachussetts) وقعت في الفترة بين مارس وسبتمبر عام ١٦٩٢ أحداث سوداء تذكرنا ببعض مانحن فيه الآن في مصر . فقد ظهرت على فتاتين من أهل بيت القس صمويل هاريس بعض الأعراض النفسية الغريبة . وادعت الفتاتان أن هذه الأعراض نتجت عن جلسات للسحر تتعامل مع الجن والشياطين . وتداعت أسباب مالية واجتماعية وسياسية فبدأت عمليات تحقيق واسعة النطاق في أول مارس . وفي منتصف مايو كان في السجون مائتا شخص . وفي أول يونيو أدينت أول ضحية " السيدة بريدجيت بيشوب" وبتاريخ ٢٢ سبتمبر من نفس العام كانت المحكمة المشكلة خصيصا لهذه العملية قد أدانت مائة شخص نفذ في اثنين وثلاثين منهم حكم الإعدام شنقا ماعدا السيدة جيلز كوري ، فقد نفذ فيها حكم الاعدام سحقا بين حجرين . وخلال المحاكمة اعترف خمسون من المتهمين بالتهمة . وبعد أن هدأت الهستيريا الجماعية ، اعترف المحلفون بالخطأ ، واعترف الشهود ومنهم أهم قسيس المدينة الصغيرة (القس صمويل سبوال) بالكذب في الشهادة . وفي عام ١٧١٧ حكمت المحاكم لورثة المتهمين بتعويضات مناسبة.

لم تكن هذه أول مرة ولا آخر مرة تستغل فيها قوى الشر (المتخفية تحت عباءة الأديان) الجهل والدجل في قتل الأبرياء والشرفاء . فقد حكمت محاكم التفتيش في أوربا أيام عصر الظلمات بين القرن السابع والقرن السابع عشر على عشرات الألوف من أشرف من خدم الإنسانية من العلماء صانعي الحضارة الأوروبية التي مازالت الدول المتقدمة تنعم بها حتى الآن . فاتهمت الكنيسة والدة كبلر بالسحر واضطرته للهرب بها إلى المجهول واتهمت جاليليو بالكفر واضطرته للاعتراف أن نظرياته خطأ في خطأ بل واستمرت الكنيسة في غيها حتى عام ١٩٨٣ عندما تكرمت وبدأت في التفكير في الغاء عقوباتها عليه وانتهت إلى الاعتذار عما فعلته.

وفي أيام الخليفة المتوكل ، إتهم بالكفر الكندي (٨٠١ - ٨٧٣) العالم والفيلسوف وصاحب النظريات العديدة في الرياضة والفيزياء والموسيقى والمعروف بفيلسوف العرب وحكم عليه بخمسين جلدة أمام جمهرة كبيرة من الشعب كانت تهلل فرحا بكل جلدة . ولم يكن الرازي (٨٦٥ - ٩٢٥) أسعد حظا ، فلقد كان هذا العالم الجليل أبو الطب منارة من منارات العلم في بغداد ، وقد كوفئ على أعماله بأن حكم عليه أحد الأمراء من أفراد أسرة المنصور بأن يضرب على أم رأسه بكتابه حتى تتحطم الرأس أو الكتاب ، وفقد الرازي نظره في هذه العملية.

وقبل هؤلاء جميعا لقيت أهم علماء الرياضة في مكتبة الاسكندرية هيباشياHYPACIA حتفها عندما حرض بابا الاسكندرية في ذلك الوقت (كيرلس الأول) الجماهير على تمزيقها وانتزاع لحمها من عظمها . ونصب كيرلس بعد وفاته قديسا.

يقول عالم الفيزياء محمد عبد السلام - العالم المسلم الوحيد الحائز عل جائزة نوبل في العلوم - في تقديمه للكتاب الرائع " الاسلام والعلم" .*

" إن الأصولية الدينية وروح التعصب تمثل أهم أسباب وأد العلم في العالم الإسلامي ".

ويقول عبد السلام في نفس التقديم:

إن تحطيم القوى السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية في البلاد الإسلامية " قد نتج عن شهر سلاح التكفير ، فخلال ١٣٠٠ سنة تحولت أقلام القضاء إلى سيوف مشهرة قتلت العديد من أحباء الله"

ويقول عبد السلام عن طائفة من مدعي الفقه " إنهم رجال يعتقدون أي ادعاءات روحية ويزعمون إنهم يفسرون آيات القرآن الكريم ويصدرون الفتاوى بالتكفير ، (وهو شئ لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم) ويتبرعون بآرائهم في السياسة والاقتصاد والقانون".

ويقول عبد السلام: إنه في معظم البلاد الإسلامية الآن " قد تكونت طبقة من شبه الأميين ادعوا لأنفسهم صفة الدعاة بدون معرفة حتى بمبادئ دياناتهم السمحة العظيمة".

■■■

د. نصر حامد أبو زيد

د. سعيد العشماوي

أحمد عبد المعطي حجازي

ووقائع التاريخ واضحة لاريب فيها ، ففي عصر الظلمات في أوربا ، ازدهرت العلوم وانتشر الاجتهاد في العالم الإسلامي ، فمن النصف الثاني من القرن الثامن إلى نهاية القرن الحادي عشر كانت اللغة العربية هي لغة العلم والتقدم وقدم العلماء المسلمون مساهمات هامة للعلم خصوصا في الرياضة والطب . وكان الحكام في ذلك الوقت يتباهون بمن في بلاطهم من العلماء والمجتهدين ، ودفعت روح الحرية والاستنارة العلماء من المسلمين والمسيحيين واليهود للعمل جنبا الى جنب في بلاط الملوك والأمراء في اسعاد البشرية.

وقد كان هذا يحدث في الوقت الذي حكمت فيه الكنيسة أوربا بيد حديدية وأرسلت آلاف من المشتغلين بالعلم الى المحاكم وكان المدانون يحنون وتبقر بطونهم وتربط أرجلهم بالخيل ليمزقوا . ولقد استنتج الإرشيبشوب أوشر Archbishop Ussher من دراساته للانجيل أن العالم قد بدأ في التاسعة صباحا يوم الأحد ٢٣ أكتوبر عام ٤٠٠٤ قبل الميلاد بعد أعوام عديدة من وفاة العالم ويكليف Wicliffe الذي أثبت بدراسات عن الحفريات والجيولوجيا أن العالم لايمكن أن يقل عمره عن مائة ألف عام ، فحكمت الكنيسة بفتح قبر العالم وإخراج عظامه وطحنها ورميها في البحر حتى لاتلوث الأرض بقذارتها.

وقد انتهى ازدهار الحضارة والعلم والاجتهاد الاسلاميين على يد أمثال هؤلاء من قتلة العلماء والمجتهدين ، وانتقل ابن رشد إلى أوربا وبقي للمسلمين الغزالي وابن تيمية ، فارتقت أوربا بابن رشد وهبطنا إلى الحضيض بالغزالي وابن تيمية.

***

بعد فترة استنارة قصيرة صاحبت حركات الاستقلال هبت علينا في مصر رياح مسمومة زرعتها مخابرات الرأسمالية الغربية في الباكستان وأفغانستان ومولتها شركة قناة السويس الفرنسية في الاسماعيلية . وبلغت تلك الرياح المسمومة ذروتها باعطائها الضوء

أنور السادات

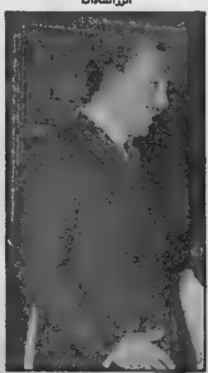

الأخضر أيام السادات لضرب القوى الوطنية والناصرية واليسارية إعدادا لكامب ديفيد . لكن أليس العجب العجاب أن حكوماتنا مازالت حتى بعد مقتل السادات مستمرة في إشعال هذه النيران المسمومة في تلفزيونها وجرائدها ومجلاتها ومدارسها ؟ هل هو مطلب معقد جدا أن نطالب بأن يعطى المفكرون المستنيرون أمثال سعيد العشماوي وحسين أمين وأحمد عبد المعطي حجازي ونصر حامد أبو زيد وقتا مماثلا لعشر ما أعطى لأعداء العقل والاجتهاد للدفاع عن عقلنا . ألا يرى رجال الحكم العلاقة بين عمليات الاعتداء على رئيس الجمهورية وعلى رئيس الوزراء وعلى نجيب محفوظ وعلى فرج فودة وعلى نصر حامد أبو زيد ؟

---

* " Islam and Science" by Pervez Hoodbhoy.

Foreword by Moham med Abdus Salam. Zed Books Ltd. Lonon and New Jersey.(1991).

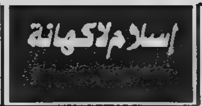

مراعاة خاطر الأنجال المحروسين

خليل عبد الكريم

الرأى الراجح أن العلة فى إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ هى أن صحف المعارضة تنقدت أعمال الأنجال المحروسين لبعض المسئولين ومن زمان وهؤلاء لهم خطر (تسميه العامة خاطراً) وفى معاجم اللغة: خطر الرجل قدره ومنزلته.

والمساس بهم يعرض من يقدم عليه للجزاء الرادع كمن يدخل أعشاش الدبابير(فى القاهرة يقال عنها الدبابير وفى الصعيد الزنابير. أ. هـ) لا يخرج منها إلا ملسوعاً مخموشاً وتقدير مكانتهم أمر معروف من قديم مارسته أعدل العهود:

عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الرحمن بن أبى بكر قدم الشام فى تجارة فرأى امرأة يقال لها (ابنة الجودى) وحولها ولائد أى إماء صغيرات فأعجبته فقال فيها شعراً منه:

تذكرت ليلى والسماوة دونها
فما لابنة الجودى ليلى وماليا

قال: فلما بعث عمر بن الخطاب جيشه إلى الشام قال لصاحب الجيش : اذ ظفرت بها فادفعها إلى عبد الرحمن ابن أبى بكر فأعجب بها وآثرها على نسائه (زوجاته وجواريه)حتى شكينه إلى عائشة أخته فعاتبته فقال: والله لكأنى أرشف من ثناياها حب الرمان) ص٤٦٨ من الجزء الثالث من كتاب «أسد الغابة فى معرفة الصحابة » لـ عز الدين بن الأثير وص٨٢٥ من كتاب (الاستيعاب فى معرفة الأصحاب) المجلد الثانى -لـ ابن عبد البر.

لو كان الذى عشق بنت الجودى من سواد الناس وطلبها من عمر لعلاه بالدره أى ضربه بعصاه وقرعه بالعراجين على أم رأسه حتى أدماها مثلما فعل بـ (صبيغ) ولكن عبد الرحمن هو ابن أبى بكر الذى أعطاه الخلافة بيضة مقشرة على طبق من ذهب!!

أما جزاء من لا يرعى خطرهم (أو خاطرهم) فـ :(عن نافع قال: أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر أهلها بالشطر ، والنخل فيما نحسب بالخمس فكانت فى حياة أبى بكر -رض- وفى حياة عمر -رض- ثم إن عبد الله بن عمر أتاهم فى حاجة فبغوه فجرحوه فاتهمهم عمر فى ذلك فأخرجهم منها ص٣٨ من كتاب «الخراج» لـ يحيى بن آدم القرشى ، تصحيح الشيخ أحمد شاكر- الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ -المكتبة السلفية بمصر ويصف البخارى ذلك الاعتداء بـ (أنهم فدعوا يديه ورجليه أى أزالوهما عن مفاصلهما فاجمع عمر وأجلاهم) أ. هـ.

ولا يقال تبريراً لذلك أن الخليفة الثانى فعل ذلك تنفيذاً للحديث النبوى الذى حظر بقاء دينين فى جزيرة العرب لإن الخيبريين مكثوا فيها طوال حياة الرسول عليه الصلاة والسلام وخلافة إبى بكر وشطراً من زمن عمر فلماذا لم يتم طردهم إلا بعد دعقهم لإبنه؟؟!.

ومن ثم وانطلاقاً من هاتين القاعدتين الراسختين فى تاريخنا المجيد واللتين طبقتا بكل أمانة فى الفترة الذهبية كما يسميها (الإسلاميون) ويحلمون باستعادتها فإننى أطلب من رؤساء وأعضاء أحزاب المعارضة وصحفها أن يبوسوا (فى القاموس المحيط للفيروز ابادى: بوس أى تقبيل -فارسى معرب- أ. هـ.) أيديهم مجدولة ومقلوبة لأن حكومة الحزب الوطنى ، اكتفت بسن القانون ٩٣لسنة١٩٩٥ ذى العقوبات الصوارم ولم تنفهم من مصر المحروسة ، كما فعل بأهل خيبر أرشد العادلين أو أعدل الراشدين.

شيِّد قصورك عَ المزارع ♫ مِن كدِّنا وعرق إيدينا ♫ والخمارات جنب المصانع ♫

والسجن مطرح الجنينة ♫ واطلق كلابك في الشوارع ♫ واقفل زنازينك علينا ♫ وقل نومنا في المضاجع

آدي إحنا نمنا ما اشتهينا ♫ واتقل علينا بالمواجع ♫ إحنا اتوجعنا واكتفينا ♫ وعرفنا مين سبب جراحنا ♫ وعرفنا روحنا والتقينا ♫ عمال وفلاحين وطلبة ♫ دقت ساعتنا وابتدينا ♫ نسلك طريق

"الشيخ إمام"

خلدون غرايبة

حادث أديس أبابا يشعل حرب المياه والحدود فى القاهرة والخرطوم

عمرو موسى

تدهور العلاقات المصرية السودانية تدهوراً غير مسبوق فى تاريخ العلاقة على اعقاب محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس « حسنى مبارك » فى العاصمة الاثيوبية « اديس ابابا » أواخر يونيو الماضى . فما كادت القاهرة تسارع بتوجيه الاتهام السريع للنظام السودانى بالمسئولية عن هذه المحاولة ـ دون انتظار لنتائج التحقيق الذى تجريه السلطات الاثيوبيه ، ودون توفر ادلة قاطعة ـ حتى انطلقت صيحات الحرب ولوحت طبولها فى القاهرة ثم الخرطوم ، وبدات اشرس حملة إعلامية بين البلدين ، تبادل فيها الطرفان الشتائم والاتهامات وطرد الدبلوماسيين وطردهم ، وتجاوزا الخطوط الحمر التى كان لا يسمح البلدان من قبل لاى منهما ، بتجاوزها فلوحت الخرطوم بوقف تدفق مياه النيل الى مصر وهددت القاهرة بالتدخل العسكرى لردع اللاعبين « بالماء والنار » . وكما كان متوقعا ، فإن التدهور فى العلاقات قد أعاد فتح ملف المشاكل المركونة والملغومة بين البلدين ، فبرزت قضية « حلايب » المزمنة لتتصدر واجهة الازمة ، مع أنها ليست هى السبب فى تفجرها ، وتجدد الحديث عن إعادة النظر فى الاتفاقيات المبرمة بين البلدين قبل ٣٦ عاماً ، بشأن اقتسام مياه النيل بينهما ، لتتسع ساحة المواجهة ، وتشتعل سخونتها .

ولأن العواطف ، لا البصائر هى التى تحكمت فى هذه الازمة من قبل الطرفين ، فكان من البديهى أن يختلط الحابل بالنابل والحق بالباطل والثابت بالمتغير والدائم بالزائل ، والاستراتيجى بالتكتيكى ، وان تكون « المصالح المشتركة » هى الكرة التى لم يتردد الجانبان فى التلاعب بها ، فى لعبة الشد والجذب بينهما ، لتصبح هى الضحية ، فى علاقة طالما وصفت بأنها ازلية ، ولامثيل لها ، ويندر القياس عليها فى العلاقات الدولية !

سهام طائشة

وبدأت ملامح هذه الأزمة فى الاتضاح ، منذ اللحظات الاولى لوصول الرئيس حسنى مبارك سالما من اثيوبيا . وفى المرات المتعددة ، التى روى فيها الرئيس « مبارك » لمهنئيه تفاصيل محاولة الاغتيال شكك فى اجراءات الامن الاثيوبية ، وسارع بالتأكيد ـ قبل ان تبدأ تحقيقات السلطات الاثيوبية عملها ـ ان الحادث تم بإيعاز من حسن الترابى ومجموعته مشيرا إلى وجود مزارع فى السودان يتدرب فيها الإرهابيون من كل مكان ، وإلى شحنة الأسلحة القادمة من السودان ، التى تم ضبطها قبل أيام من محاولة الاغتيال فى كوم أمبو فى أسوان وإلى أن الفيلا التى أستأجرها الإرهابيون لتنفيذ المحاولة كانت مؤجرة لسودانيين .

وعلى الرغم من أن الأحداث التالية سرعان ما كشفت أن خمسة من القتلى أثناء تنفيذ محاولة الاغتيال وبعدها هم من المصريين وأن الفيلا كانت مؤجرة لمصريين ، إلا أن اتهام الرئيس مبارك لقادة السودان ، بدا وكأنه اشارة البدء لتصاعد حملة محمومة فى الإعلام المصرى المرئى والمسموع والمقروء ضد النظام السودانى ، تفتقد فى مجملها للاتزان وتتسم بالاضطراب ، دون أن تعترف بحق

تسفر نتائج التحقيقات الأثيوبية عن أدلة إتهام قاطعة.

ولأن الحملة لم تتورع عن استخدام كافة الأسلحة ،فلقد كان من الصعب تجنب الاتطيش سهامها لتصيب الطرف الأثيوبي بدوره ،الذى وجد نفسه متهما بالتورط فى محاولة الاغتيال ،الأمر الذى أغضب السلطات الأثيوبية ودفعها لرفض التعاون مع فريق للأمن المصرى للتحقيق فى ملابسات الحادث. وأمام احتمالات أزمة أخرى فى العلاقات المصرية- الأثيوبية ،اضطرت الحكومة المصرية ،أمام الغضب الأثيوبى للتراجع، وقال وزير الإعلام «صفوت الشريف» : « أن أحدا فى مصر لم يوجه أى إتهام إلى السلطات الأثيوبية ،وأنه لم تصدر تصريحات تسئ إلى أثيوبيا ،وكان «صفوت الشريف» قد أبدى -قبل هذا التصريح- دهشته لعدم تضمن خطاب الرئيس الأثيوبى «مليس زيناوى» فى افتتاح القمة الأفريقية أى إشارة لمحاولة الأغتيال!

اتجاهات التصعيد

كشفت الأزمة مع السودان- كما تكشف غيرها من الأزمات- أن الحكومة المصرية ، يتنازعها إتجاهان فى إدارة هذه الأزمة، الأول يسعى للتصعيد والثانى ينحو إلى التهدئة.

وفى سياق التصعيد ، استقبل الرئيس مبارك، الرئيس السودانى الأسبق جعفر نميرى ،ورغم أن نميرى وصف بعد المقابلة الجبهة الاسلامية بقيادة الترابى بأنها معروفة بالارهاب ،ومتواطئة معه، إلا أنه لم يجزم بأن السودان وراء محاولة الاغتيال، إلا أن الصحف المصرية ،حرصت على نشر تصريحات نميرى تحت عناوين تؤكد تحميله للحكومة السودانية وجبهة الترابى المسئولية عن الحادث.

وقبل محاولة الاغتيال بعدة أيام، رفضت الحكومة المصرية مجددا ،السماح لأحزاب المعارضة السودانية ،بعقد المؤتمر الخامس للتجمع الوطنى الديمقراطى الذى يضمها ،فى القاهرة مما اضطرها لعقده فى العاصمة الإريترية «أسمرا».وبعد الحادث مباشرة ،أستقبل الرئيس مبارك» قادة تجمع المعارضة السودانية ،فى المرة الأولى من نوعها منذ إنقلاب البشير-الترابى عام ١٩٨٩ .كما كررت جميع وسائل الإعلام المصرية والتليفزيون والاذاعة على وجه الخصوص ،تصريحات الناطق الرسمى باسم التجمع « فاروق أبو عيسى» التى دلل فيها على ضلوع النظام السودانى فى محاولة الاغتيال بما وصفه بالوجود المكثف لقيادات الأمن السودانية قبل أيام من انعقاد القمة الأفريقية ،فى أديس أبابا ومنهم «القانع عروة» المستشار الأمنى للبشير و«محمد أحمد الدابى» رئيس المخابرات العسكرية السودانى .

وتوسعت الصحافة المصرية ،فى نشر الأخبار والتقارير ،التى تؤكد اتهام النظام السودانى ، بالضلوع فى محاولة الاغتيال الفاشلة ، دون انتظار لنتائج التحقيق ،وحتى بعد أن أعلن تنظيم «الجماعة الاسلامية» مسئوليته عن الحادث ،وهدد بإعادة المحاولة ،وبعدم وقف الهجمات على قوات الأمن لذا لم تفرج الحكومة المصرية عن الآلاف من المعتقلين الاسلاميين لديها .وبالغت الصحافة المصرية فى نشر ما يؤكد تورط السودان فى الحادث بحكايات مكررة ساذجة ،تثير الشك من فرط مبالغتها ،لافتقادها، لما يسمح لاطراف محايدة بتأكيدها أو حتى بنفيها ،كالقول بأن مسئول الأمن فى السفارة السودانية فى باريس هو الذى أشرف على تنفيذ مهمة محاولة الاغتيال وأن الترابى زاره فى مقر عمله حيث أطلعه على خطة المؤامرة قبل أن يواصل رحلته إلى جنيف حيث التقى بأيمن الظواهرى أحد قادة الجماعة الاسلامية ،الذى نشرت إحدى الصحف الأسبوعية ،أن محررها قد شاهده بنفسه وهو يصطحب د. حسن الترابى فى شوارع العاصمة السويسرية ،قبل عدة أيام من محاولة الاغتيال!

د. أسامة الباز

وفى سياق التصعيد تركت شاشات التليفزيون وميكروفوناته للمواطنين من العامة يطالبون بالقصاص والثأر والانتقام من النظام السودانى .

ومع أن الرئيس مبارك استبعد فى لقاءاته مع مهنئيه احتمالات القيام بأى عمل عسكرى ضد السودان وفرق بين النظام السودانى والشعب السودانى ، إلا أن الاعلام الرسمى أخذ فى دق طبول الحرب والتحريض على الإسراع بها ، لتأديب النظام السودانى ووقفه عند حده ،وتفسير تصريحات الرئيس مبارك على غير حقيقتها.

اتجاهات التهدئة

وانتقل التصعيد من الحرب الكلامية ، إلى ساحة الفعل ،وتم التحفظ على طرود خاصة بالسفارة السودانية بزعم أنها تحتوى على مخططات ارهابية، وخرائط بأماكن مصرية ،وأختام ومستندات رسمية مصرية. وتم الاعتداء على دبلوماسيين سودانيين وطردهم بزعم المعاملة بالمثل .

وفى هوجة الموجة الفرقعانية المتلاحقة، التى تقرع طبول الحرب وتحرض على الإسراع بها ،برز خط الاعتدال فى الادارة المصرية ليحاصر الشرر قبل أن يتحول إلى نار تأكل الأخضر واليابس، وقال «عمرو موسى» وزير الخارجية فى تصريح لوكالة الأنباء الفرنسية فى أعقاب زيارته لليمن أن مسئولية النظام السودانى عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم تتأكد ، ثم أعلن بعد عودته أن مصر ليست لديها النية للقيام بأى عمل عسكرى ضد السودان . والمعنى نفسه أكده د. أسامة الباز» الوكيل الأول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس للشئون السياسية حين قال فى محاضرة له فى المعهد الملكى للشئون الدولية فى لندن ، أن مصر لا تفكر فى خوض حرب ،ولا تخطط لرفع السلاح، لا فى وجه السودان ولا فى وجه أى دولة عربية فنحن دعاة سلام ولم نتوجه إلى السلام مع إسرائيل وانهاء حالة الحرب معها ، لكى نبادر إلى دخول حرب بديلة مع أى بلد عربى ، ثم كرر نفس المعنى بعد ذلك فى تصريحات للتليفزيون قائلا: ان مصر لا يمكنها التفكير فى القيام بأى مغامرة عسكرية يهدر فيها دم مواطن سودانى أو مصرى وأن مصر لديها من الوسائل القانونية والسياسية ما يمكنها من الرد على الاستفزازات السودانية ، دون اللجوء للعمل العسكرى . كما أسرع المهندس عبد الهادى راضى وزير الرى المصرى بتهديد

مخاوف المصريين مؤكداً أن السودان لو أراد ، فإنه لا يستطيع وقف تدفق مياه النيل لمصر، وأن تصريحات «حسن الترابي» بهذا الشأن مجرد كلام أجوف . لكن قارعي طبول الحرب لم يستجيبوا لهذا الاتجاه ،فخرج «صفوت الشريف» بعد أن أنتهى من مهمة ذبح العجول فرحا بنجاة الرئيس مبارك ،ليعلن فيما بدا أنه رد مباشر على «عمرو موسى» و «أسامة الباز»!.

إن كل الخيارات لتأديب النظام السوداني مفتوحة ،وفي البادرة الأولى من نوعها ، خصص «ابراهيم سعده» رئيس مجلس ادارة مؤسسة الأخبار ،مقالة في العدد الأسبوعي للسخرية صراحة من تصريحات «عمرو موسى» و «أسامة الباز» و «عبد الهادي راضي» ومن المرونة التي أبدوها أثناء الأزمة متسائلا : وهل تخيف الاجراءات القانونية والضغوط السياسية أحدا؟!

كما كشفت ابراهيم سعده، عن ان التوقعات التي تدور حول نية الحكم توجيه ضربة جزئية للسودان شبيهة بالغارة الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ ، غير مستبعدة حيث أكد في مقالته التي يصعب القول أنها لا تعبر عن اتجاه رسمي حين قال «ليس معنى هذا أن تنشب الحرب الشاملة مع السودان .. لكن الضرب سيكون موجها فقط إلى أهداف محددة ومعروفة .. تدمر معسكرات إيواء القتلة والمجرمين والارهابيين والهاربين من قبضة العدالة في بلادهم.

ووسط أجواء قرع طبول الحرب، وفي أول إعلان رسمي ، ربط بيان مجلس الوزراء الذي صدر في أول اجتماع له بعد محاولة الاغتيال ، بين حادث أديس أبابا وبين النظام السوداني وأكد مجلس الوزراء المصري أن العناصر المتورطة في محاولة الاغتيال ،تتخذ من السودان ركيزة للإعداد وللتخطيط بتكليفات مباشرة ،من القيادات الهاربة ،التي ارتبطت بقيادة الجبهة الاسلامية القومية التي يتزعمها الترابي ،وأشار بيان مجلس الوزراء إلى توفر ما أسماه المعلومات الكاملة عن نشاط عناصر الارهاب على أرض السودان ،ووجود ما يزيد على ٥٠ موقعا به لتدريب كوادر ارهابية ،ودعمه لكوادر متطرفة هاربة ودفعها إلى داخل مصر ، إلى جانب تهريب الأسلحة ،وجاءت هذه المعلومات في محور لمناقشة مجلس الوزراء لتقرير حول الأمن القومي المصري ،وأعقب صدور هذا البيان اجتماع للرئيس مبارك مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ،وقد كشف الرئيس في حديثه لصحيفة الاهرام ان هذا الاجتماع قد خصص لبحث البدائل بالنسبة للسودان ،واذا كان الرئيس لم يفصح صراحة عن الاجراءات التي اتخذها هذا الاجتماع إلا أنه يصبح مشروعا الاستنتاج منه -على ضوء تراجع تيار الاعتدال في الادارة المصرية ، بحكم الابتزاز الذي مارسه تيار التصعيد والحرب- أن احتمالات توجيه ضربة عسكرية جزئية للسودان هي أمر غير مستبعد.

واذا كان من بين الأدلة التي اتخذتها القاهرة على تورط النظام السوداني في محاولة الاغتيال ، تغيب الرئيس السوداني الفريق «عمر البشير» عن حضور أعمال القمة الأفريقية في «أديس أبابا» فيصبح مفهوما أن تتخذ الخرطوم ،من المناورات العسكرية البحرية المصرية -الأمريكية -البريطانية المشتركة في البحر الأحمر التي تواكبت مع محاولة الاغتيال ،مؤشرا على نية القاهرة خوض حرب ضدها ،وبرغم نفي الخرطوم أي علاقة لها بمحاولة الاغتيال ، إلا أنها اعتبرت ان الفرصة التي واتتها في صيحات الحرب القادمة من القاهرة ، لا يجب أن تفوت ،فبادلت التصعيد بالتصعيد ،وخرجت المظاهرات التي نظمتها الحكومة السودانية لتعرب عن استعدادها للقتال من أجل «حلايب» بعد أن أعلن الناطق الرسمي للقوات المسلحة السودانية ، أن الوجود العسكري المصري في حلايب قد اتخذ شكلا عدوانيا واستيطانيا ،وتقدم السودان شكوى إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص ولوح المسئولون السودانيون بأمكانيات اعادة النظر في اتفاقيات مياه النيل .

ودخلت الاطراف الدولية على الخط لتصفية خلافاتها مع أطراف اقليمية تتنازع معها ، فوجهت واشنطن وتل ابيب أصابع الاتهام لإيران وأكدت الأخيرة أن عناصر ايرانية قد شاركت في التخطيط لمحاولة الاغتيال في أديس أبابا وأن لم يستبعد تور ط النظام السوداني ،كما وقفت واشنطن على الحياد في خلاف البلدين حول «حلايب» الذي وصل إلى مجلس الأمن أملا في المحافظة على حق شركة «شيفرون» الأمريكية في **إعادة التنقيب عن البترول في المثلث لصالح الحكومة السودانية.**

لقد كشفت محاولة اغتيال الرئيس مبارك الفاشلة في أديس أبابا عن سوء النوايا التي يحكم العلاقات المصرية-السودانية- ،وعن المشاكل المتراكمة التي بقيت بينهما دون حل، فالنظامان يتهم كل منهما الآخر بإيواء معارضيه والسعي لإسقاطه ،وأصبح ثابتا في الازمات التي تصعد وتهبط بين البلدين أن تطفو على سطحها قضية المياه وقضية حلايب ،دون أن يبدي أي طرف منهما رغبة فعلية للتوصل لحل نهائي لهذه المشاكل التي تستخدم كفزاعة لكلا النظامين ،فمن المعروف أن المراقبين المحايدين ، يجمعون على أن حل هاتين المشكلتين لن يتم الا عبر تسوية سياسة ،وهو المبدأ الذي يؤكده د. عبد الملك عوده الخبير في الشئون الافريقية الذي يرى أن حل مشكلة الحدود بين البلدين وبالتحديد مشكلة حلايب يتم بانشاء منطقة تنمية مشتركة ،وإحالة حلايب لمحكمة العدل الدولية وهو اجراء ستكسب منه السياسة المصرية مكسبا عظيما ، لأنها لو قبلت بتسوية قانونية ، وأثبتت التسوية أنها صاحبة حق في حلايب فان مركزها الأدبي سيزداد بما يضيف كثيرا إلى الثقل المصري.

وسواء ثبت تورط النظام السوداني في محاولة الاغتيال أو لم يثبت ، فإن السياسة المصرية مطالبة بضبط النفس وبالالتزام بالخط الذي انتهجته منذ تولى مبارك السلطة، وهو النظر للعلاقات بين مصر والسودان باعتبارها علاقات استثنائية ، لا ينطبق عليها ما ينطبق على كثير من القواعد في العلاقات الدولية . ولا غالب فيها أو مغلوب وبإمكان مصر أن تزيد عزلة النظام السوداني الذي يحكمه تحالف بين العسكر والأصوليين الاسلاميين ويدعي لنفسه أهدافا غير حقيقية ،ليس بالهروب من مشاكل الداخل لشن حرب معه، بل بتعميم المواجهة في الداخل بشن حرب واسعة على الفساد والفقر واجتثاثهما من الجذور !.

صفوت الشريف

ابراهيم سعده

حرية الصحافة ..

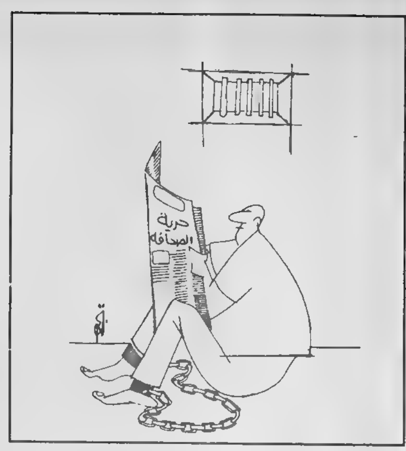

طوق النجاة الأخير لسائر الحريات

محمود أمين العادلي

** للحرية معنيان : أحدهما سلبي ، والآخر إيجابي ، وينصرف المعنى السلبي إلى الخلو من القيد ومؤدى ذلك أن يفعل الإنسان كل ما يريد وعلى حسب ما يهوى . غير أن هذا المعنى السلبي مستحيل عملا، فلا توجد حرية مطلقة من كل قيد ، فأبناء المجتمع الواحد يخضعون -دائما- لقواعد وأحكام مشتركة تنظم كيفية ممارسة حريات أعضاء هذا المجتمع ، بحيث تكفل ممارسة الحرية دون الاضرار بالآخرين . فأنت حر، ما لم تضر. أما المعنى الإيجابي للحرية ، فينصرف إلى استقلال الإرادة . فعندما يتوفر الاستقلال يتحقق معنى الحرية وهو -أي الاستقلال- يتوفر متى هيأت الدولة للمواطن المناخ المناسب الذي يستطيع من خلاله أن يحقق ذاته ، وينمي شخصيته ، ويعبر تعبيراً صادقا وصريحا عن ارادته . وهذا المناخ تهيأه الدولة من خلال، سن القواعد التي تنظم ممارسة الأفراد لحرياتهم . بيد أنه يتعين ألا يتجاوز القانون غرض التنظيم إلى حد الإهدار الكامل للحرية ، فيتعين ألا يكون القانون ظالما أو متعسفا.

.. ويكون القانون ظالما اذا لم تتناسب الجزاءات التي يقررها مع قدر التجاوز في ممارسة الحرية من جانب الأفراد كما يكون القانون- في نظرنا-متعسفا في حالتين أساسيتين:

الأولى: إذا زادت القيود التي يفرضها إلى حد تفريغ الحرية من فحواها ، وجعل ممارساتها في أضيق نطاق ممكن ، نظرا للرهبة التي يبثها القانون في النفوس ، من خلال سيف الجزاء الجنائي الشديد الذي ينتظر كل من يتجاوز الحدود الضيقة التي وضعها المشرع لهذه الممارسة.

.. والحالة الثانية: التي يكون فيها القانون متعسفا تنصب على التنظيم القانوني للحرية بشكل يضيق من سلطة القاضي التقديرية ، رغم أنه يتعين على القانون أن يضع الأحكام الكلية العامة التي لا تختلف من واقعة إلى أخرى بحيث يترك للقاضي مساحة يمارس فيها «حريته في تكوين عقيدته» ، وهي حرية لا غنى عنها لكل قضاء محايد نزيه ، وينصرف التعسف القانوني هنا إلى وضع تحديد تحكمي لقدر الجزاء الواجب التطبيق عند تجاوز حدود الحرية ، وينحصر دور القاضي في هذه الحالة على

توقيع الجزاء -اوتوماتيكيا- على الواقعة المنسوبة للمتهم ، والتي تشكل تجاوزا لممارسة الحرية.

لذلك يقال : انه ليس شئ أضر بالحرية من التشريعات الظالمة المتعسفة ، التي تهدم الحرية تحت زعم حمايتها والدفاع عنها ، فالحرية الحقة هي الحرية المتوازنة التي لا تجور على حقوق الأفراد ولا تهدر مصالح المجتمع ، ولا مراء في أن هذا التوازن أمر تختلف فيه المذاهب السياسية والاجتماعية اختلافا جذريا.

لا معنى لأية حرية.. بدون حرية الصحافة:

ولا جدال في أن حرية الصحافة هي حرية الحريات ، لأنه معنى لوجود هذه الحريات بدون حرية الصحافة أذ يمكن إهدارها بسهولة ، إذا لم تدعمها حرية الصحافة . فالحريات بجميعها تتلاقى في سلسة واحدة تنتهي بحرية الصحافة . فالحرية الفكرية والحرية الشخصية وحرية التعبير عن الرأي وحرية الاجتماع وحرية المواطنين في اختيار زعمائهم وحرية نقد هؤلاء الزعماء ، وغيرها من الحريات ، تكون مجهولة المصير ما لم تدعم بحرية الصحافة .. فحرية الصحافة تمثل بالنسبة لسائر الحريات طوق النجاة الأخير ، لذا فهي حرية الحريات.

.. فحرية الصحافة هي في واقع الأمر- أبرز حرية من حريات الإنسان . لذا لم يكن غريبا أن يهتم بها المشرعون، وتركز عليها الدساتير في كل زمان ومكان ، بغض النظر عن نوعية النظام الحاكم ومدى ديمقراطيته أو ديكتاتوريته.

.. حرية الصحافة في مصر

.. وإذا تركزت الأبصار حول مصر، نجد أن حرية الصحافة أزدهرت إلى حد كبير في عهد الرئيس حسنى مبارك، في ظل استقرار سياسي ممزوج بانفراج ديمقراطي واضح . فلقد كان الرئيس مبارك حريصاً كل الحرص- منذ بداية ولايته- أكتوبر ٨١حتى أكتوبر ١٩٨٧ -على تجاوز آثار عاصفة سبتمبر ١٩٨١، التي اعقبها عنف مسلح بدأت شرارته الأولى باغتيال الرئيس السابق أنور السادات ، حيث رسم العهد الجديد هذا التجاوز بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعادة أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين «٦٣ صحفيا» إلى أعمالهم، كما شجع العهد الجديد الأحزاب على استمرارها في نشاطها ولا سيما صحافتها المعارضة مما يتضمن عدولا عن قرارات ايقاف صدور بعض صحف المعارضة ، تلك القرارات التي كانت صدرت في نهاية عهد السادات.

أضف إلى ذلك أن الاحزاب السياسية زاد عددها في عهد الرئيس مبارك حيث وصل عددها حاليا ١٤ حزبا ، الأمر الذي يعني زيادة عدد صحف المعارضة ، إضافة إلي أنه في الطريق عدد لا بأس به من الاحزاب السياسية ،مما يدعو للتفاؤل بشأن التوسع في الصحافة الحزبية.

الرئيس مبارك.. والمزيد من الديمقراطية

وفي ظل هذا التدعيم لمسيرة الديمقراطية، كانت الحماية الشخصية التي يحرص عليها الرئيس مبارك لحرية الصحافة واضحة وسمة بارزة،حيث كان رأيه- دائما- لدى الشكوى من بعض تجاوزات الصحف- لحدود النقد العادية ، إلى النقد العنيف ،كان رأيه- دائما- مامفاده- ان علاج تجاوزات الديمقراطية يتمثل في المزيد من الديمقراطية.

.. كل ذلك بث الأمل في النفوس بأن يرتفع منحنى حرية الصحافة ، وأن تضفي على الصحفي -نظرا لطبيعة عمله الرقابية -حصانة صحفية، تحميه من عسف السلطة التنفيذية ، الأمر الذي يتوازى مع الحصانة البرلمانية التي تحمي أعضاء البرلمان من هذا العسف، ويتقابل مع الحصانة القضائية التي تنأى بالقضاة عن بطش السلطة التنفيذية.

... ولكن .. تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن:

ويصدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المعدل لبعض النصوص في قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية، فيما يخص جرائم النشر . ولنا على هذا القانون ملاحظة عامة وملاحظات تفصيلية . أما الملاحظة العامة فمفادها ان هذا القانون أخذ بجانب الشدة والقسوة مع الصحفيين ، والتعامل معهم باعتبارهم مدانين- دائما- إلي أن يثبت العكس ، خلافا للقاعدة الأصولية التي تقرر أن المتهم برئ إلى أن تثبت إدانته.

.. أما الملاحظات التفصيلية فجانب منها «شكلي» ، وجانب «موضوعي» وجانب ثالث «إجرائي».

أولا:الملاحظات الشكلية:

تجمل هذه الملاحظات فيما يلي:

١- السرعة والتسرع في اصدار هذا القانون:

فقد نوقش في جلسة لمجلس الشعب لم تستغرق سوى ساعتين وفي قول آخر ثلاث ساعات . رغم أن هذه التعديلات تهم قطاعاً عريضاً من المجتمع له نقابة مهنية تمثله ،وكان يتعين طبقا لنصوص القانون- عرض مشروع القانون عليها ليقول الصحفيون كلمتهم بشأنه ، حتى يكون أعضاء مجلس الشعب على بصيرة من موقف النقابة وموقف الصحفيين في قانون يمس نطاق عملهم في الصميم.

ولا يصلح -في نظرنا- دفاعا عن ذلك أن يقال أن القانون استوفى حقه من البحث والتأمل داخل أروقة وزارة العدل طوال مدة عام كامل ، فوزارة العدل هي أحدى القنوات الشرعية لتقديم ودراسة مثل هذا المشروع. وتمثل نفسها في هذا الشأن،ومن ثم لا تغني عن نقابة الصحفيين ،فالقانون عملية مركبة يشترك فيها العديد من الجهات ولا تغني مساهمة جهة عن مساهمة جهة أخرى ، والقول بغير ذلك يجعل النصوص القانونية التي تفرض عرض المشروع على نقابة الصحفيين مجردة من كل قيمة . و المثل يقال بالنسبة لعدم العرض على المجلس الأعلى للصحافة.

٢- طريقة عرض مشروع القانون أكتنفتها السرية واحيطت بسياج يمنع تسرب مفردات المشروع خارج أسرار مبنى مجلس الشعب ، فالمشروع -على حد علمنا، وعلى حسب ما نشر في هذا الشأن-لم يدرج بجدول جلسة مجلس الشعب ، وفوجئ الأعضاء- أو على الأقل جانب كبير منهم- بعرض هذا المشروع على مجلس الشعب في الجلسة المسائية المنعقدة يوم السبت الموافق ٢٧ مايو الماضي ،الأمر الذي يستحيل معه أن يستوفي هذا المشروع حقه من الفحص والتأمل والتمحيص والدراسة . مما يدفع للتساؤل عن سرية هذه السرية؟ والسرعة والتسرع؟ وفي المقابل نتساءل لماذا هذا القانون بالذات يحرص مجلس الشعب على الفراغ منه على وجه السرعة ،في حين أن هناك قوانين أستوفت قسطها من الفحص والتمحيص سنوات عديدة، ورغم ذلك لم تصدر ؟ وذلك مثل مشروع قانون الإسكان.

٣- عدم عرض مشروع هذاالقانون على مجلس الشورى ، بالرغم من أنه من مشروعات القوانين الواجبة العرض على هذا المجلس، صحيح أن ما ينتهي إليه مجلس الشورى من رأي غير ملزم لمجلس الشعب ، الا أن عدم العرض- في ذاته- يبطل القانون، ويجعله غير دستوري.

٤- عدم عرض مشروع القانون على قسم التشريع بمجلس الدولة قبل التقدم به لمجلس الشعب يجعله مشوبا بمخالفة قانونية صارخة لصريح المادة ٦٣ من الدولة ، ولا ينال من ذلك أن يقال ان التزام الوزارة -أى وزارة العدل- بعرض مشروع القانون على قسم التشريع بمجلس الدولة انما هو التزام أدبى ، لا يصم القانون بعيب عدم الدستورية ، ما دام أقره مجلس الشعب ،لأن القانون لا يفرض التزامات أدبية . فالقاعدة اللاتينية تقول : اذا كان القانون أمراً، فعلى المخاطبين به أن يطيعوه ، وبه فأن أمر القانون -ولا سيما اذا جاءت صياغته وجوبية وليست اختيارية،كما هو الحال بالنسبة لنص المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة-واجب الالتزام به، ولا يصح الالتفاف حول النص بالقول بأن الالتزام الذى يفرضه أدبيا ، لأن مؤدى أن يخص النظام القانونى جهة دون غيرها بصياغة التشريعات ، أن تكون هذه الجهة منفردة بهذا الاختصاص ومخالفة ذلك تجعل التشريع مشوبا بعيب عدم الدستورية ، لمخالفة واجب قانونى ملزم لسلطات الدولة فنص المادة ٦٣ يفرض التزام قانونى لا أدبى، فالتشريع لا يفرض سوى الالتزامات القانونية، أما الالتزامات الأدبية فتفرضها الأخلاق أو قواعد المجاملات أو العادات والأعراف.

.. رأى الدكتور السنهورى محل نظر:

واذا قيل أن الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى «أكد ان النصوص الدستور لا تتطلب فى التشريع أن يصوغه قسم التشريع بمجلس الدولة ، بل كل ما يتطلبه موافقة البرلمان وتصديق الرئيس- أى رئيس الجمهورية-أما مخالفة الحكومة للنص فى قانون مجلس الدولة التى توجب عرض التشريعات على المجلس ، فأنه لا يلحقها البطلان .. لأنه ليس إجراء جوهريا فى صدور التشريعات ، إنما هو إجراء يستهدف صياغة مشروعات القوانين بشكل يتفق مع نصوص الدستور».

.. فمع تقديرنا العميق لقيمة رأى الفقيه الكبير الدكتور السنهورى ، الا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأنه محل نظر كبير من جانب فقهاء القانون الدستورى ، فهذا الرأى مردود عليه بأن نص المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة صريح في وجوب ان يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين . وعليه ، فإن أى مشروع قانون لم يضعه قسم التشريع يكون باطلا ، ولا ينال من صحة هذا الرأي ان البرلمان هوصاحب التشريع ، وفي نفس الوقت هو الذي سن المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة، وأوجب بها ان يتولى قسم التشريع صياغة مشروعات القوانين ، لذا فله ان يستثنى من هذا الحكم العام مشروعا أقره هو ، وان لم يصغه قسم التشريع ، فالرد على هذا الاعتراض سهل يسير ، فمن المسلم به انه لا يجوز لجهة تضع قاعدة تنظيمية أن تستثنى من حكم هذه القاعدة حالة فردية قبل ان تقوم بتعديل القاعدة بصورة تتسع لهذا الاستثناء ،كما لا يقدح فى صحة هذا الرأى الزعم بأن القول به يضيف اجراء لم يقل به الدستور ، فالدستور لم يتطلب فى التشريع أن يتولى صياغته قسم التشريع بمجلس الدولة بل كل ما يتطلبه هو موافقة البرلمان وتصديق رئيس الجمهورية ، ذلك أن المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة لا تضيف جديدا على أحكام الدستور وانما هى تؤكد هذه الأحكام وتكفل الدقة فى تنفيذها ، فالصياغة التى يقوم بها قسم التشريع بمجلس الدولة تتوخى الدقة فى تنفيذها ، فضلا عن أنها تدرأ

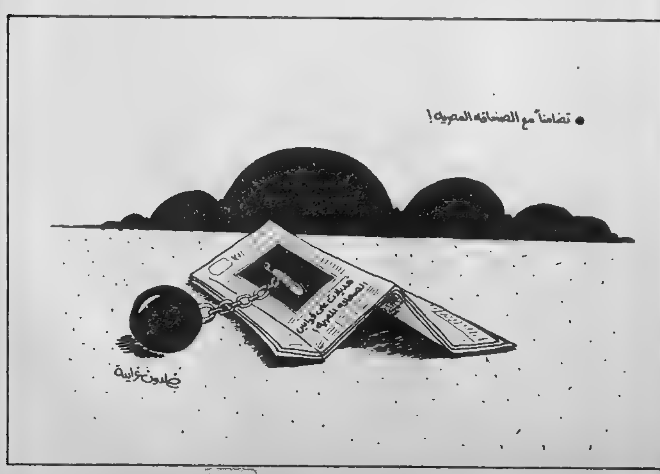

التعارض بين نصوص مشروع القانون والنصوص الدستورية وهذا التعارض يستنكره الدستور ويأباه و ترتيبا على ذلك ، فان نص المادة ٦٣ كفيلة بتنفيذ أحكام الدستور ولا تضيف شيئا جديداً لهذه الأحكام ، الأمر الذى يجعلها واجبة التطبيق والنفاذ بالنسبة لأى مشروع قانون دون استثناء.

زد على ذلك رأى الفقيه السنهورى ينبغى أن يفهم فى ظل الظروف التاريخية التى قيل فى مناخها الغام ، فهذه الظروف تتمثل فى أن مجلس الدولة كان ما زال يحبو فى سنواته الأولى ، ولم يكن من صالح بقاء واستمرار هذا المجلس ان يصطدم بالسلطة التشريعية ، فهذا الرأى نشره السنهورى لأول مرة بمجلة مجلس الدولة -السنة الثالثة-عدد يناير سنة ١٩٥٢، أى قبيل الثورة فى ظل الحكم الملكى الذى لم يكن- فى نظرنا- يقبل أن يولد مجلس الدولة -الذى أنشئ بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦-قويا مشاركا فى العملية التشريعية مع الملك «نفسه» ، غير أن الظروف الحالية لبلادنا الحبيبة مصر فى ظل النظام الجمهورى وحيث صار مجلس الدولة جزءاً لا يتجزأ من النظام القانونى المصرى، لا تدعو للتخوف من إلغاء مجلس الدولة ، الأمر الذى يرجع معه القول بأن المادة ٦٣ تفرض التزاما قانونيا على كافة الوزارات دون استثناء، فى ظل الأوضاع الحالية.

ثانيا : الملاحظات الموضوعية:

اتسم القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ - محل البحث - بالقسوة الواضحة مع الصحفيين . سواء، فيما يتعلق بالتجريم ، وسواء فيما يتصل بالجزاءات ، وذلك على النحو التالى :-

(١) فيما يتعلق بالتجريم :

رغم أن الأصل فى الأشياء الاباحة وليس الحظر ، إلا أن القانون - محل البحث - ضيق من دائرة السلوك المباح لحساب دائرة السلوك المحظور.

(أ) وترسل القانون فى سبيل تحقيق مأربه بكلمات مطاطة " تصلح لكل المقاسات" فالعبارة الواحدة يمكن أن تعتبر " جريمة" لو قيلت فى جريدة ما. وفى وقت معين ، أو من صحفى أو كاتب بذاته ، ونفس العبارة يمكن ألا تعد كذلك لو قيلت فى جريدة أخرى أو فى وقت مختلف أو من صحفى آخر، وهذا يتنافى مع مبدأ " الشرعية الجنائية" الذى يفرض على المشرع الوضوح فى عبارات التجريم ، حتى يمكن مساءلة المخاطبين بالقانون عما يصدر عنهم من سلوك مخالف لنصوص التجريم . ويمكن الاستشهاد فى هذا الصدد بكلمات كثيرة تتسم بالغموض والصفة " المطاطية " بعبارة : ازدراء مؤسسات الدولة أو القائمين عليها . وعبارة : تكدير السلم العام ، وأيضا عبارة : إثارة الفزع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة .

(ب) استحدث القانون الجديد ظرفا مشددا من شأنه نقل جريمة النشر المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١٨٨ من قانون العقوبات من دائرة " الجنح" إلى دائرة " الجنايات " . وهذا الظرف عبرت عنه الفقرة الثانية من المادة المذكورة بقولها : وتكون العقوبة السجن مدة لاتقل عن عشر سنوات وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه إذا وقع النشر المشار إليه فى الفقرة السابقة بقصد الإضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها أو نشأ عنه هذه الإضرار".

(ج) لم يشترط المشرع أن تتجه ارادة الفاعل الى إحداث النتيجة الضارة ، وانما اكتفى بحدوث هذه النتيجة حتى يقع السلوك فى دائرة التجريم . فبعد أن اشترط نص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات بعد تعديله الأخير - محل البحث - أن يقع النشر بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها ، عاد واستدرك النص مكتفيا بنشوء الأضرار المشار إليها نتيجة للنشر . وهذا الاستدراك هو تقنين للمسئولية الجنائية المادية أو" الموضوعية" فى مجال جرائم النشر ، وهى مسئولية مبغوضة من الفقه الجنائى . بل أن نشأة المسئولية الموضوعية الأولى كانت فى أحضان القانون المدنى نتيجة زيادة الاضرار المترتبة على النشاط الإنسانى الذى يستخدم فيه الإنسان الآلات الميكانيكية أو الآلات الخطرة ، وهذا يفسر سر تركز أغلب تطبيقات المسئولية المادية فى مجال القانون الجنائى فى دائرة " الجرائم الاقتصادية" حيث يسأل صاحب النشاط الاقتصادى عن النتائج الإجرامية التى تترتب على هذا النشاط متى حدثت من أتباعه ، أما فى جرائم الفكر فهذه المسئولية لاتقبل الا نادرا أو على سبيل الاستثناء، كما هو الشأن بالنسبة لمسئولية رئيس التحرير عما نشر بالجريدة التى يرأس تحريرها ، منسوبا لغيره من الصحفيين أو الكتاب . والقاعدة العامة أن الإستثناء لايقاس عليه ولايتوسع فيه ، خصوصا وأن هذا القياس أو التوسع يشكل" جناية" عقوبتها تصل الى ١٥ سنة، وأكرر ١٥ سنة من عمر انسان. ناهيك عن أنه مفكر أو كاتب أو حتى صحفى صغير أو كبير.

(د) قنن المشرع فى تعديلاته لجرائم النشر" عدم الاعتراف" باعتقاد من ينتقد أعمال الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة أو شخص ذى صفة نيابية عامة " بصحة نقده، وهذا مما يجعل الصحفى أو الكاتب يتخوف من كتابة النقد ، ويجعل أكثر الصحفيين يكتفون بدور نشر الأخبار ، ويتهربون من نقدها ، رغم أهمية النقد فى بناء المجتمعات ، لكونه يبصر المجتمع بعيوبه حتى يقومها ويصحح مساره أولا بأول ، ويظهر مسالب القائمين على شئون المجتمع حتى يتخلصوا منها ، ولكى يكون الرأى العام على بصيرة منها مما يساعده على ادلاء صوته الانتخابى فى موضعه الصحيح، وكل هذا يصلح شأن المجتمع وشأن أفراده .

(٢) فيما يختص بالجزاءات :

أما فيما يتعلق بالجزاءات المقررة فى قانون العقوبات الأخيرة ، فاننا نلاحظ الآتى :

(أ) لعلها المرة الأولى فى تاريخ القانون المصرى الحديث الذى تدفع فيها جريمة النشر الى دائرة" عقوبات " الجنايات ، تلك هى جريمة المادة ١٨٨ التى تعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وغرامة لاتقل عن عشرة آلاف جنيه ولاتزيد على عشرين ألف جنيه ،وذلك اذا وقع النشر - المشار اليه بالفقرة الأولى من ذات المادة - بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى للبلاد أو بمصلحة قومية لها ، أو نشأ عنه هذا الاضرار . ولامراء - فى نظرنا - فى أن هذه العقوبة جسيمة بشكل ملحوظ ، فهى تحطم الكاتب أو الصحفى تحطيما يكاد يكون نهائيا ، سواء من الناحية النفسية وسواء من الناحية المادية.

ولايجوز الاحتجاج فى هذا الشأن بأن العقوبات فى ألمانيا جسيمة وشديدة ، والعقوبات فى القانون المصرى تتسم بالرقة اذا قيست بالوضع فى ألمانيا ، فهذا مردود عليه بأن لكل بلد ظروفه ، فما يصلح فى " بلد ما" ليس بالضرورة يصلح فى بلد آخر . زد على ذلك أن استيراد حكم من بلد معين دون النظر لكافة المناخ والظروف التى تحكم هذا البلد أمر منتقد ، اذ يتعين أن ينظر إلى هذا " الحكم" فى اطار عام لا إطار جزئى ، والقول

يظهر ذلك كمن يشترى قطعة غيار خاصة بسيارة " مرسيدس" مثلا ، ويطلب تركيبها فى سيارة" فيات" ، ثم يشتكى بعد ذلك اذا لم تصلح هذه القطعة فى أداء وظيفتها.

(ب) أضف الى ذلك أنه ليس بشدة الجزاءات فقط يحترم القانون ، فالجزاءات المغلظة لاتحقق مايهدف اليه المشرع من اهداف فيما يخص: الردع العام والردع الخاص أى ردع الكافة عن ارتكاب الجريمة وردع الجانى عن العودة لفعلته ، لأن مثل هذه العقوبات المبالغ فى غلظتها تدفع القضاة الى تلمس البراءة للمتهم حتى لايقع تحت طائلة مثل هذه العقوبة . ودليلنا على ذلك تجربة المشرع المصرى فى تغليظ عقوبات جرائم المخدرات والوصول بها الى حد الاعدام ، مما دفع بالقضاة إلى عدم توقيع هذه العقوبة ألا نادرا ، الأمر الذى لم يحد من جرائم المخدرات ، مما ينم عن فشل السياسة الجنائية المتشددة ، فى هذا الشأن.

(ج) قيل أن من بين أهداف المشرع من تعديلاته الأخيرة أن يرفع حد الغرامة نظرا لتغير قيمة النقود. وهو هدف حسب الظاهر معقول . فالغرامات التى كانت محددة من قبل كانت محسوبة على أساس القيمة الشرائية للنقود التى كانت أقل بكثير مما هو عليه الحال الآن : ولكن هل المشرع أكتفى فى تعديلاته الجديدة برفع قيمة الغرامات فقط؟ وهل كان الرفع الى الحد المعقول؟

.. الاجابة السؤالين بالنفى . فلا المشرع أكتفى برفع الغرامات ، ولاالتزم بحد " المعقولية" فى رفعه قيمتها . فالمشرع انتهز الفرصة ورفع العقوبات الأخرى ، وذلك على النحو التالى:-

- فبعد أن كانت المادة ١٨٨ عقوبات تنص على أن الحد الأقصى لعقوبة الجريمة المنصوص عليها فيها " فى صورتها البسيطة " هى : الحبس مدة لاتتجاوز سنة ، وكانت نفس الجريمة" فى صورتها المتشددة" مقرراً لها عقوبة الحبس مدة لاتتجاوز سنتين . قام المشرع - فى تعديلاته الأخيرة - بدمج الجريمتين " البسيطة والتى تتوفر لها ظروف مشددة " فى جريمة واحدة ، وقرر لها عقوبة الحبس التى لاتزيد على ثلاث سنوات .

- أما عقوبة المادة ٣٠٨ ، فبعد أن كان الحد الأدنى للعقوبة هو الحبس الذى لايقل عن ستة شهور ، جعله المشرع فى تعديلاته الجديدة : الحبس الذى لايقل عن سنتين .

- والمثل يقال بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى المواد : ١٧٢، ١٧٦، ١٧٨ ثالثا ، ١٧٩، ١٨٦، والفقرة الثالثة من المادة ٣٠٩ مكرر من قانون العقوبات ، حيث جعل المشرع الحد الأدنى للعقوبة مدة لاتقل عن سنة ، بعد أن كان هذا الحد - من قبل - ٢٤ ساعة ، أكرر ٢٤ ساعة فقط.

.. هذا بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية ، أما بالنسبة لعقوبة الغرامة ، فقد بولغ فيها إلى حد كبير ، فقد جعلها المشرع تتراوح فى جرائم النشر - بوجه عام - مابين ٢٠٠ جنيه وعشرين ألف جنيه ، وهى عقوبات لاشك فى المبالغة فيها . لأن الصحفيين - وهم ليسوا سوى شريحة من شرائح المجتمع المصرى تكتوى بالفارق الشاسع بين نار الأسعار وضآلة الأجور والمرتبات - لاتسمح دخولهم بدفع مثل هذه الغرامات ، ناهيك عن أن الحكم بالإدانة سيفتح الباب على مصراعيه أمام المجنى عليه أو من يمثله للمطالبة بتعويض كبير فى الغالب . ومؤدى ذلك أن الجرائد الحزبية - وخصوصا الأحزاب الصغيرة - ستغلق أبوابها بعد حكم أو أكثر ضد أحد كتابها أو أحد الصحفيين الذين ينتمون إليها.

.. وهى نتيجة جد خطيرة ، اذ أن ممارسة العمل الصحفى ستصبح متعثرة ، ومحوطة بسياج من الرهبة وعدم الطمأنينة ، مما ينعكس مردوده على حرية الرأى والإبداع ، بل وعلى كافة نواحى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .. الخ . وهذه النتيجة نأمل ألا تصل اليها الأمور فى بلادنا الحبيبة مصر.

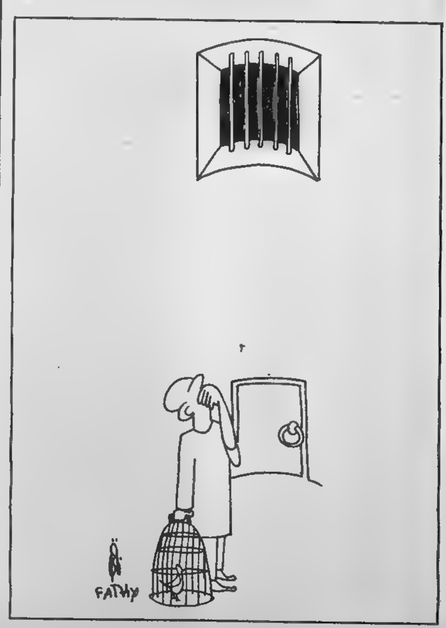

(د) تقليص السلطة التقديرية للقاضي:
بعد أن كان للقاضي سلطة اختيارية واسعة في اختيار الجزاء المناسب، قام القانون بالحد منها بشكل ملحوظ. رغم أن القاضي بحكم اتصاله المباشر بالقضية المطروحة عليه أقدر من غيره على تقدير "كم" العقاب. فالقانون قبل التعديل كان يمنح القاضي سلطة الموازنة بين توقيع الغرامة أو توقيع العقوبة السالبة للحرية، أو توقيعهما معا. أما القانون الجديد فقد طرح هذه السلطة التقديرية جانبا وجعل العقوبة بالحبس والغرامة معا، أو السجن والغرامة معا، وذلك في أغلب الجرائم التي شملها التعديل محل البحث.

.. وهذه السياسة الجنائية محل نظر شديد لأنها تحجب القاضي عن أعمال سلطة تفريد الجزاء الجنائي حسب كل واقعة وعلى قدر الجرم التي تنطوي عليه، وعلى حسب خطورة الفاعل على المجتمع

ثالثا: الملاحظات الاجرائية:

.. تضمنت التعديلات - محل البحث - حذف نص المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية التي كانت تحظر الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف مع استثناء بعض الجرائم من هذا الحظر وهي الجرائم المنصوص عليها في المواد: ١٧٣، ١٧٩، ١٨٠ فقرة ثانية من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا في الأعراض أو تحريضا على إفساد الأخلاق.

.. ولم يكن المشرع - في نظرنا - موفقا في هذا الالغاء، لأن الحكمة من الحبس الاحتياطي لاتتوفر غالبا - والتشريع يقنن في الوضع الغالب - لا الشاذ النادر - بالنسبة للصحفيين.

.. وأستأذن القارئ في استعارة عبارات الدكتور محمد مندور عضو مجلس النواب قبيل الثورة، تلك العبارات التي قالها حال مناقشة المادة ١٣٥ المشار اليها التي ألغيت بموجب التعديلات الأخيرة، حيث أوضح أن" العلة أو الحكمة التي شرع من أجلها الحبس الاحتياطي وهي الخوف من هرب المتهم أو من تأثيره على التحقيق اذا ماترك طليقا، غير متوافرة في الجريمة الصغيرة، لأن جسم الجريمة ثابت في المقال، وفكرة التأثير على التحقيق غير متصورة عقلا، هذا فضلا عن أن هرب الصحفي وهو الرجل ذو المركز الاجتماعي الخطير - أمر لايخطر على بال ".(راجع: مناقشات مجلس النواب لمواد قانون الاجراءات الحالي - الجلسة الثالثة المنعقدة يوم ١٧ مايو ١٩٥٠).

ولقد قيل دفاعا عن حذف المادة ١٣٥ اجراءات المشار اليها أنها لن تطبق على الصحفي طالما أن له محل اقامة معروف ولايخشى هربه. غير أن ذلك مردود عليه بأن الحظر التشريعي من الحظر العملي أفضل لأن الحظر التشريعي عام وواضح وصريح وقاطع وحاسم، في منع توقيع الحبس الاحتياطي على الصحفيين. لكن الحظر العملي يعيبه أن من يطبق النص القانوني هو المحقق، الذي هو في النهاية بشر، بما تعني كلمة بشر من إمكانية التأثر بالضعف الإنساني، فالمحققون تختلف مفاهيمهم ومشاربهم حسب ظروف حياتهم وثقافتهم .. الخ، الأمر الذي يؤدي - في النهاية - الى تفاوت في تطبيق النص، ولايحقق حكمة التشريع. فقد يرى محقق ما أن صالح التحقيق يفرض عليه الأمر بالحبس الاحتياطي في واقعة معينة، بينما يرى محقق آخر في واقعة مشابهة أنه لاضرورة لاتخاذ هذا الأمر.

.. ولو قيل دفاعا عن حذف المادة ١٣٥ اجراءات جنائية " أن مبدأ المساواة يفرض هذا الحذف. نقول - وبالله التوفيق - أن فهم مبدأ المساواة بطريقة " لاتقربوا الصلاة " دون تكملة باقي الآية :" وأنتم سكارى " يفرز هذا الدفاع. لأن مبدأ المساواة شرطه الأساسي: أن تكون هناك وحدة في المركز القانوني. وفي هذا الصدد تقول محكمتنا الدستورية العليا أن مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لايعني المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية، اذ يملك المشرع لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها المشرع، وينتفي مناط المساواة بينهم وبين من تخلفت بالنسبة اليهم هذه الشروط ". (حكم المحكمة الدستورية العليا - جلسة ٧ فبراير ١٩٨١ - في القضية رقم ٧ لسنة ١ قضائية " دستورية"، ولقد كان وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر ضمن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم برئاسة المستشار أحمد ممدوح عطية، وتواترت أحكام المحكمة الدستورية على هذا المنوال، انظر أحكامها في: ١٩٨٢/٥/١٦، ١٩٨٣/٢/٥، ١٩٨٣/٤/٣) والصحفيون لهم مركز قانوني خاص يميزهم عن غيرهم، فهم بحكم عملهم بالصحافة لهم دور رقابي على مؤسسات الدولة والقائمين عليها، فهم منوط بهم كشف الفساد في كل موقع تحقيقا للصالح العام ومن الصالح العام أن نوفر لهم مناخا ملائما لممارسة هذا الدور الرقابي، فالصحافة هي عين الشعب الساهرة على الحفاظ على مكتسبات الشعب وآماله وحقوقه المختلفة. فكيف نحرم القائمين عليها من رافد من روافد الحصانة الصحفية الواجب توفرها لهم.

فالحصانة الصحفية تتوازى مع الحصانة البرلمانية التي تمنح لأعضاء البرلمان لكونهم ممثلي الشعب في الحفاظ على مصالحه، ولم يقل أحد لماذا يمنح أعضاء البرلمان هذه الحصانة رغم كونهم يشتركون مع غيرهم في صفة" المصرية" ولو صح منطق الاشتراك في هذه الصفة كمبرر لعدم اختصاص فئة أو طائفة معينة بقواعد قانونية خاصة، لتعين الغاء مالا يقل عن ربع - وأكثر ٢٥٪ - من نصوص القانون على الأقل، فهناك أحكام خاصة بالإجراءات الواجب اتخاذها مع الموظف العام وإجراءات محاكمة خاصة بالوزراء ورئيس الجمهورية والقضاة .. إلخ

** وملاك القول:

نخلص من كل ماتقدم أن حظر الحبس الاحتياطي بالنسبة للصحفيين لايعد - بأي حال من الأحوال - مروقا على مبدأ المساواة أمام القضاء، بقدر مايعد ضربا من الحصانة الصحفية التي تفرضها طبيعة عمله ودوره الرقابي في المجتمع.

خاتمة:

وترتيبا على ماتقدم كله، نأمل - وفي الأمل رجاء - أن يعيد المشرع المصري النظر في التعديلات التي تضمنها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ بشأن جرائم النشر، بحيث تقتصر التعديلات على رفع الحد الأقصى للغرامة إلى ألف جنيه أو الفي جنيه، حسب نوع الجريمة وخطورة الفاعل. مع ضرورة الاحتفاظ بنص المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية، لكونها حصنا يحتمي به الصحفي ازاء عسف السلطة التنفيذية، وإزاء البلاغات التي ظاهرها الحق وباطنها الباطل بعينه، التي تستهدف تضليل المجتمع عن الحقيقة والتي تستهدف إرهاب الصحفي وتخويفه وتحجيمه، بل قل - ان شئت - تحجيم دوره الرقابي على مصالح المجتمع.

.. نطالب بإعادة النظر في هذا القانون لأنه انطوى على هزة عنيفة للديمقراطية، وتقليص واضح لحرية الصحافة، وهي حرية الحريات ... ولامراء - في نظرنا - في أن انتعاش حرية الصحافة هو وسام رفيع المستوى على صدر عهد الرئيس مبارك، الذي تعودنا على قولته الشهيرة: أن علاج تجاوزات الديمقراطية هو المزيد من الديمقراطية.

اللهم هل بلغت، اللهم فاشهد، والله من وراء القصد ...

حول مؤتمر السياسات الزراعية (٤)

خدعوك فقالوا ..
.. زيادة الرقعة الزراعية في مصر

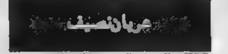

من الانجازات الهامة التى حرص الدكتور يوسف والى على ابرازها فى المؤتمر المصرى / الأمريكى المنعقد بالقاهرة فى شهر مارس من هذا العام ، زيادة الرقعة الزراعية فى مصر نتيجة استصلاح مئات الآلاف من الأفدنة الصحراوية.

وكان من الطبيعى أن يرجع الدكتور والى الحق إلى أصحابه ، بتأكيد سيادته على أن هذا الانجاز شأنه شأن باقى الانجازات المبهرة فى المجال الزراعى - ما كان له أن يتم بدون اعتبارين أساسيين:

- دور الصديق الأمريكى ومعوناته.

- سياسة الخصخصة التى حرص على تطبيقها فى الزراعة المصرية.

ولسبب غير مفهوم -ولكنه بالتأكيد مفهوم لدى سيادته- ابتدأ فى شن حملة هجوم ساحقة- من خلال «مصر الخضراء» ، الصفحة الاعلانية لوزارة الزراعة بجريدة الاهرام- على من أسماهم «خفافيش الظلام» بالتأكيد على أن الحقائق «تسطع كالشمس بأبهر الأضواء لتبددهم »، وخاصة بالنسبة للحجم العظيم

يوسف والى

لاستصلاح الأراضى خلال هذا العقد الأخير.

ووفقا لرؤيتنا المتواضعة التى تحتم علينا منهجيا أن ندرس هذه القضية المهمة- بغض النظر عن خفافيش الظلام أو عصافير النهار -بشكل موضوعى ومتكامل ، نستعرضها -بإيجاز شديد- من خلال المحاور التالية:

* الحملة الاعلامية المكثفة حول قضية استصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية .
* الإهدار الذى يتم بالنسبة للأراضى الخصبة فى الدلتا والوادى (الأراضى القديمة).
* ماذا حل بمشروعات الاستصلاح الكبيرة والقديمة نسبياً.
* الأراضى الجديدة، وماذا يحدث فيها.

أولا -الاستصلاح .. قضية اعلامية

بمتابعة -غير متكاملة- للأخبار والتصريحات (وأغلبها للدكتور والى) ، حول قضية استصلاح الأراضى فى الصحف القومية خلال العامين الأخيرين فقط، قد يتوهم -من لا يعيش فى مصر- أن ملايين عديدة من الأفدنة قد تم استصلاحها واستزراعها وضمها للرقعة الزراعية، وأنها قد حلت مشكلة بطالة الخريجين بتحويلهم إلى ملاك أراضى.

وبنظرة سريعة على عناوين نماذج من هذه الأخبار والتصريحات -بدون ترتيب زمنى أو موضوعى- كان لابد لنا ألا نكون من «خفافيش الظلام» ، وأن تصيبنا شمس الحقيقة بضربتها!

* انشاء إدارة مركزية للرى بالصحراء الغربية لزراعة ٣٠٠ ألف فدان.
* توزيع ١٩ ألف عقد تمليك بمساحة ٤٣ ألف فدان لأبناء النوبة وأسوان.
* استصلاح ٤ر١ مليون فدان فى عهد مبارك.
* ٤٠ ألف خريج يمتلكون ٢٠٠ ألف فدان.
* تمليك ١١ ألف فدان للشباب ببورسعيد.
* استصلاح ٤٠ ألف فدان وتوزيعها على الخريجين فى الوادى الجديد.
* ترعة الشباب بالشرقية لزراعة ٥٦ ألف فدان.
* زراعة ٣٠ ألف فدان بالبحر الأحمر.
* مساحة الأراضى الزراعية وصلت إلى ٧ر ٧ مليون فدان.
* منطقة القناة تدخل ضمن المحافظات الزراعية فى مصر.
* استصلاح ٥٠ ألف فدان بشمال

سيناء.

* توزيع ٢١١ ألف فدان على شباب خمس محافظات غرب القناة.

* استصلاح ١٠٠ ألف فدان وضمها للأرض الزراعية بالمنوفية

* تخصيص ١٨٠ ألف فدان لشباب الخريجين والزراع بشرق العوينات.

* ٥ر١ مليون فدان سيتم استصلاحها هذا العام.

* ٢٥ ألف خريج تسلموا ٢٠٠ ألف فدان، فى ١٢١ قرية جديدة.

* زراعة ٧٠ ألف فدان ببحيرة البرلس.

* استصلاح ١٠٤ ألف فدان عام ١٩٩٥.

* زراعة ٢٠ ألف فدان بواحة سيوة.

* استصلاح ٩٥ ألف فدان بمحافظة أسوان، وتوفير ٥٦ ألف فرصة عمل.

* توزيع عقود تمليك ٣ آلاف فدان بطريق السويس الصحراوى على ٦٠٠ شاب.

* تاتشر مصر، وتجربتها الرائدة فى الاستصلاح وانتاج القمح بالنوبارية!!.

* توزيع ٢٠٠ر٣ فدان على شباب الخريجين بالفيوم.

* ٢٥٠ ألف فدان فى ٥٠ قرية جديدة بمشروع مبارك القومى لشباب الخريجين.

* استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا، وتمليك ٥٠ ألف منها لشباب الخريجين.

* الانتهاء من الدراسات فى مارس ١٩٩٤ لزيادة المساحة الزراعية إلى ٩ مليون فدان فى نهاية التسعينات.

تقلص مساحة الأرض الخصبة القديمة

* الدكتور عبد القادر حاتم يعلن أن دراسات المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية تشير إلى أن مصر قد فقدت نصف مليون فدان خلال العشر سنوات الأخيرة، بمعدل ٥٢ ألف فدان من الأراضى الخصبة سنويا وقد يصل معدل الفقد إلى ٦٠ ألف فدان.

* الدكتور عاطف عبيد يصرح عام ١٩٩٣ بأن مصر فقدت حوالى ١٠٪ من أراضيها الزراعية، أى حوالى ٦٠٠ ألف فدان.

* الدكتور صلاح نامق -العميد الأسبق لكلية التجارة جامعة الأزهر- يحدد عام ١٩٨٦ مساحة ما تم استصلاحه بحوالى ٢٠٠ ألف فدان من الأراضى الصحراوية، مقابل أننا فقدنا ٧٠٠ ألف فدان من الأراضى الخصبة.

* دراسة «هدر موارد الأرض والمياه فى القرية المصرية» التى أعدها المركز القومى للبحوث عام ١٩٩٣ تحذر من تنامى عمليات التجريف والتبوير للأرض الزراعية الجيدة منذ أوائل السبعينات، مقدرة أن مساحة المفقود منها سيصل عام ٢٠٠٠ إلى مليون فدان.

* المناقشات التى دارت فى مجلس الشعب فى ١٥ /٥/١٩٩٤ -حول تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات بخصوص التعديات على الأرض الزراعية- يتضح منها أن مافيا الأراضى قد استولوا -فى المدة من يوليو ١٩٩٠ حتى ديسمبر ١٩٩١ فقط- على أكثر من ٤٥ ألف فدان من أراضى الدولة والأوقاف المزروعة.

* آلاف الأفدنة من أجود الأراضى الزراعية استولت عليها مافيا الأراضى مستخدمة كافة وسائل التحايل والتدليس لإقامة المبانى والمشروعات السياحية، مثل:

* الفيلات والشاليهات على ضفاف بحيرة قارون بالفيوم.

* الفنادق السياحية الكبرى على جزيرة قرمان وأراضى النهر من أسيوط حتى أسوان.

* بالمنطقة ٦٨ «أبو قليو» بالمنيا، حيث استولوا على حوالى ١٦ ألف فدان يبيعون القيراط الواحد منها كأرض مبانى يبلغ ١٠ آلاف جنيه.

* محافظة الجيزة أصبحت أكبر مسرح لاغتصاب الاراضى الزراعية بسبب الارتفاع الجنونى فى أسعار الأرض لاستثمارها فى البناء، مما أهدر آلاف الأفدنة من أجود أراضيها فى السنوات الأخيرة، وفقا لتصريحات محافظها الدكتور عبد الرحيم شحاته.

* كنموذج صارخ على هذه التعديات، فإن قرية الخانكة بالقليوبية، أهدر من أراضيها فى الأعوام الأخيرة ١٠٨٤ فدان من جملة مساحة ٢٥٨٤ فدان.

* آلاف الأفدنة من الأرض الزراعية الممتازة بين القاهرة والقناطر الخيرية أو فى شبرا الخيمة تم إهدارها لبناء العمارات.

* مشاكل الرى والصرف التى أهدرت عشرات الآلاف من الأفدنة الخصبة وتهدد مساحات أكبر منها:

- تهديد حوالى ٩٠٠ ألف فدان من أجود أراضى المنوفية بالبوار قبل عام ٢٠٠٠ لانهيار شبكة الصرف شرق وغرب المحافظة، وفقا لتقرير صادر عام ١٩٩٤ من مديرية رى المنوفية وهيئة الصرف الزراعى المغطى.

- ١٦ ٪ من أراضى محافظة البحيرة معرضة للتلف والبوار بسبب عدم زيادة منسوب المياه فى الترع الفرعية حتى تصل إلى نهاياتها، وفقاً لتصريح المهندس محمد عمارة وكيل وزارة الزراعة بالبحيرة عام ١٩٩٣.

- ٣٠ ألف فدان مهددة بالبوار فى منطقة أولاد صقر بالشرقية، بسبب عدم توافر مياه الرى واستخدام الزراع لمياه الصرف الصحى كبديل.

- ١٥ ألف فدان بإدكو معرضة للتلف نتيجة قطع السواتر والمحميات الطبيعية وبيع رمالها خارج المحافظة بأسعار باهظة.

- لا يتم زراعة أكثر من ٥٠٪ من أراضى محافظة الفيوم (وخاصة فى مراكز سنورس وطامية، وأبشواى واطسا)، لعدم تمكن الفلاحين من الرى.

- ٤ آلاف فدان قد تحولت إلى أرض بور (فى بعض قرى الجيزة وخاصة الشريط الشرقى مركز الصف والشرفا وبعض قرى المنيا) نتيجة ريها بمخلفات الصرف الصناعى.

- ١٠ آلاف فدان من أجود الأراضى بجوار بحيرة ناصر بأسوان معرضة للتلف لعدم اهتمام مصلحة الميكانيكا والكهرباء بوزارة الأشغال والموارد المائية منذ عام ١٩٩٢ بإنشاء محطات الرى العائمة بعد أن تكلفت ٣٢ مليون جنيه.

تصفية مشروعات الاستصلاح الكبرى:

١) مديرية التحرير: هذا المشروع العملاق الذى يشمل ٤١٢ ألف فدان وكان

عاطف عبيد

يمثل لمصر نموذجا لعلاقات الإنتاج الزراعى - فى كافة نواحيها- قد تم تصفيته وأصبح مجرد ذكرى بعد خصخصته.

٢) مشروع الصالحية : الذى تكلف أكثر من مليار جنيه وشمل استصلاح واستزراع ٥٦ ألف فدان ووصلت العمالة به إلى حوالى ٥ آلاف ، أهدر بالكامل .. بارت الأرض ونفقت المواشى وأغلق مصنع العلف وانهارت المزرعة السمكية ، وانتهى للأسف غير مأسوف عليه من المسئولين عن الزراعة فى مصر. فمنذ أيام قلائل نعى الدكتور والى هذا المشروع معبرا منه مؤكدا أنه - ووزارة الزراعة لاعلاقة لهم به منذ ١٩٩٢.

٣) مشروع غرب النوبارية : تم إهدار جهد وأموال وآمال آلاف الخريجين والمزارعين وتم تدهور ٦٠ ألف فدان ، تصحر منها تماما حوالى ١١ ألف فدان ، حث تبين أن المخططين والمنفذين للمشروع قد سقط منهم سهوا إقامة شبكة للصرف!

٤) مشروع وادى النطرون : رغم أن هذه المنطقة - كما يعلن الخبراء - تعوم على خزان مهول للمياه الجوفية ، وكان ممكن من خلاله أن تضاف عدة مئات من آلاف الأفدنة إلى الرقعة الزراعية ، إلا أنه نتيجة عشرات المعوقات والاهدارات هجر المنتفعون أراضيهم ولم يبق من ...١٥٦ منهم سوى أقل من ٤٠٠ مزارع !

قتل الأرض والحلم:

* لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب - برئاسة المهندس أبو بكر الباسل - أكدت فى تقرير لها عام ١٩٩٤ على أن معدلات الاستصلاح أقل بكثير من المفروض انجازه مقابل رأس المال الذى تم استثماره.

* منطقة الحسينية بالشرقية: بعد أن تم استصلاح حوالى ٥٠ ألف فدان بها ، أصبحت مهددة بالبوار - ونفقت المواشى ، نتيجة إقامة سد خرسانى منوع حجب مياه الرى ، وأغلق الترعة الرئيسية التى لايوجد مصدر آخر لرى هذه المساحة المستصلحة الكبيرة إلا منها ، وذلك لصالح مافيا ملاك مزارع السمك.

ولأن المزارع السمكية فى هذه المنطقة لاتحتاج لهذه المياه حيث يتم تغذيتها بمياه المصارف وخاصة فى منطقة بحر البقر ، فقد استولى حيتان المزارع السمكية على آلاف الأفدنة من هذه الأرض الزراعية - بعد أن هجرها زراعها مقهورين محملين بمعاناة عشرين عاما من الجهد والتكاليف -لبناء القيلات والعمارات .

* مشروع الخريجين ببنى سويف (غرب النيل):
يشمل ٥١ ألف فدان موزعة على ١٧٥٠ خريجاً.

تم تصفيته وهجر حوالى ٨٠٪ من الخريجين والزراع أراضيهم ومساكنهم نتيجة لتعديات كبار المسئولين وأصحاب النفوذ على الأرض من خلال استيلائهم على مصادر المياه الخاصة بالمشروع ، وذلك بإقامة ماكينات رى ضخمة مزودة بخراطيم كبيرة على أفرع المياه المخصصة للخريجين.

الطريف فى الموضوع أن محطات رى هذا المشروع المقام ببنى سويف يتم الاشراف عليها من محافظة المنيا .

وأمام ماوجده هؤلاء الشباب من معوقات فى كافة مجالات إنتاجهم وحياتهم (الرى ، الكهرباء ، البنوك) لم يكن أمامهم سوى هجر المشروع ورفع دعوى قضائية فى مارس ١٩٩٣.

* مشروع شباب قرية بالفيوم:
نتيجة عدم التزام شركة الوادى لاستصلاح الأراضى بالتزاماتها تجاه الخريجين سواء بتوفير شبكة رى أو مصارف أو مساكن ، كانت النتيجة اهدار ٥ آلاف فدان قابلة فعلاً للزراعة.

* جمعية شباب الخريجين بوادى الريان:
تم تصفية مشروع أراضى الاستصلاح الخاصة بهم - بعد خمس سنوات من المعاناة نتيجة شبكة الرى المتهالكة وعدم تسليمهم أى مساكن أو مرافق وتهرب كافة الأجهزة المختصة (الهيئة العامة للتعمير واستصلاح الأراضى ، جهاز تشغيل الخريجين ، ومشروع مبارك بالنوبارية)من حل مشاكلهم .

وللأسف لم يتلهم - بعد كل جهدهم ونفقاتهم - سوى إرسال مجموعات منهم لزيارة إسرائيل !!

* بعد عشر سنوات من المشقة التى تحملها المزارعون فى ٢٢ مزرعة على طريق الاسماعيلية الصحراوى ، وبعد أن أثمرت الأرض الصحراوية واخضرت وأنتجت محاصيلها ، تم تدميرها بالبلدوزورات لخلافات - لادخل لهم فيها - بين وزارة المجتمعات العمرانية وإحدى جمعيات الاستصلاح .

* منتفعى قرية " الوسام" على فرع ٢٠ تم إزالة أراضيهم المستصلحة وبدون بديل أو تعويض .

* مشروع غرب طهطا الزراعى بسوهاج:
الذى يضم أكثر من ٣ آلاف فدان ، والذى يتميز بقيمة خاصة وهو أنه قد تم استصلاح أراضيه من خلال مئات من العمال والفلاحين الذين عادوا من العمل بالخارج وأرادوا أن يضعوا ثمن غربتهم فى أرض زراعية لهم ولأولادهم ، والذين خضروا الصحراء ، بجهدهم الذاتى دون أى معونة من الجهات الرسمية، هذا المشروع فى طريقه للتصفية بعد أن ارتفعت تكاليف رى الفدان من ١٠٠ جنيه إلى حوالى ٥٠٠ جنيه أى أعلى بكثير من انتاج الأرض ، وذلك نتيجة الارتفاع الجنونى فى أسعار " الديزل ".

* قرية " الدهاء" بملطيم : بعد أن قام ٥٠٠ خريج باستصلاح واستزراع هذه الأرض - وبعد عدة سنوات شاقة فى حياتهم - هجر ٤٢٠ منهم لعدم توافر إمكانات الرى.

الحل .. هو الحل !

والحل السهل أمام السادة المسئولين عن سياستنا الزراعية ليس محاولة ترشيد حركة شركات الاستصلاح ، ولادراسة مشاكل الأراضى الجديدة (الرى ، الصرف ، الكهرباء) ، ولاتوفير الحد الأدنى لمستوى حياة المنتفعين (الإسكان ، المرافق ، إلخ) ولكن - بدلا من ذلك - كان الحل السعيد هو بيع وخصخصة هذه الشركات والمشروعات .

× فى عام ١٩٩٣ تم بيع ٨٣ مشروع فى غرب النوبارية والشرقية والاسماعيلية تحت دعوى سداد مستحقاتها للبنوك.

× فى أبريل ١٩٩٤ تم تصفية ٢٢ جمعية للاستصلاح.

× فى أغسطس ١٩٩٤ تم خصخصة وبيع أغلب هذه الشركات ، بالرغم من أنها كلها- وفق تصريحات المسئولين آنذاك - كانت رابحة وحققت فى العام المالى ٩٢/١٩٩٣ زيادة فى الإنتاج بلغت ٣٠ مليون جنيه ، وصدرت منتجاتها الزراعية بما قيمته ١٩٠ مليون جنيه.

******

هذا هو الوضع الحقيقى وفق رؤية العديد من المسئولين والأجهزة المختصة والخبراء ، ووفقا للواقع الفعلى .

ومن هنا .. فإننا بالنسبة للمشروع / الأمل المتبقى هو استصلاح واستزراع مساحة كبيرة من أرض سيناء الغالية نأمل ألا تنفرد به الحكومة ، وأن يتم تخطيطا وتنفيذا من خلال لجنة قومية ذات بعد شعبى حقاً وفعلاً .

وعلى د. والى ألا يخشى من" خفافيش الظلام" . فالخفافيش ليسوا هم الذين يعارضون سياساته من منطلق حرصهم على الزراعة المصرية والاقتصاد القومى، ولكن الخفافيش الحقيقية هى التى تهدر إمكانات الوطن وقدرات الشعب.

منظومة اغتيال مصر

د. أحمد محمد صالح

تشهد مصر منذ شهور قليلة ماضية أحداثا متلاحقة تستهدف في مجموعها اغتيال مصر، فالنظرة السريعة لتلك الأحداث قد تدرك :أحداثاً متفرقة ، لكن المدقق فيها يجدها مترابطة تماما في منظومة واحدة ومتسلسلة وتنفذ خطة خطرة لاغتيال مصر. فبعد أن فشل الإرهاب المسلح المتستر وراء الدين في فرض نفوذه داخل مصر بدأ مسلسل إهانات المصريين وجلدهم في بلاد المهجر التي يعملون فيها ، بهدف إذلال مصر واظهار ضعفها أمام أبنائها فيكفرون بها، ويلجأون إلى الانخراط في ثقافة تلك الدول منعا للأذى وتجنبا للبطالة ،وتنفيسا من تلك الدول لمعاملة المصريين التي يعانون منها مستغلين سماحة مصر وإصرارها على عدم تعكير العلاقات العربية.

منذ حوالي ٢٠ سنة أصبحت دول الخليج وخاصة السعودية هي حلم وهدف الغالبية العظمى من المصريين بأختلاف مستوياتهم المهنية والتعليمية ، وأصبح الجميع يخطط للسفر إليها حيث المال والثروة والسعودية أيضا بالنسبة للمصريين مكان مقدس ،حيث يوجد بها أقدس الاماكن المسلمين ويتخدع البسطاء والمتعلمين ومن المسلمين في العالم بمظهر السعودية الاسلامي التي تظهر به أمام العالم ، ويتخدع المسلمون في مصر أكثر من غيرهم بمظهر السعودية الاسلامي البراق بفضل تيار الدين المصريين من شيوخ وصحفيين ومفكرين وكتاب إعلاميين سعوديين يمجدون ويدافعون عنها في مصر والعالم ليل نهار ،وقد تم تجنيدهم بالريال والدولار وبدعوات الزيارة للعمرة والحج وزيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم ،وبدعوتهم لمؤتمرات مدفوعة الأجر تحت شعارات الإلام والتراث.

وبعد أن فشل الوطن في تحقيق الأحلام لأسباب كثيرة ،كان من الطبيعي أن يتكالب المصريون على السفر إلى أرض الأحلام والإسلام ،ثم تكتشف [illegible] التي يتعامل معها كل واحد وفقا لتركيبة شخصيته ،فتلك الدولة مصابة بأنفصام بين القول والفعل ،فالقول إسلامي والفعل بداوة وغلو في الدين ، وإرهاب فكري واغراء بالمال وتبعية كاملة للغرب وتحضر زائف ،وهي لا تملك الا البترول تستورد به كل شئ حتى البشر. وتكتشف هناك أنك في سجن كبير سوره يتكون من عادات وتقاليد وقيم فاقدى البصر والبصيرة ،والوجبة الأساسية للمسجونين هي الطبق المفضل في الدنيا كلها الدولار الذي يخدر المسجونين فلا يفكرون في الهرب.

والسعودية مثل أى مجتمع في جرائمه ،بل تزيد لأنها مجتمع مقفول ومغلق ينفصل فيه النساء عن الرجال في جميع مراحل العمر وفي كل المواقف الحياتية ،لذلك من الطبيعي أن تنتشر فيها جرائم اللواط وخطف الإناث والأطفال والاعتداء جنسياً عليهم، بمعنى آخر تنتشر فيه جميع أنواع الشذوذ الجنسي ،لدرجة أن غالبية المسجونين في سجن بريدة متهمون بممارسة اللواط ،وفيها شارع يسمى شارع الهوى بجوار الاستاد الرياضي بالمدينة حيث يتقابل الشباب في سياراتهم لممارسة الشذوذ، فممارسة الجنس مع الأطفال شئ طبيعي هناك بين السعوديين، حتى أن الخطاب الديني على منابر المساجد يحذر الأباء من مدرسي أطفالهم في المدارس ويدعوهم إلى تقوى الله ، وتوزع المنشورات في الشوارع من قبل الهيئات الدينية تحذر الأسر من الاعتداء على أطفالهم ،لأن السعودى لا يشعر بها كجريمة وكل واحد فيهم مر بتلك التجربة وهو صغير . وهذا الانحراف السلوكي نتيجة

منطلبة لمجتمع معطرف مغلق متخلف تنفصل فيه المرأة تماما عن الرجل عندما تبلغ ٨سنوات حيث يتم سجنها في عباءة الجهل باسم الاسلام .بل إنه يزيد على ذلك وجود، شبكات دعارة في المدينة المتورقومكة من كل نوع .فهناك شبكات من النساء من جميع الجنسيات وشبكات دعارة من الرجال نعم من الرجال!! وذلك لإشباع ميول السعوديين.

ويعتبر نظام الكفيل أيضا أحد نتائج توظيف الدين في الحكم الذي يمثل أحد آليات السلطة في السعودية .فالخطاب الديني للمؤسسات الدينية السعودية يدعو المواطن السعودي إلى النهي عن المنكر والأمر بالمعروف والدعوة إلى الإسلام كمساهمة منه في سياسة المملكة ،وأن الإسلام لا يوجد بصورته الصحيحة الا في السعودية، وعلى ذلك فالدولة لها دور في نشر الاسلام السعودي على مستوى الدول، والمواطن السعودي ايضا له دور في تصحيح إسلام مواطني تلك الدول فيمارس دوره بين العمالة التي يستوردها.

وتحت عباءة الكفيل تتعدد صور الاستغلال التي تحدث للعمالة المصرية ،فهناك شعار شائع «سيارة وهندي لكل سعودي» ويمكن الهندي يكون مصري أو فلبيني أو ماليزي أو اندونيسي .. الخ .والعجيب أن الكفيل السعودي يخاف من الفلسطيني ويتودد إلى السوري .ويعطي الفرصة لكي يستغله اللبناني .ويعطف على السوداني لإحساسه بتفوقه عليه .ويأتي عند المصري ويحاول أن يذله بكافة الطرق لإحساسه الداخلي بتميز المصري الحضاري ، وأن المصري وقع الآن ذليل الحاجة، ولا يوجد من يحمي ظهره.

وكان من الطبيعي أن يدفع المصريون ثمن غربتهم في تلك الدولة فهم هناك اللحم الرخيص الذي ينهش فيه الجميع ، لأن المؤسسات المصرية المسئولة عن تلك العمالة في غيبوبة ، ولا يتحرك أحد حرصا علي مشاعر السعودية وحماتها الديني الرقيق بل إن بعض الإعلاميين والكتاب المصريين يحاولون التخفيف من مشاكل المصريين في السعودية والدفاع عنها.

إن المصريين في هجرتهم للدول العربية يتحملون الكثير من المعاناة ويجب ألا تمر حادثة الطبيب مر الكرام ، وأن يفتح ملف شكاوى المصريين في السعودية ، فكل اسرة مصرية لديها الكثير من المظالم التي حدثت لها مباشرة أو لقريب لها في السعودية وان حياة وكرامة المصريين أهم من سياسات التسامح والمسالمة مع السعودية التي اخترقت بأموالها كل شئ في مصر . أن المصري في السعودية ثمنه رخيص للغاية ، ولكم أن تسألوا عن أعداد المصريين المسجونين فيها ولا أحد يعرف عنهم شيئا .ومن جانب آخر نجد فضائح السعوديين المنشورة في الصحف والمجلات ومحاولتهم لتطبيق قوانين بلادهم وطريقة حياتهم في مصر، ومظاهر الإسلام الوهابي المنتشر الآن، ومحاولات شراء الاقلام والافكار والعقول المصرية لصالح تلك الدولة باسم مهرجانات التراث والجوائز المالية .ونحن جميعا نرى في شوارعنا وفنادقنا ومطاراتنا تجاوزاتهم للقانون المصري ومشاعر المصريين ، وحوادث زواج عواجيزهم بالقاصرات الريفيات من قرى مصر ، هذه أمثلة فقط اذ اضيفت اليها ما تعانيه العمالة المصرية في تلك الدول تحت وطأة نظام الكفيل يصبح تسامحنا معهم تحت شعارات الأخوة والعروبة نوعاً من الضعف لأنه ببساطة شديدة لا يستطيع المصري في بلادهم تجاوز القانون والعادات والتقاليد مثل ما يفعلون عندنا. وقبل أن يأتي وقت يطبق فيه السعودي نظام الكفيل علي المصريين داخل مصر ، يجب ان نتذكر جميعا ما كتبه د. جمال حمدان في مسوداته التي وجدت بعد وفاته بأن ما يحدث في مصر الآن من إرهاب هو طفح مجاري النفط.

إن كرامة المصريين في الخارج تبدأ من الداخل وهم لا يشكون ولا يمكن إلا كرامتهم وحقوقهم المهانة في الداخل أولا ، وبالتالي لا يجد العراقي ما يمنعه من قتل المصريين بشاحنته ولا يجد الكفيل العربي مبرراً لعدم استغلال العمالة المصرية وامتهان كرامتها لأنه متأكد أن حكومتهم لن تتحرك ، واذا تحركت يكون ذلك متأخرا أو تحت شعارات الحوادث الفردية والمجاملة، لذلك يصبح من حق الأمير السعودي سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض أن يؤكد في لقائه مع العماوي وزير العمل المصري في أهرام يوم ٢٠-٣-١٩٩٥ على أهمية توعية العمالة المصرية قبل حضورهم إلى المملكة بالتزاماتهم قبل أصحاب الأعمال السعوديين ، ولم يذكر الأمير شيئاً عن توعية السعوديين بالتزاماتهم نحو العمالة الأجنبية.

إن تجار الدين من المصريين السعوديين كان لهم دور معنوي في قتل رفعت المحجوب والمفكر فرج فوده ومحاولات اغتيال عاطف صدقي كرمز للسلطة ونجيب محفوظ كرمز لعقل مصر .وكانوا وراء الحجر على الابداع المصري .وهم انفسهم الذين شجعوا وهللوا للقوانين تقيد حريات الصحافة المصرية الأخير .وهم أنفسهم كانوا وراء حروب الردة الجديدة التي بدأت في مصر .وكانت ذروة هذا المسلسل محاولة جماعات الارهاب المسلح مرة أخرى لفرض نفسها بالهجوم المسلح على رمز مصر ورئيسها حسني مبارك. وأصدرت الدولة بياناتها الرسمية حول الحادث وهي تحمل شكوكها نحو الجنوب كمكان لتدريب واعداد وايواء وحماية الارهاب المسلح ضد مصر .ولكن هناك الأهم من الايواء والتدريب .هناك التمويل الذي بدونه لا يوجد إرهاب .فالتمويل هو الذي يشترى أماكن الايواء والتدريب .هو الذي يشتري ترسانات الاسلحة والافراد .هو الذي يمول محاولات الاغتيال .فهناك دول محيطة بمصر تمثل محطات تجميع وتجنيد وتشجيع للإرهاب الديني .وتعطى حرية التمويل المادي وايضا التمويل المعنوي مثل المساعدة في طبع مطبوعات جماعات الارهاب .ومدهم بشرائط الكاسيت والكتب ذات المفاهيم الأتيقة والافكار المريضة .والفتاوى الدينية الجاهزة لتبرير وتشجيع الارهاب .وتلك الدول تتظاهر بالبراءة سعيا وراء زعامة اسلامية ان الذين يحاولون اغتيال مصر منذ عشرين سنة هم أصحاب التمويل .فالذين يحلمون بزعامة القومية الاسلامية ، وينسون ان زعامة مصر زعامة طبيعية فرضت عليها ولم تسع لها بحكم عوامل ثقافية وجغرافية وتاريخية كثيرة.

الملك فهد

*** رسالة الأردن ***

الأيام السعيدة للديمقراطية الأردنية

وسنة أولى سلام

أكتب هذه الرسالة وأنا حائر بين رغبتى فى التعبير الدقيق عن أحوال الأردن ، وبين رغبتى فى عدم إعطاء الفرصة بمصادرة " اليسار" للرقيب الأردنى الذى صادر عدد حزيران منها ، بسبب" رسالة الأردن" ،والله أعلم.

إذن سأتحدث عن المصادرة ، لامصادرة عدد من مجلة عربية فحسب ، وإنما عن مصادرة حرية التعبير فى السنة الأولى من السلام أملا من الرقيب المحترم أن يكذبنا بالسماح بوصول هذا العدد إلى القارئ الأردنى.

ينبغي القول ، ابتداء ، بأن الأردن شهد عقب انتفاضة نيسان الشعبية عام ١٩٨٩ ، حالة من الانفراج الديمقراطي، وبالرغم من تعدد مظاهر هذا الانفراج – ومن ذلك: إجراء الانتخابات النيابية ورفع الأحكام العرفية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والترخيص للأحزاب – إلا أن المظهر الأساسي " للديمقراطية الأردنية" تمثل في حرية التعبير التي اتسع نطاقها عن ذي قبل ، بصورة ملموسة .

التلفزيون والإذاعة بقيا بطبيعة الحال العربية ، حكراً محتكراً لوجهة النظر الرسمية ، ولكن الصحافة – بما فيها اليومية – أخذت تعبر أكثر فأكثر عن وجهات النظر الشعبية وتنقل كلمات نواب المعارضة وتتابع الأنشطة الحزبية والسياسية والفكرية التي ازدهرت ازدهاراً كبيراً في الاجتماعات العامة والندوات والمهرجانات الخطابية واللقاءات ، وسوى ذلك من أشكال النشاط السياسي الشعبي . وأخذ الكتاب المعارضون يجدون مساحات لكتاباتهم في الصحافة – وخصوصا الأسبوعية منها – كما أن الصحافة العربية والعالمية لم تعد تصادر كالسابق.

كان ذلك في الأيام السعيدة " للديمقراطية الأردنية " عامي ٨٩و ١٩٩٠ وفجأة وعقب هزيمة العراق في شباط ١٩٩١ أمام العدوان الأمريكي ، بدأت موجة من التضييق على حرية التعبير في مجال إظهار التأييد للعراق المهزوم . فغيرت وسائل الإعلام الرسمية لهجتها . وبدأت تمارس ضغوطاً قوية على الكتاب للتخفيف من حدة الهجوم على أميركا والغرب ، بحجة عدم تعريض مصالح الأردن للخطر. وبدأت تمارس ألواناً من الاعتقالات ، ومع انعقاد الندوات واللقاءات الجماهيرية . وبالمقابل كان الشارع الأردني ، المستنصر بالعراق يشعر أنه مهزوم بهزيمة بغداد ، وأخذت تنتشر في الأوساط الشعبية مشاعر اليأس والخيبة والإحباط والسوداوية ، وخفت بريق الأحزاب المعارضة وفقدت الكثير من كادراتها وأنصارها . وهكذا تم التراجع الأول في مسيرة " الديمقراطية الأردنية" بدون مقاومة.

ومع ذلك ، ظلت حرية التعبير في حدود معقولة ، وخاصة في الشأن المحلي وفي مجال القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي . وفي الوقت نفسه كان مؤشر الديمقراطية يتراجع بخطى ثابتة ، والنظام يستعيد قدرته على ضبط الإيقاع السياسي

الملك حسين

العام للبلد . تم ترتيب عدة قضايا أمن دولة ، كان أبرزها قضية اعتقال النائب المعارض ليث شبيلات وتوجيه عدة تهم – عقوبة بعضها الإعدام – له ، قبل الافراج عنه في عفو عام ، أكد قدرة النظام على القمع والتسامح ، وبالتالي الإمساك بخيوط اللعبة السياسية التي كادت تفلت منه في الأشهر الملتهبة بين نيسان ١٩٨٩ وشباط ١٩٩١.

وفي جو العودة التدريجية إلى أجواء الأحكام العرفية والإدارة البوليسية ، تم حل مجلس النواب الحادي عشر الذي كان يعج بالمعارضين وأنصاف المعارضين ، وإصدار قانون انتخابات جديد على أساس الصوت الواحد للناخب الواحد ، الذي كفل – أي القانون – إجراء الانتخابات النيابية (للعام ١٩٩٣) على أسس عشائرية ومناطقية ، واستبعد امكانية نجاح القوى اليسارية والقومية، وضمن تفتيت الأصوات الإسلامية وتحجيم تمثيل الإسلاميين في البرلمان الثاني عشر الذي تشكل في أغلبيته من عناصر تقليدية ومطواعة ففقد البرلمان بالتالي ثقله السياسي وقدرته على التأثير على القرار ، طالما أن الحكومة – أي حكومة – تضمن في النهاية الأصوات اللازمة لتمرير قراراتها.

في النصف الثاني من العام الماضي كان الجو العام قد تهيأ تماما لحالة من الأحكام العرفية غير المعلنة التي تسارعت وتائرها مع تسارع وتائر المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية" . وكان آخر نشاط جماهيري مسموح به هو الاعتصام الرمزي لقيادات الأحزاب في ساحة المسجد الجامع في عمان احتجاجاً على لقاء الملك حسين برئيس الوزراء" الإسرائيلي" اسحق رابين يوم ١٩٩٤/٧/٢٥ ، والذي تمخض عنه إعلان انتهاء حالة الحرب بين البلدين والمرء لايستطيع أن يصدق حجم التغيرات السياسية في الأردن منذ ذلك اليوم الذي لم ينقض عليه سوى سنة واحدة فقط.سنة واحدة فقط ، تغيرت فيها كل المعادلات الأردنية : تحول الخطاب السياسي ١٨٠ درجة ، من عروبية انشائية منتفخة إلى خطاب «الأسرلة» له المفتوح حتى أقصاه على كل الاحتمالات ، ابتداء من تشغيل وتعزيز آليات التطبيع على كل الأصعدة ، ومرورا بالمشاريع والخطط الثنائية وانتهاءً بالكونفدرالية التي جرى تأسيس ركائزها الاقتصادية والقانونية والديمغرافية والميدانية والتي – تحتية على الأرض ، بغض النظر عن الإعلان عنها ، أو إعطائها صفة أو اسماً.

النظام الذي كان يرتكز تقليدياً ، على جماهير الريف – الشرق أردنية – داخلياً، وعلى علاقات التحالف مع أحد المركزين المتخاصمين سورية أو العراق ، عربياً ، يشعر الآن ، بأنه لم يعد بحاجة إلى أي من هاتين الركيزتين المكلفتين ، طالما أنه يتمتع بالدعم" الإسرائيلي " الكامل . ولقد قطع ، خلال السنة الأولى من السلام الحار مع تل أبيب ، خطوات واسعة للتحرر من التزاماته الداخلية والعربية . ويعتقد الآن أنه حر طليق في عقد صفقة كبرى مع " اسرائيل" تتيح له دوراً جيداً في الترتيبات الأسر أمريكية للشرق الأوسط.

ماذا تريد " اسرائيل" من النظام الأردني ، تريد مايلي:

أولا – والأهم- الاستيعاب الايجابي – اقتصاديا وسياسياً – للقسم الأساسي من الشعب الفلسطيني في الأردن ، ليس فحسب أولئك الموجودون في الأردن فعلا، وإنما الأفواج الجديدة من اللاجئين الفلسطينيين الذين ستضطرهم مصاعب ومشاكل الحكم الذاتي الفلسطيني إلى مغادرة أرضهم ، بالإضافة إلى فلسطينيي سورية ولبنان والمهاجرين الذين يجب أن يكون لهم نقطة ارتكاز – ولكن خارج فلسطين طبعاً – من وجهة النظر الصهيونية .

أن إسرائيل" تنظر إلى النظام الأردني بوصفه الشريك القادر على القيام بإدارة حركة الشعب الفلسطيني ككل ، وتوفير المعطيات الاقتصادية والسياسية والميدانية التي تمكن الفلسطينيين ككتلة من العيش والتطور بدون الاحساس بالحاجة إلى دولة مستقلة في فلسطين . إنه بعبارة أخرى ، ما اصطلح على

تسميته " بالوطن البديل" فمن وجهة نظر المصالح " الإسرائيلية" فانه من الضروري حل المشكلة الفلسطينية نهائيا – ولكن خارج فلسطين بالطبع – كيف تتمكن من إقامة هيمنتها – بصورة طبيعية – على مجمل المنطقة.

وهذا الدور الذي قبله النظام الأردني تقليدياً ، وعمل له يجاهر به الآن باعتباره ورقته الأساسية اقليمياً ودولياً وفي اجتماعات اللجنة الرباعية لبحث موضوع النازحين المنعقدة أوائل تموز(الماضي) أكد الوفد الفلسطيني على أن عدد النازحين الفلسطينيين (١٩٦٧) هو ثمانماية ألف نازح ، في حين أصر الوفد" الإسرائيلي" على أن العدد هو مائتا ألف نازح ، بينما رفض الوفد الأردني اعطاء معلومات عن النازحين الفلسطينيين في الأردن . المعتبرين ، رسمياً، أردنيين !

ثانيا: – الشيء الثاني الذي تريده" اسرائيل" من النظام الأردني ، هو إدماج الأردن في الشبكة الاقتصادية والتحتية والأمنية " الإسرائيلية" عبر مشاريع عديدة لربط البنى التحتية – الكهرباء والماء وأنابيب النفط والغاز إلخ – والاستثمارات المشتركة – وبخاصة السياحية منها ، حيث يجري تسويق برنامج سياحي موحد للبلدين دولياً – عدالك عن الربط الأمني ، وحرارة التنسيق السياسي ، بما في ذلك التعامل مع الدول الكبرى ثنائيا وتحت المظلة " الإسرائيلية"، وتحقق " إسرائيل " من ذلك هدفين أولهما استعماري معروف والثاني هو السيطرة الكاملة على ذلك البلد الذي تواجد فيه القسم الرئيسي من الشعب الفلسطيني!

هذه العملية – وبهذا الحجم – تخلق معارضة واسعة في صفوف الجماهير الأردنية التي وجدت نفسها فجأة خارج المعادلة السياسية – الاقتصادية الأردنية ، مهددة بأن تصبح أقلية مهمشة في وطنها . وفي الوقت نفسه ، تخلق نوعاً من التعارض بين مشاعر فلسطينيي الأردن الوطنية وبين مصالحهم . كما أن البرجوازية الفلسطينية في الأردن تميل إلى الصمت والانطواء السياسي ، علماً بأن القسم الرئيسي من البورجوازية الأردنية – ومعظم البورجوازية الصغيرة المدينية – هي من أصل فلسطيني.

والنظام الذي ضمن – ولو إلى حين – حياد فلسطينيي الأردن ، أرسل إلى الجماهير الأردنية ، رسالة واضحة عبر اعتقال أحد أبناء العشائر الأردنية الكبيرة " محمود خليفة العواملة" عقاباً له على قيامه بالتعبير عن معارضته للنظام ، في وسيلة التعبير الوحيدة المتاحة الآن في الأردن ، وهي البيان .. والفاكس

الندوات السياسية المعارضة ممنوعة إلا في أضيق الحدود وفي مقار الأحزاب ، الاجتماعات الجماهيرية ممنوعة اطلاقاً . الصحف اليومية – وأكثرها انتشاراً" الرأي" – تخضع لرقابة ذاتية صارمة . أما الصحف الأسبوعية ، فهي على شكلين واسعة الانتشار نسبياً، كجريدتي: " شيحان" و" البلاد". وهاتان الجريدتا تقدمان طبخة مؤلفة من أخبار مثيرة وأخبار المعارضة – مع شيء من المزاح والتسليه – وقصص الإجرام والجنس والصور شبه العارية – والشكل الثاني هو الصحافة الحزبية وشبه الحزبية الفقيرة والمحدودة الانتشار ، والخاضعة لعقوبات قانونين معاً ، قانون المطبوعات والنشر، وقانون الأحزاب!

بالمقابل ، يعبر المعارضون الأكثر راديكالية ، والقادمون من صفوف الشعب عن أنفسهم بواسطة البيانات المرسلة عادة، بواسطة الفاكس.

أجهزة الفاكس منتشرة في الأردن ، بسبب رخص سعرها وعدم وجود قيود على مبيعاتها والسوق الأردني مشبع بهذه الأجهزة ، كما هو مشبع بأجهزة النسخ الضوئي . وربما يتم تبادل وتوزيع آلاف النسخ من بعض النصوص عبر تصويرها وتوزيعها أو بثها بالفاكس – كما يحدث خاصة للبيانات التي يصدرها المهندس ليث شبيلات ، نقيب المهندسين ورئيس جمعية مناهضة الصهيونية.

وهكذا ، فأنت تملك في الأردن حرية تعبير مطلقة عبر الفاكس ولكن أصبح عليك الآن أن تحسب حساباً للثمن المتوجب دفعه لقاء هذه " الحرية" فمحمود العواملة ، قتلته " الفاكسات" . وهذه الرسالة إذا نشرت في" اليسار"وصودر العدد ، أو إذا وجدتم أنها" غير صالحة للنشر" فستتحول بدورها إلى فاكس!

في السنة الأولى من السلام " الإسرائيلي" فقد الأردنيون حرية التعبير ، ولم يعد التلفزيون يبث أنباء جنوب لبنان أو فعاليات ماتبقى من الانتفاضة الفلسطينية . وافتتح مطعم يهودي في عمان ، وشرع في بناء المزيد من الفنادق لاستيعاب عشرات الآلاف من السياح اليهود – نصفهم موساد ونصفهم لصوص – واقترح المسئولون ضمّ الأغوار الأردنية إلى شقيقتها " الإسرائيلية" للاستفادة من منافع الوحدة الإقليمية للأغوار وتم ضخ مياه أردنية عذبة إلى بحيرة طبريا الإسرائيلية وضخ الإسرائيليون بالمقابل مياهاً معالجة للأردن عبر خط أنابيب كلف الأردن عدة ملايين لم يعلن عنها . وضغط الإسرائيليون للحصول على المزيد من المياه الأردنية الجوفية ومنعت الأغاني الوطنية والقومية ، وجرى شراء المزيد من" المثقفين" لحساب العملية السلمية ، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً ، وتقلصت الأعمال ، وازدادت نسبة البطالة ، وزاد الشرخ بين الأردنيين والفلسطينيين اتساعا . وعشرات الآلاف باتوا يعقلون على الشمس والخبز والشاي ، وغامت الرؤيا . ومنع الكلام . والناس بين خائف وضائع وجائع إلا أن عدداً من الأساتذة الكرام متفائل بالمستقبل الواعد . ولم يعد الاعلام يتحدث عن الأمة العربية ، بل عن " اقليم الشرق الأوسط" ، ودول المنطقة" . وقام " رابين" و" بيريز" و" نتنياهو" بعشرات الزيارات الودية إلى الأردن ، وأكلوا وشربوا مريئا ومازحوا المسئولين الأردنيين علانية على شاشات التلفزيون ، وأعلنوا في وسائل اعلامنا بالذات ، أن القدس عاصمة " إسرائيل" الموحدة إلى الأبد ، وانه لا للدولة الفلسطينية ، وأنه ينبغي اطاحة النظام العراقي ، وقبول سورية بالشروط " الإسرائيلية" . واقترح مسئول كبير جدا على نتنياهو ازالة نصب الشهداء الأردني في الكرامة ، وإقامة نصب مشترك أردني–" إسرائيلي" بدلاً منه . وأعرب نتنياهو عن اعتقاده الراسخ أن حدود" إسرائيل " تصل إلى أبعد مما حددته المعاهدة الأردنية –" الإسرائيلية". وحاول المسئولون الأردنيون استرضاء نتنياهو واستقبل القصر عشرات الوفود الإسرائيلية واليهودية وتمت مهاجمة أعداء السلام أمامهم . وتدخلت تل أبيب لمصلحة الحكومة الأردنية لدى الكونغرس الأمريكي لشطب شيء ما من الديون الأردنية ، ولدى المستشار الألماني لمنح مشروعات السلام الأردنية شيئا من الماركات . وأقرت الحكومة الأردنية مشاريع قوانين لرفع كل أنواع المقاطعة عن الشقيقة " إسرائيل" بما في ذلك منع بيع العقار الأردني " للإسرائيليين"، وظل الأردن ملتزما بمقاطعة العراق وفرض الحصار عليه . ولم يحدث أي لقاء على أي مستوى بين المسئولين الأردنيين والمسئولين السوريين واعتبرت أي زيارة سياسية أو ثقافية إلى سورية بمثابة " خيانة وطنية" وأصبح إبداء العداء لإسرائيل" يحتاج إلى شجاعة خاصة ، وقال تقرير للسفير الإسرائيلي في عمان أي الأردنيين شعب ساذج .. ولكن أغلبيته ماتزال تعارض التطبيع!

قضية الأسرى والمعتقلين ضحية جديدة للخلل فى المرجعية والاداء

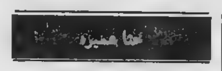

رسالة القدس

كشفت حملة التضامن الجماهيرية الواسعة مع اضراب الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين عن الطعام ، وأكدت جملة من الحقائق فى مقدمتها قصور الاتفاقات السياسية المعقودة مع اسرائيل عن معالجة قضيتهم بمضمون سياسى وابقائها مثلما ابقيت العديد من القضايا الهامة والأساسية الأخرى، رهنا للاعتبارات الإسرائيلية الخاصة ولما يسمى بإجراءات بناء الثقة لحكومة رابين؟

وفى هذا المجال نصت اتفاقية غزة وأريحا المادة عشرون- وتحت عنوان اجراءات بناء الثقة وبالتحديد البند الثالث-على ما يلى: **«ان تطبيق الاجراءات الواردة أعلاه (أي إطلاق سراح المعتقلين) -سوف يخضع إلى تنفيذ إجراءات التى يقرها القانون الإسرائيلى بالنسبة لإطلاق سراح ونقل المعتقلين والسجناء».**

ومن هنا لقد اصرت الحكومة الإسرائيلية ،ومنذ البدء بإضراب الأسرى والمعتقلين على التأكيد بأن قضية إطلاق سراحهم هى ليست قضية تفاوضية وان اللجنة الوزارية الإسرائيلية الخاصة بالمعتقلين هى المخولة بتقديم التوصيات بشأنهم للحكومة الإسرائيلية التى من صلاحياتها إصدار ما تراه مناسبا من القرارات. وهذا ما تم إبلاغه للجانب الفلسطينى خلال الاجتماعات التى تمت بين د. نبيل شعث وبين الوزيرين الاسرائيليين شاحاك وليباتى.

وعلى هذا الأساس فقد رفض الاسرائيليون جميع الطلبات الفلسطينية مثل المطالبة بإطلاق سراح الأسيرات والاحداث والمرضى كخطوة أولى، واصر على عدم إطلاق أى معتقل فلسطينى قام بعملية أدت إلى وقوع قتلى أو جرحى من اليهود ، كما

مظاهرة نسائية فى القدس
تضامنا مع المعتقلين

رفض الحديث عن إطلاق سراح أى معتقل من القدس الشرقية أو من عرب اسرائيل ، وبالمقابل قدم عرضا بإطلاق سراح معتقلين امضوا ١٦ عاما فى المعتقل وعددهم لا يتجاوز العشرين، وتسليم أفراد الدوريات الخارجية ممن أمضوا مدة حكمهم ولا يزالون فى المعتقل وعددهم حو إلى ٥١ ، كما عرض الجانب الاسرائيلى تسليم المعتقلين الجنائيين إلى السلطة الفلسطينية والذين يقدر عددهم بـ٩٠٠ معتقل وطالب بالمقابل بتسليم مطلوبين يقيمون فى مناطق الحكم الذاتى إلى إسرائيل وعددهم حوالى ١٠.

وفى اتصالات لاحقة ، حسن الجانب الإسرائيلى عرضه ليشمل إطلاق سراح ١٥٠٠ معتقل فلسطينى على دفعتين؛ الأولى مع توقيع الاتفاق حول إعادة الانتشار والثانية عند إجراء الانتخابات . وبالمقابل طالب الجانب الفلسطينى إطلاق سراح ٢٠٠٠ معتقل عند التوقيع على الاتفاق وباقى المعتقلين حتى اجراء الانتخابات وضمن جدول زمنى محدد.

ويظهر بوضوح الآن أن إضراب الأسرى والمعتقلين وحملة التضامن الشعبية الواسعة معهم قد نجح فى طرح موضوعهم بقوة على جدول اعمال المفاوضات وجعل من قضيتهم القضية الأولى على الصعيد الشعبى فى المرحلة الراهنة . وهذا الواقع ابتداء يظهر بشكل ضغوط شعبية تلقى بثقلها على المفاوض الفلسطينى وتدفعه لتبنى مواقف تتجاوز الصيغ القاصرة التى وقع عليها فى اتفاق غزة أريحا ، ومما يزيد من قلق الأوساط الفلسطينية الرسمية بهذا الخصوص اتساع الاتجاهات المطالبةبوقف المفاوضات مع اسرائيل إلى حين الاستجابة لمطلب إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين وتبنى بعض الأوساط المسئولة فى حركة فتح لهذا المطلب ،وهذا التطور الذى لا يزال فى بدايتـه يجب ألا يغمض الأعين عن مخاطر كبيرة لا تزال قائمة، فمجرد قيام السلطة الفلسطينية بالتفاوض نيابة عن الأسرى والمعتقلين يحمل فى طياته احتمالات ومخاطر اشار اليها الرئيس عرفات بقوله ان اسرائيل تحاول استخدام المعتقلين كرهائن بهدف ابتزاز السلطة الفلسطينية.

لكن الحديث عن هذه المخاطر لم يحل دون قيام السلطة الفلسطينية بالتدخل المباشر من أجل إنهاء إضراب الأسرى والمعتقلين قبل التوصل إلى أى اتفاق مقبول عليهم ومقابل وعود بالسعى لإطلاق سراحهم على مراحل!

وفى المفاوضات اللاحقة التى جرت بين الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى ظهر بوضوح

أكثر أن الاسرائيليين قد تمسكوا بمفاهيمهم الخاصة في هذا المجال ما يمكن الحديث عنه لم يتعد بعض الصيغ التجميلية وزيادة عدد المنوي إطلاق سراحهم ببضع عشرات مع التأكيد على رفضهم لمبدأ الإفراج الشامل عن الأسرى أو عن الذين يصنفونهم بأصحاب الايادي الملطخة بدماء اليهود.

وبالرغم من اعتراض المفاوض الفلسطيني لهذه المقاييس الإسرائيلية، داخل قاعة الاجتماعات وفي وسائل الإعلام، إلا أن هذا الاعتراض لم يرق إلى مستوى الموقف العملي ورفض المرجعية الإسرائيلية للمفاوضات على هذا المسار، والتقدم بمطالب فلسطينية واضحة ومحددة تتجاوب مع مطالب الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين وتستبدل المرجعية والمقاييس الإسرائيلية المرفوضة بمرجعية ومقاييس فلسطينية.

ومع ذلك يبقى السؤال مطروحا، هل **ستخضع السلطة الفلسطينية للابتزاز الاسرائيلي؟**

إن جولات المفاوضات الأخيرة بهذا الخصوص وما أعلن من نتائجها ينطوي على مخاطر وعلى تنازلات جديدة قادمة ليس على صعيد قضية الأسرى والمعتقلين وانما على جميع الأصعدة الأخرى التي يجري التفاوض حولها.

****

**

الأسرى والمعتقلون أرقام ومعلومات

تفيد المعلومات والأرقام المتوفرة عن الأسرى والمعتقلين بما يلي:

١) يبلغ عدد الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين حتى ١٩٩٤/٥/٥، أي حتى تاريخ التوقيع على اتفاق غزة أريحا، ٢٤٠٠ بينما بلغ عددهم منذ التوقيع على هذا الاتفاق وحتى الآن ٢٥٠٠. وهذا يعني أن مجموع الأسرى والمعتقلين يصل إلى ٤٩٠٠ يضاف إليهم ٢٠٠ معتقل من الدوريات العسكرية.

٢) من الرقم السابق يبلغ عدد المعتقلين المدنيين ٩٠٠ معتقل، وهذا العدد يخص المعتقلين الفلسطينيين من القدس الذين حوكموا أمام محاكم إسرائيلية لقيامهم بنشاطات في اطار الانتفاضة.

٣) يبلغ عدد المعتقلين والأسرى المحكومين ٢٨٣٠ معتقلا، أما الذين ينتظرون المحاكمة فيبلغ عددهم ١٢٨٠ معتقلا.

٤) يبلغ عدد المعتقلين الاداريين بين ٢١٠ معتقلا، في حين يبلغ عدد الموقوفين بدون محاكمة ٦٨٠ معتقلا.

٥) من المعتقلين و الأسرى المحكومين، يبلغ عدد الذين تلقوا احكاما مدى الحياة ٤٥٢ معتقلا؟ والذين تلقوا حكما يزيد عن عشرين عاما ١٨٣ معتقلا والذين تلقوا حكما ما بين ١٠ و ٢٠ عاما ٣٧٩ معتقلا.

**

**

أرقام ومعلومات عن المعتقلين في القدس

يبلغ عدد الأسرى والمعتقلين السياسيين من القدس ٣٤٦ معتقلا وهم مقسمون على الشكل الت إلى: ٢٩ معتقلا مدى الحياة، ٢٠ معتقلا احكامهم تزيد على ١٢ عاما، ٢٦ معتقلا احكامهم ما بين ١٠-١٢ عاماً، ٥٥ معتقلا أحكامهم من ٥-١٠ أعوام، ٨٧ معتقلا احكامهم من ٢-٥ سنوات، ٣٥ معتقلا من سنة إلى سنتين، ٨٤ معتقلا من أشهر إلى سنة واحدة.

وهؤلاء جميعا لا تشملهم الاتصالات الجارية حاليا لإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين.

**

**

جانب من الشعارات المرفوعة في الاعتصام التضامني بالقدس

* أي سلام هذا الذي يبقى الاف الأمهات والزوجات والأبناء يعانون الحرمان ويكتوون بحرقة الشوق لابنائهم وآبائهم واحبائهم.
* لا سلام بدون إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين.
* أي مفاوضات واي سلام وقضايا شعبنا الرئيسية سقطت.
* ان المعتقلين ليسوا موضع مساومة وليطلق سراحهم فوراً.
* لا لوثيقة التعهد والتفرقة بين الأسرى على أرضية موقفهم من العملية السياسية.
* نطالب السلطة الفلسطينية بوقف المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي فورا (أسرى بئر السبع).
* لتطبق مواثيق جنيف الرابعة على الأسرى الفلسطينيين.
* سحقا لكل اتفاق لا تكون قضية المعتقلين جزءا منه.

**

**

نص البنود الخاصة بإطلاق سراح المعتقلين في اتفاق القاهرة

المادة العشرون:

من أجل تخلق جو ايجابي عام مساند يصاحب تطبيق هذا الاتفاق، ولاقامة قاعدة صلبة من الثقة المتبادلة والنية الحسنة، فان كلا الطرفين يوافق على تنفيذ اجراءات بناء الثقة كما هو مفصل فيما يلي:

١) في أعقاب ترقيع هذا الاتفاق، فان اسرائيل سوف تطلق سراح او تسلم إلى السلطة الفلسطينية خلال فترة خمسة أسابيع حوالي خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني هم من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، وهؤلاء المحررون سيكونون أحرارا بالعودة إلى بيوتهم في أي مكان في الضفة الغربية أو قطاع غزة، والسجناء الذين يسلمون إلى السلطة الفلسطينية ملزمون بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا لبقية الحكم الصادر في حقهم.

٢) بعد توقيع هذا الاتفاق، فان الطرفين سوف يستمران في التفاوض حول إطلاق سجناء، ومعتقلين فلسطينيين إضافيين بناء على مبادئ متفق عليها.

٣) تطبيق الإجراءات الواردة أعلاه سوف يخضع إلى تنفيذ الاجراءات التي يقرها القانون الإسرائيلي بالنسبة لاطلاق سراح ونقل المعتقلين والسجناء.

٤) مع تولي السلطة الفلسطينية، فإن الجانب الفلسطيني يتعهد بحل مشكلة هؤلاء الفلسطينيين الذين كانوا على صلة بالسلطات الإسرائيلية، و إلى حين ايجاد حل، فان الجانب الفلسطيني يضمن عدم محاكمة هؤلاء الفلسطينيين أو التسبب بأذى لهم بأي طريقة.

٥) فلسطينيون من الخارج تمت الموافقة على دخولهم إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب هذا الاتفاق والذين تنطبق عليهم بنود هذه المادة لن يحاكموا بسبب آثام اقترفوها قبل الثالث عشر من أيلول عام ١٩٩٣.

في الوقت الذى ما زالت فيه حركة النقاش بين المثقفين العرب محتدمة حول التطبيع أو عدم التطبيع مع اسرائيل، وحول المقاطعة أوفك المقاطعة مع اسرائيل ،تنطلق كالصاروخ العابر للقارات . . عربة العلاقات التجارية . . نحو عدد كبير من الدول العربية ، خصوصا باتجاه الاردن ودول الخليج العربي.

ابن عمى مبسوط جداً

نظير مجلي

رسالة حيفا

قبل بضعة أسابيع تلقيت مكالمة هاتفية مؤثرة من أحد أقربائى الذى لا أعرفه . لم أره فى حياتى قال : أنا فلان الفلانى فأجبته : اهلا بك .من حضرتك فقال : أنا ابن عمك اسكن فى الأردن ولكننى موجود كرئيله فى الناصرة ،واريد أن أراك.

بالطبع ليس غريبا على شعبنا الفلسطينى أن يتعرف القريب على قريبه ، أو الأخ على أخيه أو الابن على أبيه .. ويلتقيان لأول مرة فى عمرهما .فشعبنا مشرد ممزق الأوصال تعرض للترحيل والاقتلاع مرات ومرات ،موجات على موجات فى سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٦٨ وسنة ٧٦ وسنة ٧٨ وسنة ١٩٨٢ .. الخ بعض هذا الشعب ذاق مرارة التشريد فى كل تلك الموجات وكثيرا ما رحل الأب دون أن يتمكن من أخذ زوجته الحامل ، فولد الأبن ولم يتعرف على والده ابدا ،وكذلك الأمر حدث للأخوة وللأعمام وللأخوال.

والداعى ، كاتب هذه السطور ، كل أقاربه من والده مشردون في الاردن . أحدهم هو الشاب الذى اتصل بي ،ولنسمه «سميح» لغرض هذا التقرير ، وأسباب كتمان اسمه معروفة ومفهومة.

التقيته ورحت اعاتبه ، كيف يمضى إلى الوطن من دون اخبارنا .. عن أهله فأجاب : لا تخف . أنى باق عندكم عدة أشهر سنلتقى خلالها كثيرا.

وماذا يتضح: سميح ، هو واحد من عدة مهندسين وفنيين يحملون الجنسية الاردنية وصلوا إلى اسرائيل ضمن بعثة تجارية للتدرب على تشغيل ماكينات مصنع نسيج . بعد انتهاء الدورة ، سيعود إلى الأردن ، حيث سيعمل على تشغيل ماكينات مشابهة .. لمصنع نسيج تقيمه الشركة الاسرائيلية فى الأردن.

وأهينا نحقق فى الموضوع لدى عدد من أصحاب المصانع والشركات واتحاد النقابات، واذا بنا نغوص فى بحر من المعلومات عن المد التجاري الاسرائيلى فى العالم العربى .فما كنا عرفناه ونشرنا عنه ، فى هذا الشهر قبل سنة بالضبط ، يبدو جزيرة فى محيط بالنسبة لما آل إليه الوضع خلال السنة.

-إحدى شركات النسيج وجدت أن من الأرجح أن لا تصدر منسوجاتها للأردن ، بل أن تقيم مصنعا لها (أو عدة مصانع) فى البلدان الأردنية فهنالك ، توجد سوبسيديا (دعم حكومى) للمصانع ،وتكاليف الانتاج (مواد خام وقود، كهرباء ، وزم ، نقل .. الخ) أرخص بما لا يقاس مع اسرائيل هنالك لا تزيد عن ربع الأجور فى اسرائيل.

أما ابن عمى ، فقد بدا سعيدا جدا بالنسبة له، كان قد تعلم مهندسا ميكانيكيا فى إحدى الدول العربية ،ومنذ أن أنهى دراسته قبل ثلاث سنوات لم يجد عملاً فى مهنته ، التى يحبها ويعتبر ناجحا جدا فيها ، والآن توفرت له الفرصة للقدوم إلى اسرائيل ،التى يعتبرها دولة اوروبية متطورة فى كل

ما يتعلق بالشئون السياحية والاستجمام .. وربما شيء آخر أيضا . وهنا ، يعيش على حساب المصنع في فندق ٣-٤ نجوم . أكل ومشرب وتنزه ورحلات ومشاهدة الاقارب والتعرف على معالم الوطن ،التي طالما حدثه عنها والده ،فجاء ووجدها أجمل.

والأهم من هذا -يقول- أعود مهندسا قديرا ، أقود أحد أقسام المصنع ، بأجرة محترمة وخبرة ممتازة، ولا تنسى أن هذا يعود على البلد (يقصد الأردن) بمردود اقتصادي لا بأس به ،فالمصنع الواحد يشغل خمسين عاملاً . وأنت تعرف ماذا يعني هذا في ظروف البطالة السائدة وحاجة الوطن إلى التطور الصناعي.

عندها ، تذكرت أشقاءنا زملاءنا الكتاب والشعراء والصحفيين ،الذين يرفضون أي تطبيع مع اسرائيل ويصدرون البيانات بذلك ولا يستقبلون أي زميل يحمل الجنسية الاسرائيلية حتى لو كان عربيا فلسطينيا ويحاكمون كل عضو في اتحادات النقابات اذا زار اسرائيل او قابل في ملتقى أحد الاسرائيليين وكأننا بصنع النسيج هذا جاء ليرد على هؤلاء بإساءة.. ، فينتج البضاعة فوراً .. ويلبسهم هم أنفسهم من انتاجه دون أن يدروا.

فالكاتب الأردني ، عندما يأخذ قراره بالمقاطعة ورفض التطبيع يعبر عن الجو العام السائد في صفوف المثقفين من شعبه أو ربما في صفوف الشعب بشكل عام ،فمن المعروف ان الشارع الأردني اليوم، كما كان الشارع المصري ابان اتفاقيات كامب ديفيد وبعدها لسنوات طويلة ، لا يستوعب بعد التعامل الطبيعي مع اسرائيل . ما زال يرى فيها دولة احتلال وقمع، وبما أن أكثر من نصف سكان الأردن هم فلسطينيون ، أغلبهم يريدون العودة إلى الوطن ولا يستطيعون ذلك ، فانهم لا يرون في السلام الاسرائيلي الأردني أملا بالعودة ، بل يخشون أن يكون على حساب قضيتهم ، القضية الفلسطينية فالطرف الفلسطيني كان وما زال الحلقة الأضعف في مفاوضات السلام ، أو هكذا على الأقل تنظر إليه حكومة رابين الاتفاق معه متواضع بالنسبة لطموحات الشعب الفلسطيني ، وإسرائيل تضغط كل الوقت لجعله متواضعا أكثر في التطبيق ونحن نستعمل كلمات بالغة الرقة للتعبير عن الموقف.

ان هذا التوجه للعنصر الفلسطيني يعمق الشعور لدى الفلسطينيين بان اسرائيل لا تريد سلاما محترما لهم ، فيغضبون ليس عليها فقط بل أيضا على كل من يقيم سلاما معها.

لكن الرأي السائد شيء والتجارة والتجار شيء آخر فأصحاب الرساميل وسماسرة الرأسمالية في العالم العربي واسرائيل يتحولون بين ليلة وضحاها إلى أعز حميمين ،ويترجمون السلام إلى لغة التطبيع والتعاون من قبل ان يحل السلام.

السفير الاسرائيلي في عمان، البروفسور شمعون شمير (كان ذات مرة سفيرا في القاهرة) ،التقى مجموعة مثقفين عرب من اسرائيل سافروا إلى الأردن ،فقال لهم: ان كان بودكم اجراء أي لقاءات مع المثقفين الاردنيين حرام على الجهد فلن تجدوا بينهم من يوافق على التقائكم رسميا . قد يستقبلكم افراد منهم وفقط بشكل شخصي ولانكم عرب.

واضاف : لكن ،اذا اردتم القيام بأعمال تجارية استيراد وتصدير ، فستستقبلون بأذرع مفتوحة هنا.

وكشف شمير انه منذ وصوله إلى عمان لم يلتق أي وزير أردني ، باستثناء وزير التجارة والصناعة ووزير السياحة ،فحتى على المستوى الحكومي، ينظر إلى السلام من خلال المصالح التجارية وخدمة تجار التطبيع.

وما تم من تجربة قصيرة حتى الآن، كاف للدلالة على ان السوق الاردنية أصبحت بالرغبة تستوعب المصانع والمنتوجات الصناعية والزراعية بشكل هائل ،وذلك ليس فقط لسد الحاجات الذاتية ،انما لتصديرها إلى الدول العربية الأخرى .. بشكل خاص إلى دول الخليج.

فالمصنع الاسرائيلي الذي يقام في عمان ، برأسمال اسرائيلي أو مشترك ، سيحمل اسما اردنيا ،ولذلك ، فلا غضاضة ان تباع منسوجاته في أي مكان.

والبضائع التي تصل إلى الأردن لا تكون متعرفة ، تصل في صناديق جرداء . وهناك توضع لها دمغة عربية ،وتصبح صالحة للتسويق في العالم العربي باعتبارها بضائع عربية ومن معرفتنا الوثيقة للموضوع ، هناك عشرات انواع البضائع الاسرائيلية التي تباع اليوم في العالم العربي كله من المحيط إلى الخليج ، في مكة المكرمة وبغداد وصنعاء وطرابلس والجزائر ودمشق والقاهرة وغيرها ..مثل الالبسة ومأكولات الأطفال والمعلبات على اختلاف انواعها واصنافها والكوابل الكهربائية وغيرها.

ينبغي أن نذكر هنا ان القضية لم تبدأ بالاردن او في زمن السلام مع الاردن ، فالعلاقات التجارية العربية الاسرائيلية قائمة منذ سنوات بعضها القليل جدا عن طريق مصر (بالاساس في مجال الخبرات الزراعية) وغالبيتها تتم عن طريق قبرص ودول اوروبا . لكن السلام مع الاردن فتح لهذه العلاقات بوابة أكبر وجعل الطريق أسهل.

وتستغل الرأسمالية الأممية ، الاسرائيلية-العربية بشكل خاص من المواطنين العرب الفلسطينيين سكان دولة اسرائيل لدفع عجلة التعاون وتكبير الدورة الرأسمالية بينهما . فهم الجسر الأقوى لهذه العملية، باعتبار انهم ينطلقون من اسرائيل ويعرفون قوانينها ولغتها ونظامها ،وفي الوقت نفسه هم عرب ينتمون إلى أمتهم العربية وتراثها وحضارتها . وانطلاقا من هذا الادراك ،اعد وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي ، ميخا حريش ، مشروعا كبيراً لاعداد خبراء في الاستيراد والتصدير من بين الشباب العربي في اسرائيل وخبراء في التجارة و الصناعة. والخطة تشمل أيضا تقدم الصناعة في الوسط العربي في اسرائيل واقامة رؤوس أموال مشتركة لمواطنين عرب ويهود في اسرائيل ، تنطلق فيما بعد الى العالم العربي.

وفي لقاء مع الوزير حريش قال لنا بصراحة ان الخطة تستهدف تقدم العلاقات الاقتصادية مع العالم العربي كله «فهذا النوع من العلاقات في نظرنا هو القاعدة الأنسب والاقوى للسلام» .وأكد أن قادة العالم العربي ايضا يدركون هذه الحقيقة ولذلك بدأوا يتدخلون لدعم وتشجيع التعاون الاقتصادي ،مع أن هناك من يبدي تحفظات منهم لان السلام مع الفلسطينيين يسير ببطء والسلام مع سوريا يتعرقل . لكننا سنتغلب على كل المشاكل.

وفي الواقع ،إن أصحاب الرساميل ،لا ينتظرون حتى يتغلبون على المشاكل وينطلقون في قطار الربح ،وينخرط معهم الوف المستفيدين ،حتى الآن ،وقد يصبحون عشرات الألوف بعد التغلب على مشاكل التسوية التي انطلقت منذ مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١)، لكنها تسير ببطء وتغيب عنها عدة دول عربية مثل سوريا ولبنان والعراق وليبيا . ويتجاوزون الحواجز الشعبية القائمة في مواجهة التطبيع .

لقد أصبحت هناك هوة واضحة ما بين الموقف الشعبي ،الذي يتبناه مثقفو العالم العربي ومعهم فئات وشرائح أخرى مصنفة وغير مصنفة وبين الواقع الشعبي .. إذ أن التطبيع التجاري سائر على قدم وساق ، بل يركض ركضا . وهو واقع يحتاج إلى أدوات جديدة ،غير تقليدية ،للتعامل .

الانتخابات الرئاسية فى الجزائر تتحول

من جزء من الحل إلى جزء من الأزمة

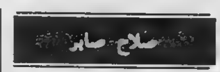

رصد المتابعون للوضع الجزائرى تغيرا فى موقف أحزاب المعارضة الجزائرية من الانتخابات الرئاسية ، واعتبر هذا التغير عاملا إيجابيا للوصول إلى حل للأزمة السياسية فى الجزائر ، تلك الأزمة التى نشأت متزامنة مع الغاء المسار الديمقراطى والغاء نتائج الانتخابات التشريعية التى كادت أن تفوز فيها أحزاب المعارضة وعلى رأسها الجبهة الاسلامية للانقاذ.

غير أن تطور الأحداث بقدر ما فتح آفاقا للأمل بقدر ما أسرع فى اقفاله وهو الأمر الذى يدفع إلى إعادة النظر فى الفاعلين السياسيين الحقيقيين داخل النخبة الحاكمة فى الجزائر بصرف النظر عن الواجهات السياسية التى تمثل هؤلاء الفاعلين . ففى الوقت الذى توقع فيه المراقبون أن تقوم السلطة بالبرهنة على جديتها فى دعم الحوار الجارى بينها وبين الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، بانتهاز فرصة الاحتفال بذكرى الاستقلال فى الخامس من يوليو واطلاق سراح بعض من قادة الجبهة وسجنائها فى نطاق عفو رئاسى كمبادرة لحسن النية . ورجح هذا الاحتمال ان الجبهة قامت بتوزيع شريط كاسيت للشيخ عباس

الأمين زروال

مدنى زعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ يحض فيه على نبذ العنف ويدين تيار الجزارة والجماعات الاسلامية المسلحة (وهى غير الجيش الاسلامى للانقاذ الموالى لجبهة الانقاذ) . ولكن حدث فى يوم الاحتفال عكس ما توقعه المراقبون ، اذ اعلن الرئيس الجزائرى الأمين زروال عَـزم السلطة على «سحق الارهاب والارهابيين» وعزمها على اجراء الانتخابات الرئاسية قبل نهاية هذه السنة ، وبالتالى سقطت كل مشروعات التسوية التى أعلن أن حوار -يدور بشأنها بين السلطة والانقاذ عبر وسيط وهو الشيخ حسين السلطانى، بل أن الوسيط نفسه طبقا لما أعلنته زوجته ليلة الخامس من يوليو الماضى- تم ايقافه فى منزله بمدينة «المدية» (نقلا من صحيفة لاتريبون).

وهذا التحول فى موقف السلطة- من قبول للحوار مع «الانقاذ» إلى رفض له والاصرار على الحل الأمنى وحده- يكمن تفسيره فى مضمون اللقاءات التى تمت بين زروال وضباط كبار فى الجيش فى الأيام السابقة على الخامس من يوليو (ذكرى الاستقلال) جرى فيها مناقشة موضوع الحوار مع«الانقاذ» والانتخابات الرئاسية والترقيات فى الجيش ، وهو ما عكسته مجلة «الجيش» فى عددها الصادر فى ٥ يوليو الماضى اذ أبدت تشدداً تجاه الانقاذ ووصفت اعضاء الجماعات الاسلامية المسلحة بأنهم «خونة».

البحث فى«الرشادة السياسية»

وإذا كان التفاعل السياسى بين السلطة الجزائرية وأحزاب المعارضة (بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ، والتى أصبحت تتحرك ككتلة واحدة تحت مسمى «أحزاب العقد الوطنى» يمكن النظر إليه أو تحليله من منظور الرشادة السياسية ، فان هناك مصلحة لكل الاطراف فى إبداء المرونة السياسية والسعى للخروج من حالة الحرب الأهلية الراهنة . وعلى رأس المستفيدين من ذلك السلطة و«الانقاذ»، ويعد ما ذكرته وسائل الإعلام عن الحوار بينهما وإمكانية القبول بالإنقاذ كمشارك فى الانتخابات الرئاسية يعد خطوة فى الاتجاه الصحيح.

■ فالسلطة لها مصلحة فى ذلك إلا أن «الإنقاذ» تملك جزءا وافراً من صناعة العنف الدائر فى الجزائر والمعبر عن نفسه من خلال ما يقوم به كل من الجيش الإسلامى للإنقاذ الموالى لها والجماعات

الإسلامية المسلحة التى وأن اختلفت فى مراقفها معها إلا أن جذورها تمتد إليها ، ويعد الاتفاق بين السلطة و«الإنقاذ» عاملا أساسياً فى رفع الغطاء السياسى لهذه الجماعات وحاصراً للصراع معها فى بعده الأمنى فقط، ناهيك عن لا منطقية تجاهل الإنقاذ كفاعل سياسى حظى بأعلى الأصوات فى الانتخابات -الملغاة- بصرف النظر عن دور السلطة آنذاك فى ذلك .اضافة إلى الاعتراف الذى تحظى به " الانقاذ" من أهم القوى السياسية المعارضة فى الداخل والتى شاركتها فى التوقيع على وثيقة روما أو ميثاق " العقد الوطنى" ذلك التوقيع الذى يرى بعض المراقبين أنه السبب الرئيسى فى رفض السلطة لهذه الوثيقة .

** أما الجبهة الإسلامية للانقاذ فقد كان الحوار مع السلطة - كمدخل أولى فى المشاركة السياسية من بابها الشرعى - يعد كسباً لها . اذ كان من المتوقع أن يترتب عليه الافراج عن قادتها وتعويض مافاتها بالغاء الانتخابات السابقة إضافة إلى عامل هام آخر شهدته الفترة الراهنة ولايعد بقاؤه فى صالح الإنقاذ وهو أن باقى أحزاب " العقد الوطنى" أصبحت تتحدث باسمها باعتبارها شريكة معهم وهو مايعنى أن تكسب هذه الأحزاب جماهير " الانقاذ" إذا ماقررت فى لحظة ما المشاركة فى الانتخابات بينما الإنقاذ نفسها مستبعدة وموصوفة بالارهاب .

* أما أحزاب المعارضة الأخرى (جبهة القوى الاشتراكية ، جبهة التحرير الجزائرية...) فقد فهمت خطورة استمرار الوضع الراهن وعمدت إلى ابداء المرونة مع السلطة رغم خلافاتها الموضوعية معها وهى الخلافات التى انعكست فى تباين وجهات النظر حول الانتخابات الرئاسية . فالمعارضة رغم مناداتها بأهمية الانتخابات منذ بداية الأزمة ترى أن تأتى هذه الانتخابات فى إطار اتفاق سياسى اجماعى لمعالجة الأزمة من مختلف جوانبها، تكون الانتخابات أحد بنود هذا الاتفاق . بينما ترى السلطة أن الأزمة يمكن حلها بالانتخابات فقط وأن انجاز الأخيرة كفيل بمعالجة جوانب الأزمة الأخرى بالتبعية .

وجاءت مرونة المعارضة فى بداية تقبلها لفكرة الانتخابات كأحد آليات إعادة الوضع إلى طبيعته من خلال اختيار رئيس منتخب يحظى بالصلاحيات الدستورية.

غير أنه يبدو من الواضح أن منظور الرشادة السياسية ليس هو المنظور الملائم لفهم الوضع فى الجزائر - فى حدود ماهو متوافر من معلومات - وتظل هناك قوى أخرى فى النخبة الحاكمة لها مصالحها الذاتية تملك نصيباً أكبر فى تحريك الأمور السياسية فى الجزائر وتستخدم هذا النصيب فى تكريس الحل الأمنى للأزمة .

" العمال" شريك فى البؤس والأزمة

والحديث عن الأبعاد غير السياسية للأزمة يصبح له مدلوله الواضح فى ظل التحركات الكبرى التى بدأت تقوم بها النقابات العمالية وبخاصة " الاتحاد العام للعمال الجزائريين" فمثلما شن هذا الاتحاد فى ١١، ١٢ مارس ١٩٩١ إضرابا شاملاً شل حركة البلاد فانه أعلن مؤخرا استعداده لمعاودة ذلك نتيجة إقدام السلطة على زيادة أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع وهو مايمس المواطنين عامة والعمال خاصة مما أدى لتزايد السخط العمالى . وقد حدد" الاتحاد" خيارين للسلطة عليها قبول أحدهما أو قبول الاضراب ، ورغم تأكيد قادات " الاتحاد" على فهمهم لخطورة الاضراب على البلاد فى ظل الأزمة الراهنة . هذان الخياران هما: التراجع عن زيادات الأسعار أو زيادة الأجور للعمال بنفس معدل هذه الزيادات . وإن كان " الاتحاد" لم يحدد تاريخاً

عباس مدنى

للاضراب وهو مايعنى وضعه لآمال فى عملية التفاوض مع السلطة خاصة وأن " للاتحاد" ممثلاً فى" البرلمان" المجلس الانتقالى " المعين" وهو لخضارى محمد لخضر.

والعمال لم يتأثروا فقط بالوضع السياسى الراهن وإنما عانوا منه بقسوة فقد خرج ٤٣ ألف عامل إلى البطالة بسبب تدمير مؤسساتهم وهناك ٣٫٥٠٠ و١٥٠ نقابيا قتلوا نتيجة لعمليات العنف السائدة فى الجزائر.

السلطة والمعارضة خطان متوازيان

بعد خطاب " الاصرار على الحل الأمنى فقط" الذى ألقاه زروال فى ذكرى الاستقلال تم الاعلان عن الانتهاء من المشروع الخاص بتعديل قانون الانتخاب والذى اشترط جمع المرشح لـ ٧٥ ألف توقيع موثق لمواطنين يؤيدونه وكذلك التزام المرشح خطياً باحترام الدستور ونبذ العنف كوسيلة للعمل السياسى واحترام الحريات الفردية والجماعية وحقوق الانسان والتعددية السياسية والديمقراطية والتناوب على السلطة ورفض أية ممارسة أو نظرة جهوية واحترام الإسلام وعدم استعماله لأغراض حزبية والالتزام بترقية الهوية الوطنية فى أبعادها الثلاثة (الاسلام والعروبة والأمازيغية).

كما قامت السلطة بالاعداد للجانب الإجرائى من العملية الانتخابية مثل تطهير القوائم (الكشوف) الانتخابية وبدء حملات التوعية والمشاركة فى الانتخابات باستخدام كافة وسائل الاعلام وهو مايعنى " الانتخابات فى موعدها .. والحل الأمنى فى مواجهة العناصر المسلحة".

أما المعارضة " مجموعة روما" فعلى خط مواز تدعو لعقد مؤتمر وطنى للمصالحة وتبشر بوثيقة روما التى وقعتها وتمارس بذلك ضغطا على السلطة يعد منفذاً للمعارضة فى حالة ما إذا قررت المشاركة فى الانتخابات إذ أن هذا الضغط ساهم فى ضمان الاتفاق على عدة تفاصيل منها موعد الانتخابات ونزاهتها ، كما أنه فى ذاته محاولة لكسب التأييد الشعبى .

ويتوقع البعض أن ترشح هذه الأحزاب مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق وعضو المكتب السياسى لحزب جبهة التحرير أو أحمد طالب الابراهيمى وزير الخارجية الأسبق والذى يحظى بقبول واسع من السلطة والمعارضة (ولاسيما الإنقاذ) لمنصب رئيس الجمهورية.

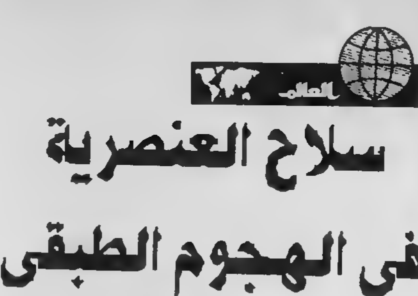

سلاح العنصرية في الهجوم الطبقي

سمير كرم

رسالة واشنطون

اليمين الأمريكي يفتح الجبهة العنصرية ضمن هجومه الشامل على جميع الجبهات لصالح الأغنياء.

* اليسار الأمريكي يعيد تأكيد تفسيره للعنصرية باعتبارها الأداة المفضلة للرأسمالية لتقسيم الطبقة العاملة.

* وقفة كلينتون إلى جانب ابقاء أهم قوانين الحقوق المهنية للسود.. حركة طارئة.. أم تراجع حقيقي عن سياسة الهروب إلى «الوسط».

* النصيب النسبي للبيض من الثروة الأمريكية أكبر ٢٠ مرة من نصيب السود. وكان أكبر ١١ مرة فقط قبل ٣٠ عاما.

* نظرية تفوق البيض على السود في مستوى الذكاء ترافق هجوم اليمين العنصري والطبقي وتبرره.

عندما أقدمت سيدة شابة أمريكية على إغراق طفليهما- الأول في الثالثة من العمر والثاني لا يتجاوز عمره ١٤ شهرا -في بحيرة مقيدين في مقعدهما داخل سيارتها.. ظلت لمدة تسعة أيام تكذب على الشعب الأمريكي كله مدعية أن رجلا أسود اختطف منها سيارتها تحت تهديد السلاح.

وزيادة في إقناع الناس أخذت توجه نداءات إلى «المختطف» الأسود بأن يعيد إليها طفليها ويأخذ السيارة وأنها لن تقيم أي دعوى ضده.

ظل الأمريكيون -وربما غير الأمريكيين في أنحاء العالم- يتابعون مأساة الأم وهي توجه النداءات من خلال دموعها الحارة من عينيها الزرقاوين، لا يوازي تعاطفهم معها وحزنهم على الأطفال شئ إلا غضبهم من المختطف الأسود الذي وصفت ملامحه القبيحة بالتفصيل أمام سلطات التحقيق وتصف غطاء رأسه المميز لفقراء السود وعاطليهم الذين يملأون المناطق الفقيرة والقذرة من مدن أمريكا شمالا وجنوبا، شرقا وغربا.

ظلت محطات التليفزيون تبث فصول المأساة كما صورتها الأم الشابة البيضاء.. هي من ناحية بدموعها الجارية صباح مساء ومن ناحية أخرى الرسم الدقيق لرجل أسود مجهول مزق حياة شابين من البيض باختطاف طفليها داخل سيارة. رجل مجهول في كل شئ عدا كونه واحدا من السود.

تسعة أيام كاملة تراكم الغضب خلالها على المجرم الأسود الذي لم يرق قلبه لنداءات الأم الشابة البيضاء، وزوجها الشاب الذي لفه حزن صامت يليق بأمريكي هادئ عاقل اختطف أحد السود ولديه.. بعدها تمكن المحققون من كسر غلاف الحزن الزائف ليصلوا إلى اعتراف نهائي بالحقيقة.. فلا اختطاف ولا مختطف من السود. إنما هي أغرقت طفليها لأن عشيقها أبلغها قبل ذلك بأيام أنه لا يستطيع الالتزام باستمرار علاقته معها- حين تطلق زوجها-متحملا مسئولية طفلين لا يعتبر أنه قادر على تحملها.

أنتهت محنة المحققين مع الأمريكية التي خدعت أمريكا كلها لمدة تسعة أيام بدموع كاذبة وصورة مزيفة لمتهم أسود لا وجود له.. لتبدأ محنة شعور السود بأن شيئا في عمق وجدان الأمريكيين يدفعهم لأن يربطوا بين السود والجريمة بصورة تلقائية شئ في عمق وجدان الأم المجرمة جعلها تختار روايتها الكاذبة التي أرادت أن تفلت بها من العقاب على واحدة من أبشع الجرائم التي عرفتها أمريكا في السنوات الأخيرة مجرما من السود. فهذا أقرب إلى التصديق مما لو قالت أنه كان رجلا أبيض. هذا أقرب إلى نيل عطف واهتمام جماهير «الأمريكيين» الذين يهمها عطفهم واهتمامهم -وهم الأمريكيون البيض- مما لو خلقت من خيالها خاطفا من البيض هذا أقرب إلى إقناع سلطات التحقيق بروايتها الزائفة.

والمعنى هنا واضح

البيض مصابون بمشاعر عداء ضد السود... وصحيح أن عداءهم لكل الأقليات قائم ويتعمق بصورة خطيرة حتى أصبح كراهية محمومة للأجانب من كل «نوع» و«لون»، لكن كراهيتهم للسود أعمق وأكثر حدة.

والجو السياسي العام في الحياة الأمريكية ملغم بقنابل العنصرية.

فصعود اليمين ليس مجرد ظاهرة «اقتصادية» أو «اجتماعية» أو هذين معا. انه من خلال هذا المركب الاقتصادي الاجتماعي وحوله صعود التيار العنصري، اليمين ينحاز ضد الفقراء، وينحاز ضد الأقليات وأكبر الأقليات الأمريكية هم السود، وهم أيضا أعلاهم صوتا وأكثرهم ظهورا على سطح المجتمع- وأكثرهم تغلغلا فيه، وفي الوقت نفسه عزلة عنه، طبقيا وثقافيا واجتماعيا.

هيمنة اليمين المحافظ على الحياة

السياسية الأمريكية هي القاسم المشترك في الوقت الحاضر بين كل الظواهر المتفجرة فيها.

الميليشيات المسلحة المعادية لسلطة الحكومة الاتحادية التي تعتبر القوة الدافعة وراء تفجير المبنى الاتحادي في **أوكلاهوماسيتي** هي نفسها ميليشيات التفوق العنصري الأبيض.

المحاولات لتفجير أهم قانون للحقوق المدنية صدر في الولايات المتحدة في القرن الحالي لتعويض السود عن اشكال التمييز العنصري والظلم الاجتماعي والسياسي الذي لحق بهم خلال القرون الماضية .. وراءها اليمين..

المحاولات -الناجحة بصورة لم يسبق لها مثيل حتى الآن -لحرمان فقراء الأمريكيين العاملين منهم والعاطلين من كافة المساعدات الاجتماعيةالتي تكفلها النظم السائدة في أى دولة لها ثراء أمريكا اذا كانت تحترم نفسها طبعا وراءها اليمين.

المعارضة العارمة ضد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وفيتنام .. واعتبار هذه الخطوة خيانة لأمريكا و«القومية الأمريكية» ولقضية المفقودين منذ زمن الحرب ومطالبة لفيتنام بأن تتفرغ وتنفق من قوت أطفالها اليتامى بحثا عن نحو ألفي أمريكي ضاعوا في جبال فيتنام وغاباتها وسهولها وهم يحرثون البلاد من البحر والجسر والبر.. وبأن تنسى المفقودين الفيتناميين الذين تقول التقديرات المتحفظة ان عددهم لا يمكن أن يقل عن اربعمائة ألف .. وراءها اليمين.

المحاولات المستمرة الدؤوبة لنسف الجدار الفاصل بين الكنيسة والدولة.. الذي اعتبر خط الدفاع الأول في النظام الديمقراطي ضد اكتساب السلطة المطلقة باسم الرب .. هي محاولات اليمين.

مشاريع القوانين التي تتوالى على الكونجرس الأمريكي من أجل محاصرة **العمال بسلطة رجال الأعمال بحرمانهم من حق الاضراب ووقف الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط** أدوار النقابات العمالية. والتصدي في معركة حياة أو موت لمنع رفع الحد الأدنى لأجور العمال وقد أصبح أدنى مما كان قبل ٣٠ سنة بحساب قيمة الدولار الآن.. هي مشاريع اليمين.

القوانين الجديدة لاباحة حمل السلاح للأفراد .. وضمان حق الميليشيات المسلحة في الاحتفاظ بأسلحتها عمل اليمين المطبق على السلطة.

القوانين الجديدة التي تغلق أبواب أمريكا أمام المهاجرين.. لأن المهاجرين القدامى الذين يصدرون هذه القوانين يفضلون أن تبقى أمريكا لهم وحدهم،وأن تغير أمريكا طبيعتها الأصلية.. أن تنسى أنها بلد اقامة المهاجرين .. وأن تتناسى حقيقة أن معظم الذين تغلق الآن أبوابها بوجوههم -وهم المكسيكيون-هم أصحاب الأراضي التي يهاجرون اليها في كاليفورنيا ونيفادا وغيرها.. هذه أيضا من فعل اليمين.

كل السياسات التي تحمي أولئك الذين يلعبون دور حراس المصالح الطبقية لنظام أصبح يسمى «الرأسمالية الوحشية» أو الرأسمالية المتوحشة (والتعبير للمفكر الاقتصادي الأمريكي الليبرالي جون كينيث جالبريث) المفرط تجاهله انسانية العاملين وتحمله الذي لا يكل على نزع هذه الانسانية من العقول والقلوب لتحل محلها حسابات الربح (ولا مجال للخسارة).

والوضع الراهن برمته الذي تمثل هذه السياسات واجهته الخارجية يعيد سؤالا كثيرا ما واجه اليسار الأمريكي ، وصحيح أن السؤال كان مطروحا من قبل وأصبح مطروحا الآن على القيادات الأمريكية كلها، ولكن اليسار وحده هو الذي اعتبر نفسه أكثر من غيره مسئولا عن ايجاد إجابة «علمية» عليه وهذا ما فعله.

هذا السؤال هو : **أين يمتد الخط الفاصل بين حدود ما هو طبقي وما هو عنصري في صراعات المجتمع الأمريكي؟.**

ويعيد فرض هذا السؤال واقع أن اليمين الأمريكي يكشر الآن عن أنيابه العنصرية في وقت يشن فيه حربه الطبقية ضد الغالبية الأمريكية من البيض وغيرهم .. العاملين من

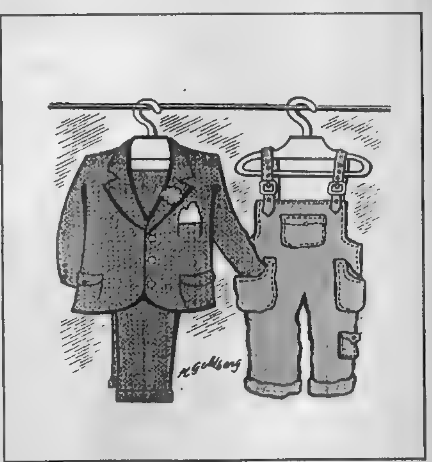

علاقة صاحب العمل بالعامل .. بريشة رسام الكاريكاتور هـ . جولد برج.. في صحيفة الحزب الشيوعي الأمريكي..

كلينتون

كل فئة ،الذين تعتمد حياتهم وحياة أسرهم على مرتباتهم ولا شئ أكثر من هذا . والع أن العنصرية ليست اتجاها فكريا للأغنياء وحدهم ، انها تمتد رأسيا وأفقيا فى تفريعات التركيبات الاجتماعية المختلفة؟ بما فيها الطبقة العاملة.

يعيد فرض السؤال عما هو «طبقى» وما هو «عنصرى» فى الصراعات المتأججة الآن أن الصراعين الاجتماعى والطبقى قد تفجرا معا، وغامت الرؤية بالنسبة لكثيرين ،البعض يريد الأولوية لحل الصراع الاجتماعى -أو الطبقى-والبعض يرى أن هذا غير ممكن دون الانتهاء من حل الصراع العنصرى .

ولقد كان اليسار وحده الأقدر على تقديم إجابة مقنعة وفعالة على هذا السؤال ،ولا تختلف الاجابة التى يقدمها الآن عن تلك التى قدمها ابان الصراع العنصرى فى مرحلة سابقة.. مرحلة حركة الحقوق المدنية فى الخمسينات والستينات.

فى اجتماع الحزب عالم العمال الأمريكى -وهو حزب شيوعى غير«الحزب الشيوعى الأمريكى» -عقد فى نيويورك يوم٨ يوليو الماضى قدم «فيفيد بيريتز أحد أعضاء المجلس التنفيذى للحزب ومدير تحرير صحيفته الأسبوعية «عالم العمال» تحليلا أعاد فيه تأكيد صحة وجهة النظر اليسارية التقليدية القائلة- أن«العنصرية هى الطريقة المفضلة لدى أصحاب الأعمال ومديرى أعمالهم لتقسيم الطبقة العاملة.. وهى مفضلة لديهم لأنها تبقى على الاستغلال الاقتصادى ،وهكذا يصبح نهب الاغنياء للثروة التى ينتجها العمال استغلالا ليس فقط للطبقة العاملة ،انما ايضا لضحايا العنصرية».

وقال بيريتز فى تحليله أن الرأسمالية تعيد بناء هياكلها الآن على أساس تقدم الهيمنة الأمريكية للابقاء على مراكزها فى قمة السلطة (القوة) الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى العالم .وهى تبنى على أساس أن يعمل قطاع الأعمال الكبير ليس فقط من أجل أن يبقى قادرا على المنافسة ،انما أن يبقى حسب التعبير المفضل لدى رجال الأعمال -«رقم واحد» ان التحرك نحو التفوق الاقتصادي قد دفع الرأسمالية الأمريكية للسعى نحو تحقيق أرباح أضخم باستمرار .والطريق إلى أرباح أضخم هو فصل العمال لأعداد كبيرة وخفض الأجور والاقتطاع من الفوائد الاجتماعية ،وهذه كلها اجراءات تهبط بمستوى معيشة جماهير الشعب ولا شئ من هذه الاجراءات قابل للتحقيق دون استخدام النزعة العنصرية.

وأضاف «انه من الضرورى لفهم الـتـعـقـيدات العنصرية ان ننظر إلى بعض الجوانب الأساسية للاقتصاد والرأسمالي .. إن؟ التهيج القومى والعنصرية يأتيان من ازدياد ثراء الطبقة الرأسمالية .. (البورجوازية) عن طريق مواصلة خفض أجور الطبقة العاملة ،ويستخدم الرأسماليون ومديروهم العنصرية وسيلة لتقسيم الطبقة العاملة وتحويل انتباهها عن جرائم الرأسمالية .كيف حدث أن ارتفعت الأرباح الرأسمالية بدرجة هائلة بينما انخفضت الأجور إلى حد جعلها تصل إلى مستوى لم تهبط إليه منذ سنوات بعيدة (منذ سنوات الستينات)؟ صحيح أنه من بين الأسباب اعادة هيكلة الصناعة (نحو صناعة غير انتاجية ،انما صناعية معلوماتية)، ومن بينها ايضا إلغاء البرامج الاجتماعية الحكومية التى تعتبر حيوية فى حياة كثيرين من افراد الطبقة العاملة، ولكن خفض الأجور يلعب فيها الدور الاساسى ،وخفض الأجور له علاقة وثيقة بالعنصرية!.

ان الرأسماليين يحبون ان يرددوا كثيرا هذه العبارة: لماذا أدفع ثمانية دولارات للعامل الأبيض عضو النقابة فى حين انى استطيع أن أدفع خمسة فقط لغيره أى للعامل الأسود أو العامل من أى أقلية عنصرية) ويكفى هؤلاء لإشعار العمال البيض بأن قبول السود أجورا أقل(لأنهم فى حالة استماتة للحصول على أي عمل) يضر بهم وبمستواهم ،وهكذا تنقسم الطبقة العاملة عنصريا بناء على انقسامها من حيث مستوى الأجور.. والمسك بخيوط الجميع فى النهاية هو صاحب العمل.

كذلك حينما يتحدث أصحاب الشركات الصناعية الكبرى عن رغبتهم فى العودة إلى «الأيام الحلوة السابقة »- إى إلى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية حينما كانوا يشعرون بأنه لامنافس لهم بعد هزيمة ألمانيا واليابان والضعف الذى أصاب بريطانيا وفرنسا وايطاليا .. فانهم يريدون أن يعيدوا أوضاع الاقتصاد الأمريكى إلى ماكانت عليه فى ذلك الوقت ، حينما لم تكن للسود والأقليات حقوق تتعلق بالعمل أو شروطه أو الأجور هذا هو مايقصدونه دائما ب" استعادة قدرة أمريكا على المنافسة ".. وليس - كما نظن كثيرا - استعادة قدرة أمريكا على التفوق التكنولوجى فى عالم استعاد فيه المنافسون قوتهم وقدراتهم فى اليابان- وأوروبا.

وليس غريبا أن تكون القوى التى تدافع عن خفض الضرائب على قطاع الأعمال وتقاوم من أجل محاولة رفع الحد الأدنى للأجور وترفع عن الشركات كل القيود القانونية (

التى تهدف أساسا إلى حماية العمال أو حماية المستهلكين للسلع التى تنتجها هذه الشركات) .. وتصل فى هذا إلى حد الغاء حق العمال وحق المستهلك فى اللجوء إلى القضاء .. هى نفسها القوى التى تركز جهودها الآن من أجل الغاء واحد من أهم قوانين الحقوق المدنية للسود : قانون العمل الإيجابى .

ماهو هذا القانون؟ .. وما الدافع إلى حملة اليمين المحافظ لالغائه؟

صدر هذا القانون فى عام ١٩٦١ - بعد ستة أسابيع فقط من تولى الرئيس جون كيندى مهام الرئاسة- بهدف ضمان حق الأقليات فى الحصول على فرص فى العمل دون اعتبار للعنصر أو الجنس أو اللون أو الأصل القومى الذى ينتمى إليه طالب العمل ولضمان تقديم مساعدات من جانب الحكومة الاتحادية ومن جانب الشركات فى مجال تدريب الأقليات ومن جانب الجامعات فى مجال توفير فرص الدراسة والمنح الدراسية لأولئك الذين ينتمون إلى أقليات حرمت من هذه الفرص لمدة طويلة..

وعلى الرغم من أن القانون نفسه لم ينص على تخصيص حصص معينة فى الوظائف أو فى الجامعات والمدارس للأقليات .. إلا أن وضعه موضع التنفيذ العملى أخذ بعين الاعتبار مانص عليه من ضرورة تعويض الأقليات (وبالأخص النساء .. والسود) عن عهود التمييز الطويلة السابقة.

ومنذ صدور هذا القانون واليمينيون ورجال الأعمال عامة يعتبرونه من قبيل" نظام الحصص" الذى يفرض عليهم أن يراعوا الأقليات بصرف النظر عن من مستوى كفاءاتهم".. هذا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . أما من الناحية العنصرية فقد اعتبروه بمثابة " تمييز عنصرى مضاد" ، أى تمييزا لصالح السود والأقليات الأخرى ضد البيض(..)

وفى أول فرصة أتيحت لليمين الجمهورى للسيطرة على أغلبية مقاعد مجلس النواب فى الكونجرس لأول مرة منذ أربعين عاماً كان شن حملة لالغاء " قانون العمل الإيجابى" واحدا من أوائل جهود اليمين . وبدأت بالفعل بوادر مواجهة خطيرة بين زعامات السود فى الكونجرس ومنظماتهم السياسية وكافة المنظمات المعنية بالحقوق المدنية والمناهضة للعنصرية - من ناحية - واليمين المحافظ ومنظماته وزعمائه وأعلامه ومفكريه ومراكز أبحاثه - من ناحية أخرى - حول مصير هذا القانون .. والنتائج الخطيرة التى يمكن أن تترتب على الغائه .

ووقف الرأى العام الأمريكى باتجاهاته المختلفة يترقب ليعرف أين سيكون موقف الرئيس كلينتون وزعامات الحزب الديمقراطى (الذى يفاخر دائما بأنه حزب الأقليات والمدافع عن الحقوق المدنية والمناهض للعنصرية) .. خاصة وقد اتضح تصميم اليمين على أن يجعل من معركة الغاء قانون العمل الإيجابى واحدة من أبرز معارك سباق انتخابات الرئاسة المقبلة انتخابات ١٩٩٦.

وبعد تردد استمر منذ فوز الجمهوريين بالأغلبية فى انتخابات نوفمبر ١٩٩٤ فى الكونجرس استقر رأي الرئيس كلينتون على الوقوف فى صف بقاء القانون باعتبار أن السود والأقليات الأخرى لايزالون يعانون من ظواهر التمييز ، وأنهم لم يعوضوا بعد رغم السنين الطويلة التى مضت منذ صدوره عن الظلم الذى حاق بهم قبل ذلك.

وقد اعتبرت الدوائر التقدمية فى المجتمع الأمريكى وقوف كلينتون بحزم إلى جانب القانون أى إلى جانب الحقوق المدنية للسود ، مؤشرا قويا على أنه ينوى عدم الرضوخ للاعتبارات الانتخابية على الرغم من الدلائل الواضحة على أن اليمين ينوى مهاجمته فى الحملة الانتخابية لتكتيل البيض ضده .. الأمر الذى يضمن لهم إذا نجحوا فعلا فى تكتيل البيض ضده - فى اسقاطه . وبالتالى استعادة الرئاسة للحزب الجمهورى واتجاهاته اليمينية . وهذا يكفل بالتالى سيطرة المحافظين على السلطة فى المجتمع الأمريكى بشقيها التنفيذي والتشريعى .

والمهم الآن أن موقف كلينتون والذى أعلنه بوضوح فى خطاب سياسى ألقاه أمام " هيئة المحفوظات القومية " يوم ١٩ يوليو الماضى - يجعل من الصعب على الجمهوريين ، وإن كانت لهم الأغلبية فى مجلس النواب والشيوخ - الغاء هذا القانون .. لأنه يتحتم عليهم عندئذ أن يضمنوا تأييد ثلثى أعضاء المجلسين للالغاء فى مواجهة معارضة من رئيس الجمهورية . والأهم من هذا أن معارضة كلينتون تتيح فسحة من الوقت لزعماء منظمات الحقوق المدنية لتكتيل قواها داخل الكونجرس وفى المجتمع الأمريكى على نطاق واسع لمقاومة حملة إلغاء هذا القانون .. خاصة وأن هناك إدراكا بأن الغاء هذا القانون لايمثل سوى معركة أولى فى طريق طويل يريد اليمين المحافظ أن ينتهى إلى اعادة الأوضاع العنصرية إلى مايشبه ماكانت عليه قبل كل الانجازات التى حققتها حركة الحقوق المدنية فى سنوات الخمسينات والستينات.

وجدير بالذكر أن الزعيم الأسود القس جيسى جاكسون كان قد هدد - خلال الأسابيع التى سبقت قرار كلنتون بدعم الابقاء على" قانون العمل الإيجابى" بأن يرشح نفسه للرئاسة ضد كلنتون ومن خارج الحزب الديمقراطى ، أى كمرشح مستقل ، إذا ماقرر كلينتون الرضوخ لابتزاز اليمين بالموافقة على الغاء القانون أو تعديله . وقد يكون من الصعب الآن التأكيد بما إذا كان تهديد جاكسون قد ساهم فى حمل كلنتون على اتخاذ موقف أكثر تقدمية عما كان كثيرون ينتظرون منه .. ولكن المهم فى الأمر أن تهديد جاكسون كان دليلا على درجة الخطورة التى ينظر بها السود إلى هذه الحملة على مكاسبهم ضد السياسة العنصرية.

وفى اليوم التالى لقرار كلينتون كتبت صحيفة " واشنطن بوست" - ذات الميول الليبرالية - تحليلا إخباريا قالت فيه أن الرئيس كلينتون قد قطع شوطا طويلا من التحرك نحو الوسط السياسى بأن احتضن بالكامل قانون العمل الإيجابى ، وركز بذلك - فى بؤرة حادة - خلافا أساسيا مع الجمهوريين كان قد ظن فى وقت أن باستطاعته أن يبقيه غائبا".

لقد بدأت اذن عملية استقطاب للقوى المتصارعة على الساحة الأمريكية " اقتصاديا واجتماعيا وعنصريا . ويبقى أن يتضح إذا كان قرار كلنتون بشأن قانون العمل الإيجابى يشكل اتجاها قرر انتهاجه من الآن حتى موعد انتخابات الرئاسة القادمة ، أم أنه يمكن أن يعود إلى استراتيجية التحرك نحو الوسط ، أى اتخاذ مواقف تظهره غير مستعد لمنازلة اليمين المحافظ ، وغير مستعد فى الوقت نفسه لاستمالة اليسار ، حتى بأكثر أنماطه ليبرالية.

والحقيقة أن الهجوم الضارى من جانب اليمين المحافظ على المكاسب التى حققتها حركة الحقوق المدنية من خلال نضال طويل ضد العبودية والتمييز العنصرى وضد العزل والاستغلال والتحقير بكافة أشكالها يأتى بعد انتكاسات خطيرة أصابت أوضاع السود (والأقليات الأخرى) فى المجتمع الأمريكى خلال السنوات العشرين الأخيرة .. وبصورة أكثر حدة منذ بداية الثمانينات ، وليس - كما قد نتصور - نتيجة حصول السود على امتيازات أو مكاسب تستفز مشاعر البيض أو حسدهم

لقد أصدر " صندوق القرن العشرين " - وهو مؤسسة بحثية تتبنى وتشرف على اصدار دراسات تحليلية فى قضايا السياسة الاقتصادية والاجتماعية والشئون الخارجية .. دون أن يكون لها " لون أيديولوجى" معين - دراسة لقيت اهتماما كبيرا فى كافة الدوائر الأمريكية المعنية بالمواجهات الراهنة فى المجتمع الأمريكى.

وعلى الرغم من أن المحور الرئيسى للدراسة يتناول تفاقم ظاهرة " الاختلال فى توزيع الثروة فى أمريكا" ..إلا أنها احتوت على معلومات على درجة كبيرة من الأهمية - بل الخطورة - عن البعد العنصرى لهذا التفاوت الخطير.

تكشف الدراسة عن الحقائق التالية .. بالأرقام:

*خلال سنوات الثمانينات حدث " تدهور واضح فى توزيع الثروة من الناحية عن وضع هو أصلا وضع غير مقبول ". فلقد بقى الدخل النسبى للأمريكيين الأفارقة (أى السود) عند مستوى ٦٠ بالمئة من دخل البيض من بداية الثمانينات إلى أخرها ، بينما "تدهور نصيب الغالبية العظمى من الأسر السوداء من الثروة ، بحيث أنه خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٩ كانت الأسرة **البيضاء المتوسطة فى المجتمع الأمريكى تملك ثروة تتجاوز ماتملكه الأسرة السوداء المتوسطة ١١ مرة . وأخطر من هذا أنه بحلول عام ١٩٩٠ زاد نصيب الأسرة البيضاء المتوسطة من الثروة وانخفض نصيب الأسرة السوداء المتوسطة لتصبح الأولى أكبر ٢٠ مرة من الثانية.**

* تدهورت أوضاع الأسر المتوسطة ودون المتوسطة من السود بحيث أن نسبة تربو **على الثلث منها لاتملك أى نصيب من الثروة على الاطلاق.** فى حين أن هذه النسبة فى حالة الأسر البيضاء واحدة بين كل ثمانية.

* إن الهوة النسبية فى الدخل بين الأسر السوداء والبيضاء بقيت كما فى عام ١٩٨٩ كما كانت فى عام ١٩٦٧.

* على الرغم من أنه حدثت زيادة من ٢٤ بالمئة إلى ٤٤ بالمئة فى نسبة الأسر غير البيضاء التى تملك مسكنها الخاص إلا أن هذه الزيادة حدثت فيما بين سنوات الأربعينات وسنوات السبعينات . ومنذ عام **١٩٧٠ لم تحدث أى زيادة فى نسبة الأسر غير البيضاء التى تملك مسكنا خاصا بها . وفى الفترة مابين ١٩٨٣ و١٩٨٩ حدث هبوط طفيف فى هذه النسبة من ٤٣٫٦ بالمئة إلى ٤٣٫٣ بالمئة.**

* خلال السنوات من السبعينات إلى الثمانينات ازداد التفاوت فى الدخول بين الأسر السوداء عنه بين الأسر البيضاء . وفى عام ١٩٨٩ **كان نصيب ٢٥ بالمئة من الأسر غير البيضاء من الثروة يعادل صفراً أو أقل (أى أنها مديونة) أما هذه النسبة بين الأسر البيضاء فكانت ١٢ بالمئة.**

ومعنى هذه الأرقام أن ازدياد التفاوت بين البيض وغير البيض بل ازدياد نسبة الفقراء بين غير البيض (أى جميع الأقليات وعلى رأسهم السود) لم يبلغ الحد الذى يكفى لإشباع نهم قطاع الأعمال الأمريكى إلى مزيد من الربح . ولهذا يقف بحماس مالى ومعنوى داعما تراب اليمين وشهوته داعيا إلى الغاء " قانون العمل الإيجابى" باعتباره عبئا على الاقتصاد الأمريكى (وهو التعبير الذى تختفى وراءه حقيقة أنه عبء على هدف تحقيق مزيد من الأرباح) وقيدا على قدرة الاقتصاد الأمريكى على المنافسة العالمية .. وقيدا - بالمثل - على مبدأ الاختيار وفقا للكفاءة.

والحديث عن القدرات والكفاءات يعنى باستمرار اعتناق الرأسمالية الأمريكية ومفكريها عقيدة تفوق الرجل الأبيض (العامل الأبيض والمهندس الأبيض ورجل الأعمال الأبيض) على الرجل الأسود.

ولايمكن أن تكون الصدفة وحدها هى التى أعادت النشاط الفكرى فى الفترة الأخيرة لأكثر أساتذة العلوم الانسانية الأمريكيين تأييدا لفكرة تفوق العنصر الأبيض ليخرجوا بعدد من الدراسات " العلمية" التى تؤكد صحة عقيدتهم ، وليشنوا بها هجوما لايقل دلالة عن " انفجار " أوكلاهوماسيتى" وتحركات " الميليشيات المسلحة التى تريد تأكيد تفوق البيض العنصرى.

فى العام الماضى كان أكثر الكتب مبيعا فى الأسواق الأمريكية كتابا لمؤلفين أمريكيين **هما تشارلز موراى وريتشارد هيرنستاين** بعنوان " منحنى الجرس" .. ويعيدان من فيه مجددا النظرية التى تذهب إلى أن مستوى ذكاء الرجل الأبيض هو قمة المنحنى الذى يتخذ شكل جرس موضوع على فوهته ، بينما مستويات ذكاء الأجناس الأخرى هى فى الأطراف السفلى للجرس.

والحقيقة أن نشر هذا الكتاب وانتشاره إلى حد أن مابيع منه خلال أربعة أشهر فقط من صدوره بلغ نحو نصف مليون نسخة فى بلد لايتجاوز توزيع الكتب" الأكاديمية فيه حدود الآلاف أو عشرات الآلاف على أقصى تقدير - كان دليلا أكيدا على أن الهجمة العنصرية متعددة الجبهات ، من الاقتصاد إلى الاجتماع إلى السياسة إلى الأيديولوجيا .. وكان بالقدر نفسه دليلا على أن الثقافة الأمريكية لم تستطع حتى الآن أن تستوعب ماسبقتها إلى استيعابه ثقافات الأمم الأخرى (حتى فى أوروبا التى تفتقد إلى نصيب من العنصرية) وهو أن مستوى الذكاء بين العناصر والأجناس والأعراق واحد ولاسبيل إلى التدليل العلمى الموضوعى على عكس ذلك.

لقد بدأ كتاب " منحنى الجرس" - الذى قوبل بما يستحقه من تفنيد وتسفيه واحتقار من الأوساط التقدمية- مساهمة فى برنامج الحزب الجمهورى الأمريكى المسمى " عقد مع أمريكا" يقدم الأساس النظرى لمحاولة تجريم السود وتبرير وضعهم فى المزارع مكبلين أو فى السجون داخل القهود الحديدية حيث تبقى أفواههم مغلقة ومعداتهم جائعة .. من أجل " أن تعود أمريكا إلى أحلى أيامها " حين كان السيد الأبيض يمارس سيطرته داخلها مطمئنا إلى أن أمريكا تمارس سيطرتها الخارجية . فلا خروج على القوانين الأمريكية فى الداخل أو فى الخارج.

وليس هذا بالتأكيد ماتريده غالبية الأمريكيين.

لكن متى كان ماتريده غالبية الأمريكيين هو الذى يتحقق؟

أن الشعب الأمريكى فى جموعه الواسعة وفى عمق وجدانه وعقله وتجاربه يعرف أن السياسات المتطرفة العنصرية التى يدعو اليها اليمين ليست سياسات آمنة ولاتحقق " الحلم الأمريكى ".. لكن النظام السياسى - الاقتصادى - الاجتماعى السائد ليس بيد هذه الجموع.

.. أو هو بالأحرى لايصبح فى يدها إلا فى ظروف استثنائية.

حين تقرر أنها لم تعد تطيق . فتخرج لتملى إرادتها.

فعلت هذا ضد حرب فيتنام.

وفعلته فى مواجهة فضيحة " ووتر جيت".

وفعلته عندما أسقطت بوش فى انتخابات ١٩٩٢ على الرغم من" الانتصار فى حرب الخليج".

والوضع الراهن .. الطبقى والعنصرى - يشبه اليوم فى كثير من جوانبه انتفاضات الحقوق المدنية قبل أربعين عاما.. والانتفاضة ضد حرب فيتنام قبل ٢٥ عاما . وهو مشحون بعناصرهما معا.

وغدا لناظره قريب.

رسول حمزاتوف :

الشعر والموقف

"قد يبدل المرء قبعته .. لكن .. ليس رأسه"

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

«رسول حمزاتوف» جزء من رحلة طويلة استغرقت شهراً قمت بها إلى داغستان ثم إلى الجبال الشيشانية حيث التقيت بالمقاتلين وعشت معهم أياماً فى القرى . فيما بعد- عندما عدت إلى موسكو-أحسست بالانهاك من رحلة استمرت شهراً كاملاً ،تخللتها لحظات من التوتر تحت رحمة الطائرات التى كانت تلقى بحمولتها فوق القرى والبيوت غير البعيدة. وشعرت أننى قد سلمت قسما كبيرا من نفسى لذلك الترقب القلق الممض لاحتمال أن تنتهى الحياة فى لحظة ومضية. شئ واحد كان يعيد إلى نفسى شعور الطمأنينة بل والسعادة : ذلك هو لقائى مع الشاعر رسول حمزاتوف. ولم يكن مصدر تلك السعادة أن حمزاتوف شاعر معروف على مستوى العالم، لأنى عادة ما أتجنب المشاهير وأعتبر أن الشهرة ليست دوما صنواً لقيمة انسانية حقيقية . لكن مصدر سعادتى كان شخص حمزاتوف نفسه، الإنسانى البسيط،الذى يشيع الدفء فى قلوب من حوله .ولا يمثل حمزاتوف قيمة أدبية وإنسانية كبرى فحسب لكنه أيضا يمثل موقفا واضحا من التحولات التى جرت فى روسيا . ومن هنا قد تكون أهميته ، وأهمية الحوار الذى يدلى به لمجلة اليسار.

« يمكن للإنسان أن يبدل قبعته وفقا لحالة الطقس ، لكن لا يمكنه أن يبدل رأسه» إن عبارة رسول حمزاتوف هذه تنطبق أكثر ما تنطبق على حمزاتوف نفسه، الذى رفض أن يبدل رأسه فى زمن قال عنه أنه «مرحلة من جرية الجوع والوحشية أصبحت فيها أسعار الطعام أغلى من البشر».

وحمزاتوف -الذى يمثل قيمة أدبية عالمية ضخمة-رجل جبالى بسيط ، يشبه أى فلاح ساذج من أية قرية فى مصر، هبط من الجبال أول مرة إلى المدينة«محج قلعة» عام ١٩٢٧ وبين جنبيه قيم اختفت من العالم- ليس فقط لأنها موج من نهر الخير- ولكن لأنها أيضا قيم من عالم اختفى فى زمننا المعاصر . عالم الرجال الجبليين الذين ينتمون لعشائر وقبائل الرصاص والكرامة لديها أعز من جرعة الماء والخبز . قبائل تؤمن بأن الرجال يولدون على مهرات الجهاد، وهى وسادتهم وهى مضجعهم، ويعيشون فرسانا؛ إما فوق الخيل فى المعارك، أو تحت الثرى، ولذلك فإن عالم الشعوب الجبلية التى ينتمى إليها حمزاتوف محمل برموز الشجاعة والأساطير كالسيف والخنجر والألوان الزاهية . ولست هنا بصدد استعراض المسيرة الأدبية للشاعر العظيم لكنى أكتفى بالإشارة إلى أن أول ديوان له «الحب الحار والكراهية الحارقة»قد صدر عام ١٩٤٧ حينما كان حمزاتوف فى الرابعة والعشرين.

كان لقائى به فى بيته فى«محج قلعة» عاصمة داغستان . وكانت زوجته فاطمات قد وضعت على المائدة أطباقا ساخنة من الأكلة الداغستانية الشعبية «خينكال» ،لكن حمزاتوف الذى بلغ الثانية والسبعين من عمره، لم يعد يأكل كثيرا ،كان فقط يمد يده من وقت لآخر ليشجعنى على الأكل بينما تتوالى حفيداته من حوله . أما هو فكان يبدو مثل تمساح ضخم كبير كف عن الحركة النشيطة، لكن عقله ما زال يقظاً ، وقلبه مفعما بالمشاعر ،وكان أبلغ دليل على حيويته الإنسانية أنه ما زال يكتب الشعر ، ويقوله كل لحظة وما زال قادراً على اهداء زوجته فاطمات قصيدة رائعة كتلك التى يقول فيها :«لهست أول مرة تسألهنى فيها فأقول لك : ليس هنا ذنبى:

ليس ذنبى أن هناك آلاف النساء الأخريات

وأنت واحدة..

لكنى معك أنت وحدك

أخون كل نساء العالم اللواتى ولدن تحت

ضوء القمر.

وكنت -فيما مضى- ألتقى بحمزاتوف فى موسكو فى شقته بشارع جوركى لكنه بعد التحولات الأخيرة عاد إلى موطنه داغستان واستقر هناك. وعندما سألته لماذا كف عن التردد على موسكو- قال: ولقد كنت أشعر من قبل أن موسكو وطنى مثلها مثل محج القلعة ،ومع ذلك كنت اذا زرتها لأسبوع أحس بحنين لبلادى ،ويلح على شعور بأن الشعر بدون وطن مثل طائر بلا عش وأذكر شعراء كثيرين طوى النسيان قصائدهم فماتت ، مثلما تموت العصافير التى يطاردها الناس أحيانا ولا يمنحونها فرصة الهبوط وملامسة الأرض، فتظل تطير وتحلق بلا نهاية حتى تموت . الشعر أيضا يموت من دون أرض ووطن.

وأقول له: لقد عاصرت مرحلتين : العهد السوفيتى ،وعهد الرأسمالية كيف تبدو لك التحولات التى تمت؟.

يقول : لقد حاربت السلطة السوفيتية التمايز القومى ، وأرادت أن تقيم بالقوة شعبا واحدا ،فهل تكون الشجرة أجمل إذا أنت قطعت فروعها المختلفة؟ ،وهل تكون السماء أجمل إذا أنت لملمت نجومها فى نجمة واحدة كبيرة؟ -ولا شك أن الشمولية قد قضت على الكثير ، ولا شك أن للنظام السوفيتى أخطاء كثيرة . ولكن ما الذى أعقب الانهيارات الكبرى التى تمت؟ .لقد اختلفت صورة بلادنا وظهر لدينا ما يسمونه بالسوق التى أصبح فيها كل شئ يباع ويشترى . وأصبح من الممكن شراء كل شئ فى روسيا : الضمير والبطولة ، الموهبة والجمال النساء والأطفال ، الشعر والموسيقى ، الأرض والأمومة أحيانا .ما الذى منحنا إياه جورباتشوف ويلتسين بدلا من بريجنيف وتشيرنينكو؟ إننا نعيش مرحلة وحشية تتحالف فيها السلطة مع رجال الأعمال والبنوك والمجرمين ،ولا شئ عدا ذلك . لقد قادتنا البيريسترويكا إلى الانهيار الكامل . وقد وقفت ضد تفكيك الاتحاد السوفيتى .وكنت أتخيل أن ثمة مخرجا آخر للأخطاء ،لكن ليس الانهيار . إننى أودع زمنا وأستقبل زمنا جديداً . وأزن كل المكاسب والخسائر . ولكنى لا أوافق على تحويل كل ما هو أخضر إلى أصفر وأسود. فقد سحت الثورة الاشتراكية إلى أهداف نبيلة . لكن ما الذى تسعى روسيا إليه الآن؟ لقد حول الوضع الحالى الأقدام إلى رؤوس ، وجعل من الرؤوس أقداما .وشرع يطير كل من ولد ليزحف ، بينما يزحف كل من ولد ليطير ،وبدلا من «العلنية ،و «الديمقراطية» هبط علينا نظام استغلالى وحشى ، حرية الإنسان الوحيدة فيه أن يجوع.

ولم تكن أوضاع بلادنا سيئة ومهينة إلى هذه الدرجة أبدا ،وحتى سنوات الحرب ضد الفاشية، لقد انطوت صفحة الاشتراكية والشمولية . لكن السوق والديمقراطية لم تجلبا لنا شيئا حسنا . كل شئ يباع .. نعم . لكن الالهام والابداع لا يباع . تباع فقط المطبوعات . ولم تظهر -منذ ظهور البيريسترويكا حتى الآن- أية أعمال ذات قيمة، لا رواية ولا قصة ولا قصيدة ولا مسرحية لكاتب كبير.لقد نشروا الأعمال التى كانت محظورة من قبل فحسب ، لكن لا شئ جديد . أصبحت بلادنا بلدين وبعضنا أمسى يعانى من فرط الشبع ،وبعضنا يعانى من فرط الجوع.الشبعى لا وقت لديهم للشعر، والجوعى لا يحتاجونه .كانوا فيما مضى يشتكون من الرقابة والمصادرة والملاحقة ،والآن لم تعد هناك رقابة . لكن الكتب لا تصل للقارئ .لأنها ببساطة لا تنشر .كانوا يصادرون فيما مضى كتابين أو ثلاثة كتب. الآن القى القبض على الأدب كله .فليس هناك ورق للطباعة والنشر ، أو ليس هناك مطابع ، أو ليس هناك قارئ .كان العالم فيما مضى يثور ثورة لا تحد لأن الرقابة صادرت كتابا لباسترناك ، أو منعت نشر ديوان لآنا أخماتوفا ،الآن لم يعد من شئ محظور ،لكن شيئا لم يعد يصدر .وعندما احتفلت روسيا بالذكرى الثالثة والمائة والخمسين لميلاد بوشكين فإن الدولة لم تعد طباعة أعماله بهذه المناسبة ، يقولون :«ليس هناك ورق» ولكن ما أن يكتب عمدة بطرسبورج ذكرياته السياسية حتى يظهر الورق.

خلال ذلك تحلق رجال يمارسون السياسة وكأنها اللعب فوق الحبال ، يستديرون لليمين تارة ولليسار تارة أخرى لكى لا يسقطوا من فوق الحبل، لأنهم إذا مشوا باستقامة فسيقعون على الفور.وقد بدل الكثيرون من مواقفهم وحياتهم .وربما يمكن للإنسان أن يبدل قبعته وفقا لحالة الطقس،لكن الإنسان لا يستطيع أن يبدل رأسه. إن الكثيرين يتهموننى الآن بأننى كنت قريبا من السلطة السوفيتية .بينما السؤال الحقيقى هو: هل كنت شاعرا موهوبا أم لا؟ هل كنت أدافع عن المظلومين والضعفاء أم لا؟.لقد إنتخبت عضوا فى مجلس السوفييت الأعلى لكنى كنت أكتب- على أوراق مجلس السوفييت- قصائدى فى الحب ،والوطن ،والزمن، وقد حضرت جلسات كثيرة لمجلس السوفييت ، لكن جلسة واحدة علقت بذاكرتى :عندما طار سنونو من الخارج عبر إحدى النوافذ إلى قاعة قصر الكرملين ،فتهللت وجوهنا كلنا ،كان كأنه يقول لنا جميعا ،ولقد حل الربيع ،بينما أنتم هنا تثرثرون .ويبدو أن السعادة التى تسعى إليها البشرية ما زالت بعيدة، وما زال على البشرية أن تنشدها».

كان ذلك حديث متصل من حمزاتوف ،تخلله تعليق أو كلمة عابرة منى .

ولم أكن أرد أن أقاطعه ،لأنى أحب الانصات إليه.ولأنى كنت أحس أن ذلك الشاعر العظيم يبوح بما فى نفسه .وعندما رفعت زوجته فاطمات أطباق الطعام من فوق المنضدة ووضعت أقداح الشاى ، أعاد حمزاتوف على قراءة إحدى قصائده البديعة بصوته الأجش كأنما يختتم الحديث وهو يرمى بصره للاشئ:

«أتوق أن أرى وجهك .. أين أنت يا سعادتى؟

أنا فى القمم التى لم ترق نحوها ، خطاك بعد.

ها أنا فوق الذرى .فأين أنت يا محبوبتى!

أنا فى أغنيات ما نظمت منها أى بيت.

فأين أنت ؟ إننى أهدى إليك ما نظمت؟

أنا فى الأمام .. فالحق بى إذا استطعت».

يذكر الداغستانيون لحمزاتوف قوله لرئيس الجمهورية الحالى -محمد على محمودف- بعد خلاف بينهما : «الرؤساء يأتون ويذهبون ، أما الشعراء فإنهم باقون، لأن أحدا لا يعين الشعر ولا يفصله» .وعندما يتجول حمزاتوف فى الشوارع المجاورة لبيته مع حفيدته ،ينحنى كل عابر طريق رأسه له بحب وإعجاب صادرين من صميم القلب .ومع ذلك فقد ترك حمزاتوف فى النفس انطباعا بأنه يعيش وحدته، لكنه ليس وحده فى تلك الوحدة ،ولا وحده فى تطلعه إلى تلك السعادة الإنسانية التى يتوق الكثيرون معه للحاق بها هناك فوق الذرى، ثم هناك فى الأغنيات ،ثم هناك بعيدا فى الأمام.

بعد اتهامات «درشبيجل» للمخابرات الألمانية محكمة ألمانية تؤكد تورط الأجهزة

كيف أشعلت المخابرات النار وتظاهرت بإطفائها!

نبيل يعقوب

رسالة برلين

أصدرت محكمة ألمانية فى ميونيخ حكمها فى القضية المعروفة باسم قضية البلوتونيوم «بعد أن كانت الجهات الرسمية تنكر الاتهامات التى كشفت عنها الأسبوعية السياسية (درشبيجل) منذ العاشر من أبريل وأطلقت عليها «أكبر فضيحة للمخابرات الألمانية» جاء حكم المحكمة ليتحدث صراحة عن تورط الأجهزة وتدبيرها لعملية تهريب البلوتونيوم من موسكو إلى ميونيخ وقد شغلت القضية الرأى العام والسياسة والبوندستاغ الذى شكل لجنة تحقيق برلمانية ، الاتهامات التى وجهتها المجلة للأجهزة الأمنية الألمانية بالنصب والاحتيال وخداع الالمان والعالم فى ما ادعته هذه الأجهزة العام الماضى عن تجارة البلوتونيوم المهرب من روسيا إلى ألمانيا ، هذه الاتهامات عززها حكم المحكمة الذى تحدث عن استفزاز بوليسى كلاسيكى «لان الذين تقدموا كمشترين للبلوتونيوم والوسطاء كانوا جميعا من عملاء الأجهزة» وسيناريو العملية كلها وضعته ذات الاجهزة ولكن المحكمة اكتفت بتوقيع عقوبات خفيفة (من ٣ إلى ٤ سنوات على المهربين الثلاثة) «ولم تعاقب المخططين للعملية التى وصفتها در شبيجل بانها «عملية احتيال كبرى من اخراج وتنفيذ المخابرات الألمانية BND . والحكم يعيد إلى الذاكرة الضجة الكبرى التى آثارها الاعلام الالمانى فى صيف العام عن تهريب البلوتونيوم الروسى إلى المانيا .

ومحور القضية هو احداث يوم ٧ اغسطس من العام الماضى عندما هبطت طائرة لوفتهانزا الالمانية فى مطار ميونيخ قادمة من موسكو وكان فى انتظارها رجال المخابرات والمكتب الاتحادى لمكافحة الجرائم ليلقوا القبض على أحد ركابها ومن كان ينتظره «ويعثروا فى حقيبته على خزانة اسطوانية من الرصاص بها كمية من البلوتونيوم والبلوتونيوم الذى تردد أسمه بكثافة لم تحدث من قبل عندما أصبح «بطل» النشرات الإخبارية هو عنصر كيمياوى مشع يتم انتاجه فى المفاعلات النووية ويمكن أن يستخدم لانتاج القنابل النووية ، وفضلا عن ذلك يعد البلوتونيوم واحدا من أخطر المواد السامة بسبب نشاطه الإشعاعى وميله للترسب فى العظام.

هل كان التهريب النووى مجرد أكذوبة؟

كان موضوع تهريب البلوتونيوم إلى ألمانيا سببا فى توتر العلاقات الالمانية الروسية فى الخريف الماضى اذ أتهم الالمان روسيا بأنها لا تملك سيطرة محكمة على منشأتها النووية مما يسمح بوصول المادة النووية المشعة للارهابيين والمغامرين ولدول متطرفة! وقد شغل الأمر قيادات حلف الاطلسى «وكان موضوع رسائل متبادلة بين كول وكلينتون من جهة «وكول ويلتسن من جهة ثانية.

بناء على إصرار الحكومة الالمانية تم توقيع اتفاقية المانية روسية لمكافحة التهريب النووى «وكانت المانيا قد هددت بوقف مساعداتها الاقتصادية لروسيا ، ووصل الأمر لان تطالب أمريكا وألمانيا روسيا بأن تشركهما فى الإشراف على المنشآت النووية.

معنى ما كتبته در شبيجل أن المخابرات الالمانية قد خدعت حكومة وشعب المانيا ، كما خدعت امريكا بل والعالم كله ، وقد طالبت احزاب المعارضة واصوات عديدة فى الإعلام الوزير شميدباور منسق أجهزة المخابرات بتقديم استقالته ومعه كل كبار المسئولين الذين شاركوه فى «اخراج العملية».

كتبت در شبيجل : ان أكبر عملية تهريب للبلوتونيوم فى العالم حتى الآن تمت بناء على سيناريو خبيث من وضع المخابرات الالمانية بى . أن . دى BND وكانت القصة القنبلة عبارة عن قنبلة من الاحتيال، وأحد أكبر العمليات المغامرة التى دبرتها المخابرات الالمانية فى تاريخها الذى يقارب الاربعين عاما.

والاسم السرى لعملية البلوتونيوم التى دبرتها المخابرات الالمانية كان «عملية هاديس» وهاديس هو اسم اله العالم السفلى فى الأساطير اليونانية! وكان الهدف إثبات أن الخطر الجديد الرهيب هو أمر حقيقى وان مصدره الشرق وتستطرد در شبيجل: ولكى يتبين العالم كله كيف اصبحت الترسانات النووية للامبراطورية السوفيتية السابقة مليئة بالثقوب اخرجت المخابرات الالمانية عملية خداع هائلة بكل تحابيش افلام الرعب.

أضع يدى فى النار

أمام مؤتمر صحفى نفى الهر بورلر رئيس المخابرات (بى .إن .دى) أن تكون المخابرات دبرت وأخرجت العملية ولكن لوحظ أنه أضاف لتصريحاته أكثر من مرة عبارة «فى حدود علمى» ! .. وكانت در شبيجل قد كتبت أن رئيس المخابرات الذى كان خبيرا ماليا فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى قبل أن يعينه المستشار كول فى هذا المنصب قبل ٥

هيلموت كول

سنوات لم يحط علما بالموضوع .. بل انه قد أرسل يسأل ان كانت المخابرات قد لعبت دور مدبر عمل استفزازي .. وتتجه اصابع الاتهام بالاساس للهر شميدباور منسق اجهزة المخابرات الالمانية والذى واجه الاعلام فى العام الماضى مستنكرا الشكوك التى عبرت عنها الصحف واهتمت بها عدة تحقيقات تليفزيونية. وكان شميدباور قد رد وقتها على السؤال حول الدور الذى تلعبه المخابرات الالمانية فى هذه العمليات قائلا: « اضع يدى فى النار مؤكداً أن بى. إن . دى لم تتقدم كطالب لشراء المادة النووية المعروضة بشكل غير شرعى. لقد اصدرت تعليماتى التى تمنع الاجهزة من هذا » ومن جهة أخرى صرح السيد روبرت جانزيل أحد قادة الحزب الاشتراكى الديمقراطى المعارض وعضو لجنة التحقيق البرلمانية أن من المؤكد الآن أن الحكومة الألمانية والناطقين باسم المخابرات قد كذبوا فى أمور ثلاثة أدلوا بها وهى القول بأنهم يعرفون مصدر البلوتونيوم المهرب ، وانهم يعرفون المرسل إليه ، وانهم لم يكونوا يعرفون أنه سينقل على طائرة لوفتهانزا (١٩-٤) هذا التصريح تأكدت صحته الآن بعد صدور حكم المحكمة البافارية.

الروس يتهمون الألمان بتهريب البلوتونيوم إلى روسيا ثم استعادته "لضبطه" فى ميونخ!

المخابرات تبحث عن عدو لتبرير وجودها

ولعل أخطر ما كتبته در شبيجل هو اتهام المخابرات الألمانية بأنها لا تتورع عن اختراع قضايا لم تحدث لمجرد أن تبرر وجودها(!) : منذ أن ضاعت من المخابرات الالمانية مع انتهاء الكتلة الشرقية صور العدو إلى حد كبير أخذت مؤسسة بولاخ (مقر المخابرات الألمانية) والتى يعمل لحسابها ٦٣٠٠ جاسوس فى الخارج تبحث عن أسباب تبرر استمرار وجود جهازها . وأخذت الأقسام المختلفة تتصارع فيما بينها وأصبح الكل يشك فى الآخر . وانكشاف خدعة البلوتونيوم الآن له علاقة بالصراعات التنافسية الداخلية».

وكان فيرهويجن أحد قادة الحزب الاشتراكى الديمقراطى قد عبر عن شك على الصيف قائلا: «المسألة» رائحتها مدبرة وقال إنها جزء من الدعايات الانتخابية للحزب الحاكم بل وتوعد الحكومة بابلاغ الشرطة للتحقيق فى العملية .وكانت الضجة النووية قد جاءت مناسبة تماما للجو الذى يتمناه التحالف الحاكم قبل الدخول فى الجولة الأخيرة من جولات المعركة الانتخابية فى العام الماضى لما الشعور بالخطر ينشئ الحاجة للمزيد من الأمن ، وموضوع الأمن من الموضوعات المحببة على الدوام لحزبى الاتحاد الحاكمين CDU/CSU ويمثل أحد شعاراتها الرئيسية فى حملة الانتخابات .. ومطلب «اليد القوية» يكسب لهما أصوات فئات تعيش فى قلق بسبب التزايد الهائل للانشطة الإجرامية. أيضا تقديم مصدر للخطر آت من الشرق يتفق مع قوالب التفكير التقليدية التى سادت طول عهد الحرب الباردة ويتبع هذا السؤال: وما العمل مع روسيا التى تسيطر عليها الفوضى.

السؤال الذى غذى شكوك الاعلام وكان قد طرحه بعض المحللين السياسيين هو: هل يوجد فى ألمانيا من يحتاج إلى هذه المواد؟ هل يوجد سوق للبلوتونيوم؟ ومن المؤكد أن القنبلة النووية لا يستطيع صنعها هاو أو ارهابى . إذ يحتاج انتاجها إلى بنية صناعية متقدمة للغاية ، ومنذ البداية وضع البعض بصراحة علامات استفهام على عمليات التحرى السرية التى تمت والتى أدت لضبط المواد النووية، وكانت صحيفة TAZ اليومية قد كتبت تحت عنوان «وكالة المخابرات الاتحادية فى جولة شرائية» : ها هى الحالة الرابعة لتهريب البلوتونيوم تكتشف يومياً!

أخرى كان المشترون مرسلين من الهيئات الرسمية الألمانية «وجاءت تحقيقات در شبيجل الآن لتتهم الحكومة بأن كل العمليات كانت من تنظيم المخابرات مباشرة. الحكم الذي اصدرته محكمة في مقاطعة بافاريا جاء مؤكدا لان سوق البلوتونيوم المزعوم من اختراع الأجهزة الأمنية الألمانية واعتبر ما قامت به الأجهزة استفزازا بوليسيا كلاسيكيا».

ولمواجهة أية أخطار قد تنشأ بسبب احتمال تسرب مواد مشعة هناك العديد من الاتفاقات الدولية الاضافية التي ابرمت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لمنع انتشار المواد النووية، والمانيا بادرت بالحث على عقد مثل هذه الاتفاقات والتي تنظم تعاون أجهزة الأمن لمكافحة أي نشاط إجرامي في هذا الميدان «وهذا ما أخذه الروس على الطرف الالماني في الجدال الاعلامي الحاد في العام الماضي، اذ قالوا أن الاجهزة الالمانية لم تطلعهم على نتائج تحرياتها والفخاخ التي نصبتها في روسيا، وتعمدت أن تتآمر على حد قول الروس بنقل مثل هذه المادة على متن طائرات اللوفتهانزا المدنية «وكان كيريل سيدروف من هيئة مكافحة الجاسوسية في روسيا قد صرح قائلاً: إننا نلاحظ أن الهيئات الرسمية الألمانية ترقص بشكل متزايد على أنغام الذين يبثون الشائعات عن سوق سوداء للمادة النووية الروسية، ومن ناحية أخرى يجري خلق الطلب (على هذه المواد) في الأوساط الاجرامية.

وقد بادرت بلاد الغرب مجتمعة منذ زمن بإجراءات لضمان عدم تسرب المواد والأسرار النووية من روسيا. وهناك مركز علمي في روسيا تموله بلاد الغرب ومهمته الابقاء على علماء الذرة الروس في بلدهم عن طريق الدعم المالي وقد خصص الغرب لهذا الغرض نحو ٣٫٠ مليون دولار حتى الآن وقد تحدث في العام الماضي الأمريكي هلين شلايعز بصفته رئيس المركز أمام التليفزيون الألماني نافيا صحة الاتهامات الموجهة للروس اذ قال: «ان ترتيبات الأمن في معامل انتاج البلوتونيوم الروسية جيدة.. ومن الصعب أن يدخل غريب سواء كان أجنبيا أو روسيا إلى هذه المنشآت».

وبينما كادت الضجة الإعلامية وقتها توحي بأن القنابل النووية ملقاة على عرض الطريق يؤكد العلماء أن الكميات التي جرى «ضبطها» على خطورتها لا تصنع أي شئ ولا تشعل سيجارة! اذ لصنع قنبلة يحتاج الأمر إلى ٢٠ ضعف مجموع الكميات التي «ضبطت» أي ما لا يقل عن ٦ كم من المادة المذكورة وهذا الحد الأدنى الذي يمكن من صنع قنبلة نووية يسمى «الكتلة الحرجة».

ولكن خطر البلوتونيوم لا يعود فقط لاستخدامه في صنع الأسلحة النووية، إذ قد يتسبب تسربه إلى الرئة في الإصابة بمرض السرطان، كما أنه يتسبب في إصابة العضلات بالشلل.

والمانيا ذاتها تنتج بلوتونيوم في محطات الطاقة النووية العديدة التي تعمل على أرضها «ومجموع ما انتجته حسب قول البرنامج التليفزيوني المذكور كان يكفي لإنتاج آلاف القنابل النووية. وترسل ألمانيا كميات البلوتونيوم إلى فرنسا وهولندا وتحتفظ بجزء منها، ويتعرض الإعلام الألماني بكثرة للمشاكل المترتبة على تخزين النفايات النووية، ولا يكاد يمر أسبوع دون أن يتظاهر المواطنون ضد تخزين هذه النفايات في اقاليمهم مهما كانت اجراءات الحرص التي تعلن الحكومة عن اتخاذها.

واكتشاف البلوتونيوم المهرب ليس مسألة سهلة. وقد قدم التليفزيون الألماني في العام الماضي تجربة علمية بينت أن البلوتونيوم يبث أشعة الفا، ومجال اشعاعها لا يتعدى الخمس سنتيمترات، بل ان ورقة جريدة عادية تلف المادة تمنع خروج الاشعاع، لهذا يشك العارفون في الادعاءات الحكومية الأشبه بالدعايات عن قدرتها على الكشف عن البلوتونيوم في المطارات.

من أشعل الحريق؟

وقد أدت تصريحات جريجوري كاروف الناطق باسم وزارة الطاقة النووية الروسية إلى زيادة التوتر. وقد اتهم المخابرات الألمانية بتدبير العملية من الفها إلى يائها. وقال أنه يرجح أن البلوتونيوم تم إحضاره إلى موسكو من ألمانيا على نفس الطائرة ثم أعيد إلى ميونيخ ليتم ضبطه في المطار!.

قال كاوروف أن هناك بلوتونيوم عثر عليه في ألمانيا قبل أن تظهر عملية طائرة اللوفتهانزا، وأن الرئيس يلتسين قد أصدر تعليماته بتشديد الرقابة على أماكن حفظ البلوتونيوم بعد أن توجه إليه المستشار كول برسالة بهذا الصدد، وقال أن البلوتونيوم الذي نقلته اللوفتهانزا ليس روسي الصنع، وأن الأمر كان عملية استفزاز مدبرة، وردا على سؤال التليفزيون الألماني: ولأي غرض؟ قال لأنه سرعان ما ارتفعت بعدها أصوات في أوروبا وأمريكا تطالب بفرض رقابة دولية على المنشآت النووية الروسية.. وربما كان هذا أحد الأهداف»

ممثلو الحكومة الألمانية كذبوا تصريحات كاوروف وبدأت بعدها معركة تليفزيونية من نوع فريد «اذ جاء برنامج بثته القناة الثانية بما يسند أقوال ممثلي الحكومة الألمانية خاصة ادعاء ان المعهد النووي الأوروبي قد توصل إلى أن العينات المضبوطة من انتاج مفاعلات روسية، وسرعان ما تلاه بعد يومين فقط برنامج مونيتور الشهير في القناة الأولى ليجري حديثا مع رئيس المعهد النووي الأوروبي ليكذب بنفسه الخبر السابق ويؤكد أن نتيجة التحليل لم يذكر فيها أن منشأ البلوتونيوم روسي «وفي ندوة تليفزيونية أخرى صرح النائب البرلماني روبرت جانزل ممثل الحزب الاجتماعي الديمقراطي، بأنه رغم انتقاداته للحكومة الألمانية، إلا أنه غير مستعد لان يصدق الاتهام الروسي والذي لو صح سيعني أن الحكومة الألمانية قد خرقت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية. وطالب الحكومة الألمانية ان ترد بسرعة لخطورة الأمر خاصة وأن العالم كان يناقش في هيئة الأمم المتحدة تمديد المعاهدة في تلك الأيام بالتحديد. وقال جانزل أن المخابرات مهمتها أن تأتي بالأخبار وليس أن تنظم عمليات أو أن تزاول التجارة في المواد النووية. وقال إن الأمر يمثل في النهاية فضيحة كبيرة في مجال السياسة الخارجية.

ولا يستبعد المراقبون أن يخلي عدد من المسئولين كراسيهم بأثر الفضيحة المثارة، وربما يتبين أن من حفر حفرة لجاره يمكن أن يسقط فيها.. ولكن على أي حال «في المانيا هذا هو الطريق المطروق لتجديد شغل المناصب، انتظار ارتكاب فضيحة ليذهب المسئول القديم ويأتي الجديد.

وقد أتت الفضيحة بتوتر اضافي في العلاقات الألمانية الروسية وخبر فتح ملفات الجاسوسية ونية طرد الجواسيس كما أذيع هنا مجرد مؤشر على أن ترسانات الحرب الباردة معبئة وجاهزة، الفرق ان اجراءات طرد روس كانت من اختصاص الامريكان والبريطانيين والفرنسيين، الألمان كانوا يتصرفون بحرص أكثر مع الجار الكبير في الماضي..

رجل مخابرات الماني وصفته در شبيجل بأنه من العارفين بالأمور علق على نوايا الأجهزة الالمانية قائلا: أنهم يريدون كسب الحرب الباردة بعد أن انتهت تماماً المخابرات الألمانية، وصرح كارل هاينز هو رنهوز أحد كبار مسئولي الحزب (المسيحي الديمقراطي) الحاكم في مجال السياسة الخارجية بان عملية المخابرات ستحول العلاقات الالمانية الروسية الى ثلج متجمد.

ولكن الأمر لم يتوقف عند احتدام النزاع بين المانيا وروسيا بل تعداه لاتهامات موجهة للحكومة الالمانية واجزتها بانها تتلاعب بحياة وصحة المواطنين كما حدث في نقل البلوتونيوم على طائرة ركاب عادية مما يمثل مغامرة بحياة المواطنين الذين لا علم لهم بالخطر المصاحب لرحلتهم «وانضم العاملون في شركة الطيران الألمانية للمحتجين «وقد رفع الفرع الألماني لمنظمة الأطباء ضد الحرب النووية دعوى ضد الحكومة الالمانية لتعريضها حياة مواطنين للخطر.

"On veut qu'elles sortent, toutes, maintenant!"

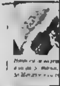

Au moment d'écrire cette page, nous nous sommes dit, voilà très exactement deux ans, dans ce numéro de printemps que nous engagions cette campagne pour la libération des Palestiniennes de la prison d'Hasharon. Il n'est pas commun pour un magazine de maintenir avec autant de persévérance une campagne de solidarité. De très nombreuses lectrices continuent d'écrire aux pri...
Un bébé, des enfants, des adolescentes, des femmes malades, des mères de familles sont maintenues en prison
C'est inacceptable. Continuons !

Elles sont mineures

Nahla El-Fatah, 19 ans, arrêtée le 11 avril 1994.

Elles sont malades

May El-Ghasin, 23 ans, arrêtée le 15 juin 91
Condamnée à perpétuité

Libération prévue le 7 mars 2006

Ce dessin nous a été adressé par Hana Keller, présidente de l'Association israélienne pour la libération des prisonnières palestiniennes. Il est l'œuvre d'Alai El Zaphir

Suite de notre

خمسون عاماً على اتحاد المرأة الفرنسى . . الحصاد

احتفل اتحاد النساء الفرنسى بمرور خمسين عاما على تأسيسه، الاحتفال عقد فى أحد أطراف باريس وجمع أكثر من ثلاثة آلاف شخص ، كان اللقاء فرصة لتقييم مسيرة المرأة الفرنسية .. المرأة العاملة ، المرأة الأم والزوجة ، المرأة كامرأة . أين هى اليوم؟ وماهو موقعها على الخريطة السياسية والاجتماعية الى أين وصلت الحركة النسائية فى فرنسا؟

على هامش الاحتفال ، التقت اليسار مع السيدة أرتسعين روناى ، سكرتير عام الاتحاد ورئيسة تحرير مجلة " كلارا ماجازين " الناطقة باسمه.

منذ البداية تؤكد روناى على عالمية وضع المرأة: " مايحدث هنا ليس بمعزل عما يحدث فى العالم عندما نادت المرأة الأمريكية بسن قانون معاقبة الابتزاز الجنسى فى العمل، اكتسبت المرأة فى فرنسا قانونا مماثلا وعندما

رسالة باريس

ضربت يد الأصولية المرأة الجزائرية ، نشطت الدعاوى المحافظة فى فرنسا وتهدد اليوم كل ماإكتسبناه على مدار سنوات وسنوات.

المرأة الفرنسية اليوم فى مفترق الطرق ، لاشك هناك بعض المكاسب التى تحققت . أولا ، نسبة المرأة العاملة ، فهى تشكل حاليا ٣٢٪ من مجموع العاملين بالوظائف العليا

والفتيات يظهرن تفوقا واضحا فى مختلف المراحل الدراسية ٥٥٪ من طلبة الجامعات هن من الفتيات".

الحقيقة .. وراء الأرقام

" لكن ، لايجب أن تخدعنا هذه الأرقام ، فهى تخفى وراءها تمييزا واضحا وانحيازا للرجل لم ينجح التقدم فى إزالته ، هل تتصورى أنه إلى اليوم ، وفى دولة مثل فرنسا ، لايزال هناك فارق بين أجر المرأة وأجر الرجل عن نفس العمل وبنفس المؤهلات؟ والفارق كبير يصل إلى ٣٠٪ بدعوى أن إنتاجية الرجل أعلى والبطالة أول ماتصيب تصيب المرأة وبأكثر من الرجل، الإحصائيات تقول إن ٦٨٪ من العاطلين هن من النساء . والفقر أيضاً يصيب المرأة بشكل أوضح خاصة مع ارتفاع نسبة الطلاق فى المجتمع وانتشار

ظاهرة الأسرة ذات العائل الواحد" . ففى أغلب الأحوال تحتفظ المرأة بالأطفال وتتحمل بذلك وحدها أعباء الأسرة.

والبطالة والفقر يؤديان إلى ما نعانيه اليوم من عنصرية وعنف ويشحنان معارضى حرية المرأة حججا قوية.

لنأخذ مثلا هذه الدعوة لعودة المرأة إلى المنزل تحت مسميات مختلفة . أحيانا بشكل سافر تحت دعوى توفير أماكن عمل للرجل . وأحيانا أخرى تأخذ أشكالا مستترة كالمقترحات " مرتب أمومة" التى تحاول الحكومة تعميمه . أو العمل لنصف الوقت أو إجازات رعاية الأطفال والتى كثيرا ماتجد المرأة نفسها بعد انتهائها مفصولة من عملها وكلها أشكال لإبعاد المرأة من العمل العام نرفضها كاتحاد ونقاومها بشدة **وكأن على المرأة أن تدفع دائما ضريبة سياسات اجتماعية واقتصادية عامة وأشمل.**

نحن نرى أن واجب الدولة هو توفير كل السبل لتهيئة الظروف الملائمة لكى تقوم المرأة بأدوارها المتعددة دون تقصير فى أى منها لإعادتها للمنزل.فهو حق لها تكتمل به شخصيتها واستقلالها.

وتراجع المرأة على الساحة السياسية هو أحد مظاهر تراجع وضعية المرأة بشكل عام. المرأة الفرنسية اليوم للأسف بعيدة ومستبعدة . ونحن نطالب بتخصيص نسبة مئوية لتمثيل المرأة فى كافة المستويات ومافعله الرئيس شيراك بتعيينه اثنتى عشرة وزيرة ليس إلا من قبيل ذر الرماد فى العيون وتجميل لصورة حكومة اليمين الجديدة ذات المواقف المعروفة والمضادة لمكتسبات المرأة. والدليل على ذلك أن ترتيب أول وزيرة امرأة يأتى فى المرتبة الخامسة عشرة من بين الوزراء والوزيرة المعينة لشؤون العائلة تربطها علاقات قوية باليمين الدينى وتصريحاتها لاتضع مجالا للشك فى اتجاهاتها المحافظة والتى نعتبرها نحن تهديدا لنا. لذلك ، نحن نطالب بالغائها . **اليمين الحاكم يهدد مكاسب خمسين عاما كاملة. التراجع بدأ فعليا مع حكومة بلادير عندما ألغى منصب وزير الدولة لشئون المرأة ليحل محلها "إدارة شؤون المرأة" التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والصحة"**

تنوع الحساسيات السياسية

ويعود بنا الحديث إلى الوراء مع نشأة الاتحاد. تقول السيدة روناى (لقد نشأ الاتحاد عام ١٩٤٥ فى ظل حركة المقاومة، كانت تراته ثلاث نساء ينتمين للجنة النسائية للمقاومة. السيدات الثلاث كن ينتمين لاتجاهات متنوعة : مسيحية واشتراكية وشيوعية ، وحتى الآن يحافظ الاتحاد على تنوع الحساسيات هنا داخله اليوم يضم بين صفوفه **٣٣ ألف امرأة كلهن متطوعات .**

فى البداية اتخذت المطالب طابعا اجتماعيا خالصا كحقوق المرأة بعد الطلاق ، حقها فى الاحتفاظ باسم عائلتها وعدم تغييره إلى اسم الزوج بعد الزواج ، كما كان يضم الطبقات الشعبية بالأساس ، اليوم ، هو مفتوح للجميع بشرط الايمان بمطالب المرأة ، هذا التنوع فى الأصول الاجتماعية وفى الحساسيات السياسية مصدر قوة للاتحاد لا إضعاف له فهو يعلى من مصداقيته لأنه يوفر له حرية حركة أكبر بعيدا عن أى تكتلات أو أحزاب بعينها ، لقد تعلمنا من أخطاء الماضى . **فلقد ارتبط الاتحاد طويلا بالحزب الشيوعى الفرنسى حتى صار وكأنه إحدى لجانه ومنذ عامين انعقد اجتماع هام لتقييم مسيرة الاتحاد فكانت الدعوة بضرورة فك هذا الارتباط وتوسيع قاعدة الاتحاد وهو ماتحقق بالفعل."**

الفلسطينيات..أخواتنا

" التضامن .. الأمل" تحت هذا الشعار كان اللقاء المخصص للتضامن مع المرأة فى الخارج . والمرأة الفلسطينية إحدى أهم القضايا التى يتبناها الاتحاد منذ نشأته . منذ عامين بدأت حملته المنظمة للافراج عن سجينات معتقل " عشرون" فى اسرائيل ، تشرح السيدة روناى أسلوب الاتحاد فى العمل :" حركتنا هى على النقيض من حركة وسائل الاعلام التقليدية ، فهى تقوم على الاستمرارية والمتابعة لاعلى السبق الصحفى . عندما بدأت حملة التضامن مع السجينات الفلسطينيات ، قمنا برحلتين إلى الأرض المحتلة ، ورغم رفض السلطات الإسرائيلية السماح لنا بزيارة سجن" عشرون" ، اندست مندوباتنا بين أهالى السجينات ، وكانت مغامرة خشية أن يكتشف الأمر فى أية لحظة. عند عودتنا ، أصدرنا عددا خاصا تحت شعار " اخواتنا الفلسطينيات ". وفيما بعد تقوم بنشر صور وقائمة أسماء المعتقلات فى كل عدد وفى كل مناسبة ، تنظم حملات لجمع التوقيعات نرسلها للسفارة الإسرائيلية وللحكومة هناك . وفى العدد التالى نتابع الموقف فننشر أخبار من تم الافراج عنهن وقائمة من لايزلن يعانين الاعتقال . الحملة عمرها اليوم عامان ولاتزال تابعها بالتنسيق مع المنظمات النسائية فى الأراضى المحتلة وبعض المنظمات الإسرائيلية المتضامنة معنا .

ومنذ عام بدأنا حملة أخرى للمطالبة بالإفراج عن ليلى زانا نائبة البرلمان التركى والمحكوم عليها بالسجن لمطالبتها الاعتراف بالأقلية الكردية . فى الثامن من كل شهر نتظاهر ونجمع التوقيعات ونقوم بإرسالها للسفارة التركية هنا فى باريس ، كما سافرت مندوباتنا لحضور محاكمة ليلى زانا فى أنقرة".

وتحية للمرأة الجزائرية

ومع كل تجمع يزداد الإعجاب بحركة المرأة الجزائرية . مامن تجمع إلا وتبهر الدهشة بقدرتها على تحريك مشاعر الحاضرين بخطاب يفهم مفاتيح العقلية الفرنسية ويجيد التحاور معها، ابتسامتها دائما أبدا حاضرة تحمل الأمل رغم كل الصعاب ، بنات الجيل الثانى رفعن شعار " **تأشيرة دخول تساوى حياة**" مطالبات بفتح أبواب الهجرة أمام من تتعرض حياته للخطر هناك. أما الاتحاد لقد كون لجنة خاصة من المحاميات عضواته يصاحبن الآتين الجدد فى كل إجراءات الإقامة وذلك بالتنسيق مع منظمة العفو الدولية والمصاحبة هى رحلة عناء شاقة بعد أن قيدت حكومة بلادير بقوانين الهجرة التى أصدرتها والمعروفة بقوانين باسكوا نسبة لوزير الداخلية السابق إقامة الأجانب إلى أبعد الحدود وجعلتها فى شبه المستحيل.

والدموع على ماراح لاتحجب ماتضفيه المرأة الجزائرية على كل لقاء من حرارة وشجاعة ينحنى أمامها الجميع ، تماما كأغنيات فرقة " كساهيلى" التى اخترقت بايقاعاتها العربية الاحتفال تغنى ضحايا الرصاص فى الجزائر . الفرقة مكونة من ثلاث فتيات ، ثلاث شقيقات يؤدين أغنيات تكتبها وتلحنها لهم بفطريتها وتلقائيتها الأم ، تلك الجزائرية التى لم تتلق يوما تعليما ما والتى هاجرت إلى فرنسا مع الأب العامل فى مصانع السيارات مثل الآلاف الذين هاجروا فى الخمسينيات ، بالعربية والبربرية حيت الفرقة الكتاب والصحفيين الذين سقطوا وتجاوب معها كل الحاضرين على اختلاف الثقافات واللغة.

وفى نهاية اليوم ، وعلى الرغم من جو المرح والود الذى ساد الاحتفال ، كان الانطباع العام هو المرارة والإحساس بالخطر ، وكانت لحظة صعود عيادة عباس مسئولة الاتحاد العام للنساء الفلسطينيات جنبا إلى جنب مع زازى مسعود المتحدثة باسم الجبهة الديمقراطية للنساء الجزائريات مع ممثلات سوريا وكمبوديا والأرجنتين وتركيا ، وثلاثين دولة لأكبر دليل على وعى المرأة فى كل مكان بأن الأيام القادمة تحمل لها من التحديات مايجعلها فى خط المواجهة الأول.

هموم شيراك في عيد الثورة" الأول"

د. مجدى عبد الحافظ

رسالة باريس

حرص جاك شيراك الرئيس الفرنسى المنتخب منذ البداية على أن يكون مختلفا عن سابقيه ، أخذ يتجاهل قواعد البروتوكول الصارمة التى طالما احترمها الرؤساء السابقون وظهر منذ اللحظة الأولى كرئيس شعبى بفضل اللقاء المباشر بالشعب دون وساطة أحد ، وكسر بعض العادات القديمة ومنها ذلك اللقاء السنوى للتليفزيون المرتقب فى عيد الثورة الفرنسية والذى حرص الرئيس السابق فرانسوا ميتران على أن يحمل للفرنسيين كل جديد فى توجهاته ورؤاه . لم يغير شيراك ولم يقاطع ذلك اللقاء السنوى ، إنما حرص على أن يعطيه طابعه وبصمته الجديدة . كان ميتران يحرص على أن يكون اللقاء مطولا وعلى الهواء مباشرة ، بينما حرص شيراك على ألا يزيد اللقاء على أربعين دقيقة وإن كان قد قبل أن يكون على الهواء ، وكان يحرص ميتران أيضا على ألا يزيد عدد الصحفيين الذين يستجوبونه عن اثنين على الأكثر ، إذ بدأ بصحفى واحد ، بينما حرص شيراك على إتساع القاعة لاستجوابه حتى صحفيا ملأوا القاعة ، والمناسبة تستحق فهذا هو عيد الثورة الأول فى عهد الرئيس الجديد ، وأحداث العالم الخارجية تتوالى خاصة فى البوسنة وموقف الرئيس شيراك يثير بعض التحفظ والقلق فى العالم الغربى بعد تطور الأحداث الدامية هناك ، ومازال موقفه باستئناف التجارب النووية الفرنسية فى المحيط الهادى يثير اشمئزازا وقلقا بالغا فى العالم أثر على الاحتفالات بالثورة الفرنسية فى السفارات الفرنسية فى القارات الخمس، ومازال يثير الحركات الدولية للسلام والدفاع عن البيئة ، وأيضا مازال الغموض يكتنف موقفه الحقيقى من الاتحاد الأوروبى والصياغة المطلوبة للكيان الأوروبى الموحد، وللعملة الأوروبية الموحدة ، مازال موقف شيراك أيضا لم يأخذ بعد أبعادا عملية للتضامن مع الدول الأفريقية ودول المغرب العربى والفرانكفونية فى العالم ، وهو ما كان يدعو إليه الديجوليون فى حملتهم الانتخابية الرئاسية المناصرة للرئيس الجديد.

وإذا كان الموقف العالمى يتسم بهذه الضبابية فالموقف الداخلى ليس بأحسن منه فتأثيرات وتداعيات هذه المواقف الخارجية تنعكس بشكل مباشر على الحياة السياسية الفرنسية ومواقف الأحزاب والنقابات وردود أفعالها، إضافة إلى المشاكل الأساسية التى مازال المجتمع الفرنسى يعانى منها ، إذ لم يلمس بعد تحسن ظاهر يفى بالوعود التى قطعها شيراك على نفسه أثناء حملته الانتخابية ، فالبطالة لم يطرأ عليها سوى بضع آلاف من الوظائف الجديدة فقط، ومازال التهميش يضرب فى أعماق المجتمع الفرنسى ، وتكتشف أخيرا بؤر للفساد فى الحزب الديجولى نفسه فيما يتصل بتوزيع الإسكان الشعبى وإثراء البعض على حساب أصحاب طلبات السكن الشعبى ، إضافة إلى فضيحة تمويل أنشطة الحزب والتى لم تنته بعد أصداؤها .

وبروز اليمين الفرنسى المتطرف عقب الانتخابات المحلية الماضية كقوة سياسية فى الحياة السياسية الفرنسية عمق من أزمة اليمين الفرنسى الذى يتزعمه الحزب الديجولى فوصول ثلاثة من العمد من اليمين المتطرف لمدن كبيرة بفرنسا فى سابقة خطيرة لم تحدث من قبل ضاعف من مسئوليات الإدارة الجديدة ، بل وأربك فى بعض الأحيان تصرفاتها ، وظهر هذا مثلا عندما تجاهل ممثل الدولة حضور جان مارى لوبن لإحدى الاحتفالات الرسمية فى مدينة طولون بدعوة من عمدتها الجديد للاحتفالات بالثورة.

هذه المشاكل وغيرها كانت هموما واضحة للرأى العام الفرنسى ومن ثم للرئيس جاك شيراك الذى استهل المقابلة والتى تمت فى قصر الإليزيه بأن هنأ وشكر كل الجنود الذين شاركوا فى عرض الصباح العسكرى (١٤

ليونيل جوسبان

جاك شيراك

يوليو) بالشانزليزيه " الذين أعطوا صورة طيبة لشباب فرنسا وللجيش الفرنسي". وحدد الرئيس شيراك بأنه يمكنه الإجابة على أسئلة الصحفيين التي ستلمس المشكلات الأساسية مثل " الشرخ الاجتماعي غير المقبول أخلاقيا والذي يضعف من أمتنا " أو الموقف في البوسنة" حيث تمارس البربرية أنشطتها على أبوابنا" أو على الأسئلة التي ستخص "بدفاعنا النووي والذي ينبغي أن يبقى ، وسيظل العنصر الأساسي لأمننا" وأضاف الرئيس الفرنسي : أيا كانت الميادين التي ستتجه إليها الأسئلة فينبغي علينا جميعا مواجهة المشكلات والعقبات وحتى السلوك المناوئ لنا دون خوف لأننا نود أن نعيش في بلد رخاء ، أكثر تضامنا وقادرا ومحميا بشكل جيد" وأضاف بقول " إن أردنا فعليا مواجهة البطالة مع كل مايتصل بها خاصة التهميش علينا في الأيام المقبلة وسريعا تغيير عقلياتنا ، وعاداتنا وسلوكياتنا على الرغم من المقاومة الطبيعية والتحفظية من كل شكل" وأشار الرئيس شيراك بإنه أثناء الحملة الانتخابية قد أخذ على عاتقه عدداً من الالتزامات ، وأنه سيفي بها جميعا ، إذ يود للمجتمع الفرنسي " غداً أن يكون مجتمعا أكثر عدلا وأكثر تلاحما" . ووعد الرئيس بأنه عقب العودة من الاجازات الصيفية سيكون الفرنسيون على موعد مع إصلاحات هامة تتصل بالمسنين والتضامن معهم ، كما ستشمل هذه الإصلاحات الشركات الصغيرة والمتوسطة ، ومساعدة الطلاب ، كما ستشمل المستشفيات والسكن إضافة إلى العائلة ، وأمن الأشخاص والممتلكات ومقاومة التهميش ومقاومة المآسي الكبرى الحديثة كالأمراض مثل الإيدز ، والإيبناتيتيث ج ، ومقاومة المخدرات . بالإضافة إلى إصلاحات أخرى تتصل بالخدمة العسكرية ، مضيفا أن هذه الإجراءات سيكون الهدف الأساسي منها تقوية التماسك الوطني لفرنسا مشيرا إلى أنه دعا بمناسبة الرابع عشر من يوليو ٤ آلاف شاب جاءوا من ربوع فرنسا المختلفة ، لأن مايرغبه ببساطة من خلال هذه المبادرة أن يكون مستقبل هؤلاء الشباب هو جوهر اهتماماته وعلى أولويات ماسيقوم به من أعمال.

وفيما يتصل باستئناف التجارب النووية الفرنسية أعلن عن عدم اعتقاده في أن ردود الأفعال المثارة في العالم أو في أوروبا بأن هذه التجارب ستؤثر على سياسة فرنسا الخارجية . مشيرا إلى أن السلام منذ نصف قرن يعتمد على قوة الردع النووي وأنه على بلد حديث كفرنسا تمتلك سلاح الردع النووي بأعلى مستوى ، لها ثقل سياسي ، عليها أن تؤمن مستقبلها في العالم . وبعد أن شرح الأهمية التقنية لهذه التجارب ، أوضح مطمئنا أن هذه التجارب لن تثر أي تلوث للبيئة المحيطة بمنطقة موروا التي ستجرى بها التجارب ، موضحا أن فرنسا ستكون مستعدة للتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية في موعدها المحدد.

عن البوسنة تحدث عن مسلمي سربرنيتشا الذين طردوا من مدينتهم في ظروف بعيدة عما تفرضه أبسط قواعد حقوق الإنسان ، إضافة إلى كونهم ضحايا لعملية تصفية عرقية في حين لايستطيع جنود الأمم المتحدة عمل أي شئ لمساعدتهم ، مطالبا بأنه على الأمم المتحدة توفير الوسائل لكي تجبر الآخرين على إحترام قواتها ، ومن هنا كان قرار إرسال قوة التدخل السريع. وأمام الاعتداءات الجديدة لصرب البوسنة أشار إلى أنه غير مقبول الضرب بعرض الحائط بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ، قائلا" إن ديمقراطيتنا تلقى بالبيانات وتعطى دروسا للآخرين ، بينما هي في مواجهة الأحداث تقف بشكل غريب صامتة ومتواضعة وهذا مالايمكن قبوله إذ أنها على كل الأحوال قد فقدت مصداقيتها ، ولن يصبح لديها الحق مستقبلا في الحديث عن المبادئ الكبرى، وفي مواجهة عدم القدرة المقلية تلك للأمم المتحدة اقترح على شركائنا الأساسيين بأن نتحرك معا بطريقة هارمونية وقوية محددة . بوضوح في استعادة سربرنيتشا وبإعادة تسكين المطرودين منها ، وللحقيقة أقول أن الجهود والإتصالات التي قامت بها فرنسا مع حلفائها لإستعادة هذا الجيب لم تكن حتى الآن إيجابية . الآن نحن وحيدون بشكل لايمكننا معه التحرك ، فلسنا مخولين ، ولانملك الوسائل . لذا أدعو كل الديمقراطيات حيث أننا اليوم في موقف يشابه قليلا ماحدث في ١٩٣٨ بعد غزو النازي لتشيكوسلوفاكيا . أدعو دائما الديمقراطيات الغربية الكبرى إلى فرض احترام حقوق الإنسا والقانون الدولى . وليكن واضحا إذا كنا لانريد فعل أي شئ ، سوف ينظر إلى قوة الأمم المتحدة وحضورها كمتواطئين مع هذه البربرية متواطئون في عمليات التصفية العرقية . وجودهم في نظري وفي هذه الحالة سيوضع موضع إتهام . وفي حالة إذا مارفع الحظر على التسلح في البوسنة فإن القوات الدولية ستنسحب في الحال ، فنحن لايمكننا تخيل أن تترك القوات الدولية داخل نظام سيصبح نظاما لحرب شاملة.

وفيما يتصل بأفريقيا التي سيقوم بجولة فيها تبدأ من ١٩ إلى ٢٤ يوليو تشمل المغرب وساحل العاج والجابون والسنغال ، يرى الرئيس شيراك" أن سلوك الأمم الكبرى هو سلوك غير مسئول بما لا يسمح لها طويلا الإدعاء بأنها تحمل عدداً من القيم الكونية ، إذ لايمكن أن نكون دائما المتحدثين عن حقوق الإنسان وإحترامه والمتحدثين عن الحرية والديمقراطية ، لايمكننا إعطاء دروس للأرض بأكملها ، ونقبل بهدوء التخلي عن التزاماتنا حينما يكون الأمر متعلقا بالتضامن والذي بدونه لايمكننا الحصول على المساواة في الفرص والحقوق . إذ يوجد هنا تناقض عظيم" ويورد شيراك بأنه قد أشار لهذا عند محادثاته في الولايات المتحدة بالرئيس الأمريكي كلينتون وفي الكونجرس . وينقد الرئيس المنتخب " بتصل كثير من الدول الغنية فيما يتعلق بالتنمية عموما ، والتنمية في أفريقيا على وجه الخصوص ، إذ لو لم نخلق شروط التنمية التي ستسمح إلى هذه الشعوب بالبقاء في أوطانها ، فنحن بهذا نعد لمغادرة كبرى للإخلال بالنظام في العالم . ثمة إذن ، وفي نفس الوقت ، شروط إنسانية وأخلاقية ، وحقوق سياسية لاستقرار الكوكب والتي تفرض أن تقوم بعمل جهد هام لتنمية القارة الأفريقية."

وفيما يتصل بالجزائر أعلن شيراك عن شعوره بالصدمة العميقة على أثر مقتل الشيخ عبد القادر صحراوي في الحادي عشر من يوليو في باريس ، وأشار إلى أن كل التدابير قد اتخذت لضبط ومعاقبة الجناة ، وأكد بأنه لن يسمح بأن تصبح فرنسا قاعدة خلفية للمتطرفين ، وأنهم سيفعلون كل ماهو في وسعهم للقضاء على التطرف.

كانت تلك بعض هموم شيراك في عهد الشورة الأول لولايته ، وهي هموم تتصل بهموم عالمنا ، وهو ماركزنا عليه مستبعدين هموم الداخل وهي كثيرة ويظل التناقض من وجهة نظر أخرى يكتنف هموم شيراك إذ كيف يوفق بين تأييده لمسلمي البوسنة وإدانته للبربرية الصربية وفي نفس الوقت يقف ضد أي قرار برفع حظر التسلح على المسلمين؟ وكيف يوفق بين التوقيع على إتفاقيات حظر التجارب النووية التي ستوقع في ١٩٩٦ ، بينما يحرص على استئناف تجاربه النووية قبل هذا التاريخ؟ الإجابة تكمن في ضرورة تغيير ضفة الرؤية فما نشاهده من ضفتنا في جنوب البحر المتوسط ليس بالضرورة أن يكون متطابقا مع مايراه الآخرون من الضفة الأخرى في الشمال..

تجديد الحزب الاشتراكي

بعد وثبات بدأ الحزب الاشتراكي في إعادة تجديد ذاته ، وتحديث مؤسساته وأساليبه واستراتيجياته ، إذ أن اللطمة الكبيرة التي كسبها الحزب في الانتخابات الرئاسية والبلدية السابقة كان لها تداعياتها وتأثيرها على أعضائه ، حيث بات مؤكدا أن أسوأ الانتخابات التي شهدها الحزب في مارس ١٩٩٣ والتي مني فيها بهزيمة ساحقة لم تكن إلا سحابة عابرة وتعبير قاس من مؤيدي الحزب على فشل السياسات التي أنتهجها اليسار خلال أربعة عشر عاما هي التي مكثها الاشتراكيون في مقر الإليزيه ، في شخص الرئيس السابق فرانسوا ميتران.

بذكاء المحلل السياسي ، وبشرعية أدائه المتميز في انتخابات الرئاسة فرض ليونيل جوسبان مرة أخرى ذاته كزعيم أوحد للمعارضة في البلاد ، يستطيع أن يجسد مرة أخرى مطالب قوى اليسار الفرنسي التي تتجمع حول الحزب الاشتراكي ، رافعا في هذه المرة راية تجديد وتحديث الحزب، بدعم ومساندة المجلس الوطني للحزب الاشتراكي والذي عقد جلسته في الثامن من يوليو ، واضعا جوسبان على رأس لجنة تقوم بإعداد لوائح الحزب الجديدة ، وضم لها ممثلين للتيارات المختلفة داخل الحزب ، إضافة إلى بعض العمد في المدن الكبرى . والمعروف أن ميشيل روكار حاول من قبل تحديث الحزب عقب هزيمة مارس ١٩٩٣ النيابية بما أسماه حينها "البيج بونج" ، إلا إن محاولته تلك فشلت لأسباب عدة أهمها ، أن وصول روكار على رأس الحزب كان أشبه بانقلاب ، ولم يكن تحول طبيعي للسلطة ، مما عطل آفاق التعاون بين التيارات التي وقفت إلى جانبه وتيار لوران فابيوس السكرتير الأسبق ومسانديه داخل الحزب ، إضافة إلى أن هزيمة الحزب في الانتخابات في المدينة التي تحمل فيها كرسي العمودية "كونفلان" وكانت نتائج الإنتخابات الأوروبية التي خاضها الحزب تعبيراً واضحاً عن أزمة الحزب الاشتراكي الذي لم يستطع تخطي تناقضاته الداخلية ، وأسفرت النتائج السيئة التي حصل عليها الحزب بقيادة روكار عن فشل خطته في "البيج بونج" فشلا ذريعا ، وهو ماجعل روكار ينسحب من منصب السكرتير الأول للحزب ويقلع عن رغبته القديمة في الترشيح لرئاسة الجمهورية .

استطاع جوسبان الاستفادة من تجربة روكار تلك ، على الرغم من اختلاف ظروفهما ، فلم يشأ جوسبان أن يفرض شرعيته بنفسه ، إلا أنه ضغط في هذا السبيل دون أن يكون في الواجهة ، وبطرق غير مباشرة مما جعل هنري إيمانويلي يستهل كلمته في المجلس برغبته في "الشفافية والديمقراطية" ، لأنه رأى من وجهة نظره أنه ليس من المعقول والموفق أن تظل قاعدة الحزب الاشتراكي يسودها الانقسام البعض يمثله السكرتير الأول للحزب والبعض الآخر يمثله المرشح الرئاسي للحزب مما خلق معه موقفاً مقلقاً بالغموض مضيفا بأن الحزب غني بالأفكار ، إلا أنه أيضا غني بخلفيات الأفكار ، ولهذا اقترح بوعي ووضوح كامل أن يتنازل عن موقعه كسكرتير أول لليونيل جوسبان . إلا أن ليونيل جوسبان رفض هذه الصيغة القديمة التي تعتمد على مؤتمر ليفان كمرجع ، وهي الصيغة التي تعتمد دائما على علاقات القوى داخل الحزب ، والتي وصفها بأنها ليست دائما على علاقة وثيقة بالواقع ، وأضاف أنه لايريد في نفس الوقت التمسك بخط آخر يحول الاعتقاد فيه إلى مستوى الاعتقاد الديني ، حيث تبقى المصطلحات ، في ظل تغير دائم للمشكلات . بهذا التصور استطاع التيار الإصلاحي المتصاعد داخل الحزب أن يسود في هذه المرة بطريقة لايمكن معها لأجنحة اليمين أو اليسار داخل الحزب معارضة التوافق الذي ساد داخل أرجائه . ولقد حاول جوسبان أن يمر اجتماع المجلس الوطني للحزب والذي انعقد في "مارن لافاليه" بمنتهى الهدوء ليكون أشبه بسيمنار للتأمل أكثر منه مظاهرة لتكريس عودته على رأس الحزب ، بل وقبل باقتراحات السكرتير الأول للحزب هنري إيمانويلي" ومنافسه على الترشيح للرئاسيات الماضية ، قبل بتشكيل اللجنة المنوط بها عملية التحديث المرتقبة ، وبهذا ضمن تمرير أفكاره ووزاء من أوسع الأبواب حين أعلن بأنه نفسه سيقوم برئاسة هذه اللجنة ، وذلك لإيمانه كما أعلن بأن "الانتخابات الرئاسية قد غيرت موقعي في الحياة السياسية الفرنسية ، وإذا ماكانت قوتي وسلطتي السياسيتين قد تضاعفتا لم لأضعهما في خدمة قوتنا السياسية في اليسار؟.

ولعل النظرة الأولى على الأسماء تعطي الإنطباع بأن جوسبان لم يشأ أن يدخل أحد "أفيال الحزب" وهي الأسماء الكبيرة في الحزب إلى تلك اللجنة بل اقتصرت اللجنة على أسماء الجيل الجديد والصف الثاني من كوادر الحزب، كما أنه أراد أن يربط اللجنة بأكبر قاعدة شعبية للحزب في مواقعه المختلفة ، وهو تصرف يتصف بالعملية ، والإرتباط بالواقع السياسي الفعلي في القواعد ، ويمثل هذا بتشكيل هذا الجمل للمناطق الجغرافية الفرنسية المختلفة ، وضم لأعضاء اللجنة بعض العمد للمدن الكبيرة وممن أثبتوا نجاحا جماهيريا مميزا مثل كاترين تروتمان عمدة استراسبورج ، وجان مارك ايرو عمدة نانت ، وإيفون روبير عمدة روان . وتعتبر هذه اللجنة بتشكيلها الحالي رمزا لبدء تحديث الحزب ، وقد اجتمعت في أول اجتماع لها في ١٢ يوليو على أن تعقد اجتماعها الثاني في نهاية فصل الصيف .

وإذا كان المجلس الوطني لم يسفر عن تغيير السكرتير الأول هنري إيمانويلي ، إلا أن أسهم وسلطة "ليونيل جوسبان" قد تدعمت ووضح أن السكرتير الأول على رأس الحزب في فترة مؤقتة ، وأن جوسبان قد تجمعت في يديه كل مفاتيح سياسات الحزب في المرحلة القادمة ، حيث

أكد على إرادته في تسخير جهود الجميع من أجل المهمة المشتركة ، وذلك ليجعل من الحزب الاشتراكي حركة " أكثر جلبا" ، وأكثر انفتاحا ، وأكثر قوة . بمزيد من الديمقراطية والإنفتاح" .ولعل جوسبان يراهن في مهمته تلك على تخبط الأداء الحكومي الحالي ، والفارق الضخم بين الآمال والأوهام والتي تولد عن حكومة جوبيه اليمينية وأدائها الهزيل على الرغم من الوعود الضخمة التي سيقت أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية .

هل يستطيع جوسبان والحزب الاشتراكي استغلال هذه الفرصة الذهبية السانحة لتدعيم نفوذه في مناطقه الأساسية ولدى شرائحه المؤيدة له ، بخلق البديل الأوحد لتحالف اليمين الحاكم ؟.

وهل سيستطيع تخطي تناقضاته وصراعاته القديمة والداخلية والتي لعبت دوما ضد مصالح الحزب ؟ وهل سيستطيع ليونيل جوسبان كما يستطيع قادم أن يضبط بين التوازنات المختلفة والأصوات والتناغمات المتنوعة والتي يحفل بها الحزب؟

وهل سيستطيع إقامة المعادلة الصعبة بين الاعتبارات الداخلية للحزب الاشتراكي وبين هموم الفرنسيين المتزايدة؟

تظل هذه الأسئلة هي المحكات الأساسية والتي ستعطي جوسبان الضوء الأخضر للاستمرار كزعيم شرعي للمعارضة السارية ، بشرط أن يتجاوزها بنجاح.

الاشتراكية بعد التجربة السوفيتية

د. خليل حسن خليل

الاشتراكية، كنظام اجتماعي اقتصادي داعبت خيال الإنسان وعقله من زمان بعيد. ونحن لا نريد أن نتعمق الزمان لنصل إلى أفلاطون «وشيوعيته» قبل ميلاد المسيح، ذلك لأنها «شيوعية» نخبوية تقوم على نخب من الجنود والعلماء والساسة؛ فنحن نبحث عن مجتمع خال من النخب، ومن الامتيازات التي تدعمها، مجتمع يتساوى فيه الإنسان والإنسان. ونحن كذلك لا نريد أن نبحر في تاريخ الإنسان، لنرى ان الاشتراكية أو الشيوعية، قد راودت أحلام كثير من قادة الفكر الإنساني. فنجد مثلا كامبانيلا الفيلسوف الايطالي ومدينة الشمس في القرن الخامس عشر، تلك المدينة، التي تساوت فيها البيوت مساواة تامة: (حتى في حقها في ضوء الشمس!) وهذا توماس مور رجل الكنيسة الانجليزي، الذي نادى بمجتمع شيوعي، ولو انه أعدم، لقد عارض الملك هنري الثامن في طلاقه للملكة، وزواجه من أخرى، وذلك في القرن السادس عشر ولم ترد في محاكمته أية اشارة لفلسفته الاشتراكية.

وهناك صف طويل من المفكرين الاشتراكيين، وعشاق الاشتراكية أحبوا الإنسان، وهاجموا الرأسمالية لأسباب إنسانية: اجتماعية وسياسية واقتصادية. ومن هؤلاء يمكن أن نذكر سانت سيمون، وفورييه وروبرت أوين المفكر الانجليزي، الذي بلغ غرامه بالاشتراكية، أن أشترى مزرعة بأمريكا، وضع فيها كل ما يملك، وقام بتجربة اشتراكية كاملة، حيث صحب معه عمال يمتلكونها، ويزرعونها شركة بينهم. وبكل أسف لم تستمر طويلا. وقد وصف ماركس هذه المحاولات «بالاشتراكية الخيالية». وعلى أية حال، فهناك علماء، نقدوا الرأسمالية على أسس اقتصادية، منهم سيسموندي، وبرودون، من فرنسا، وطومسون وجراى، وبراى وهودجسكن، من انجلترا. وهم من الذين اسهموا علميا في النظرية الاشتراكية، قبل ماركس.

لقد قصدنا بهذه العجالة لبعض الذين اسهموا في الفكر الاشتراكي، أن الاشتراكية، خيالية كانت أم علمية قد شاغلت الفكر الإنساني منذ عصر سحيق، سبق قيام النظام السوفيتي بمئات، بل بألوف السنين. بل إن كتابات ماركس الرئيسية ظهرت بين ١٨٤٧، ١٨٦٧، حينما ظهر «رأس المال». وذلك قبل قيام الثورة في روسيا بنحو خمسين إلى سبعين عاما، حين ترجم لينين هذا العلم إلى خطة ثورية، أقامت أول نظام اشتراكي في التاريخ.

الفكر الاشتراكي، إذن هو جزء من التراث الإنساني، سابق على التجربة السوفيتية، ولاحق لها، وسيظل هذا التراث نبعا صافيا يستقى منه الإنسان الذي يريد أن يتحرر من القهر والفقر والتخلف.

لماذا الاشتراكية؟

١- على الرغم من أن الرأسمالية، كانت خطوة متقدمة، حينما تقارن بالمجتمع السابق عليها وهو المجتمع الإقطاعي، الذي كان يقوم على العبودية والاسترقاق للإنسان، وذلك من حيث التوسع في التشغيل والصناعة وفي تطبيق العلم في الإدارة وفنون الإنتاج، إلا أن سوءاتها تضمنت نوعا من العبودية والاسترقاق للعمال، قد يكون مختلفا في الشكل، ولكنه يشترك في المضمون، مع نظام الإقطاع. وقد اسهم في بيان مساوئ الرأسمالية ليس الاشتراكيون فحسب، ولكن الليبراليون، وكل الذين تربطهم بالإنسان رابطة مستنيرة، فلقد هاجموا المظالم الاجتماعية، والمعاملة

الوحشية ، التي عومل بها العمال ، وأطفالهم ، ونساؤهم، ساعات العمل طويلة ومرهقة ، وظروف العمل بدائية تنهش جسد الإنسان وروحه ، ومعيشة العمال متردية ،وأجورهم هزيلة لا تدفع عنهم غائلة الجوع، هكذا ضج أرباب الضمائر من المفكرين والكتاب ، وبدأت الأفكار الاشتراكية تنتشر مع انتشار الرأسمالية.

ومن الواضح أن الظلم الاجتماعي هنا ينبثق من قوة المساومة بين أصحاب رؤوس الأموال ، وبين العمال ، فالأوائل هم الأقوياء، هم الذين يوظفون العمال ، ويحددون أجورهم ، فالعمال إما أن يعملوا أو يهلكوا.

وقد عولج هذا الوضع جزئيا ، بتكوين نقابات للعمال ، تدافع عن حقوقهم ،وأجورهم ، ومستوى معيشتهم، والنزاع بين الرأسماليين والعمال يمضي في طريقه. ووصلت بعض النقابات في البلاد المتقدمة إلى أجور أعلى نوعا من حد الكفاف ولكن هذا لم يحل القضية . فسلاح البطالة ، وطرد العمال من المصانع ، ما زال سيفا مصلتا في يد أصحاب المشروعات يشهرونه دائما ، للحط من أجور العمال ، ومشكلة البطالة مشكلة عضوية في الإنتاج الرأسمالي ، ما زالت تطعمه حتى الآن ولم يحلها وجود بعض أنظمة الضمان الجزئية والمؤقتة في بعض البلاد الرأسمالية المتقدمة ،فهي لا تنقذ المستوى المعيشي العادي للعامل من التدهور، ذلك لأنها جزء من أجره ، موقوت بمدة قصيرة ، وهي كذلك لا تعالج تدمير القوى الخلاقة في الإنسان الذي يتعطل ، ولايستخدم قواه البدنية والذهنية في تقدمه ، وفي رقي مجتمعه.

ولما كانت الأقلية المالكة لرأس المال ، تستخدم قوتها الاقتصادية في السيطرة على المؤسسات السياسية ، فإن الصراع محسوم لمصلحة الرأسماليين، الذين تستخدم القوانين والمؤسسات السياسية والأمنية والاعلام، لتغلب أفكارهم وفلسفاتهم وإشعار الطبقات العاملة بأنه :«إما الرأسمالية أو الموت» ولكن وعي العمال ، ونضال المفكرين ، والأحزاب ، والقوى الإنسانية المنافحة عن الإنسان، كفيلة بجعل القوى العاملة ، هي العنصر الحاسم في الحكم،كما هي العنصر الحاسم في مجال الإنتاج. فهي الكثرة الكثيرة المنتجة.

وبحل سيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج ،وعلى المنظمات السياسية تناقضات الرأسمالية ، فالرأسمالية قلة تتملك وسائل الإنتاج ملكية خاصة ، بينما الإنتاج للسوق وأصبح عاما ينتج للجماهير كلها، تتعامل فيه الجماهير العاملة إنتاجا واستهلاكا . وبهذا ينشأ تناقض ، لا يحله إلا الملكية العامة لوسائل الإنتاج، لكي تتسق مع الخاصية العامة للإنتاج والمنتجات.

٢- لم يعد الأمر مقصورا على مجرد ظلم اجتماعي ، يقع على الطبقات العاملة، وهي الأكثرية في كل مجتمع، بل تطور الأمر بأن القضية أصبحت استغلال الإنسان للإنسان ، والمعروف أن ماركس استند في تحليله على نظرية العمل للقيمة «وقد سبقه اليها المدرسة الكلاسيكية الرأسمالية في الاقتصاد (آدم سميث وريكارد ، وجون ستيوارت ميل وغيرهم) ، فقيمة الشيء تتحدد بما انفق من عمل إنساني ، وقد اعترض الاقتصاديون البورجوازيون اللاحقون ، بأن السلعة لا يدخل في تكوينها العمل فقط فهناك رأس المال ، ورد الاشتراكيون على هذا الاعتراض ، بأن رأس المال، عبارة عن عمل سابق مخزون ، وبهذا يكون العمل الحالي والسابق، هو المكون لقيمة الشيء.

ومن هنا تقوم فكرة الاستغلال ، وخلاصتها أن فائض القيمة ، أي الفائض من قيمة السلعة، الذي يتبقى بعد دفع الأجور للعمال ، يذهب كله للرأسماليين ، الذين ينتزعونه من قيمة السلعة، ولما كانت قيمة السلعة تستمد من قيمة العمل المبذول في إنتاجها وبذلك يحتفظ الرأسماليون بقيمة عمل العامل لانفسهم ، بعد دفع جزء صغير من قيمتها للعامل في شكل أجور ، تدور حول الكفاف ، فائض قيمة العمل إذن يذهب في شكل أرباح للرأسماليين ، بينما يتحول إلى خدمات وتنمية في الاشتراكية التي تقوم على الغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وهذا معيار موضوعي للعدل الاجتماعي ، تتضاءل أمامه المعايير «الشخصية» في الأنظمة الأخرى ، كالإحسان ، والعطف ، وتحسين أجور العمال ، لانهم فقراء ، وبذلك تكون حقوق الجماهير العاملة تحت رحمة أصحاب القلوب الرحيمة ، ولكن القلوب الرحيمة في ظل الرأسمالية هي قلوب برجوازية تنبض بفلسفة النظام: الحصول على أكبر قدر من الربح واستغلال العمال، ولا بأس بعد ذلك من السماح بقطرات هزيلة من عمل الخير والإحسان.

٣- التنمية: إلى جانب العدل الاجتماعي ، تعتبر التنمية من المهام الأولى للاقتصاديات المتخلفة ، لقد رأينا أنه في المجتمع الاشتراكي يذهب فائض القيمة بعد دفع الأجور ، والإنفاق على الخدمات إلى التنمية ،ويسرع بمعدلها وهو الأمر الذي ظهر في التجارب الاشتراكية المختلفة .. وكانت خطط التنمية السوفيتية ، قد تمت بمعدل للتنمية غير مسبوق في تجارب الدول المتقدمة الرأسمالية .. ونقلت الاتحاد السوفيتي من دولة متخلفة، إلى دولة تنافس على القمة في التنمية الصناعية .. وهذا الآن هو شأن الصين ، سواء في عهد ماو ، أو الفترة المعاصرة ، بينما في الاقتصاديات الرأسمالية ، متقدمة كانت أم تابعة ، يذهب جزء كبير من الفائض الاقتصادي للطبقة الرأسمالية ، في شكل أرباح أو عوائد ملكية ، ويصبح ملكية خاصة لهذه الطبقة ،وينفق جزء كبير منه ترفيا ، أو يوضع بعضه في مشروعات تدر ربحا ولا تحدث نموا ، أو يذهب إلى نشاطات طفيلية، كالسمسرة ،والوساطة ، والمضاربة ، والاتجار في العملات وغيرها ، وهكذا يهدر الجزء الأكبر من موارد الاقتصاد المتخلف المحدود ، وتحرم التنمية منها، وتعوق تقدم المجتمع.

الاشتراكية إذن لا غناء عنها لتحقيق هدفين أساسيين لكل مجتمع انساني ، وبصفة خاصة المجتمعات المتخلفة : التنمية والتوزيع العادل للدخل القومي.

٤- اذا تركنا الجانب الاقتصادي لحظة، نعود بعدها إليه ، وانطلقنا إلى الآفاق الإنسانية الرحيبة ، التي تعبر عنها المثل العليا للإنسان ، لوجدنا أن الناحية الأخلاقية ، والإخاء بين الإنسان والإنسان ، والقضاء على الموبقات التي يعج بها النظام الرأسمالي ، لايوجد إلا في ظل فلسفة اشتراكية صحيحة ، تزرع الجمال في المجتمع الإنساني.

فالاشتراكية تقضي على الجريمة ، أو على الأقل تهذب منها ، ولما كانت البطالة هي مصدر لكثير من الجرائم فان الاشتراكية ، بعلاجها للبطالة وتخطيط العمالة ،كمهمة من أولى مهامها ، تقضي على كثير من جرائم الأموال ، كالسرقة والتزوير ، والرشوة ، والفساد وغيرها ، فلم نر في المعسكر الاشتراكي سرقة واحدة للبنوك . هذه السرقات الكبرى غير موجودة .. فالإثراء وتملك وسائل الإنتاج ، قيمة كبرى في الرأسمالية .. وليس له وجود في الاشتراكية.

والمرأة تعمل كالرجل ، وهي عنصر ايجابي ، تتعاون مع الرجل لاقامة اسرة ، تبعد كلها عن الزنا والعلاقات غير المشروعة ، والجرائم الأخلاقية المختلفة .. لهذا لم نجد «مومسا» واحدة في تشكوسلوفاكيا ، عندما زرناها في السبعينات ، وكان ذلك محل شكوى بعض زملائنا.

حينما نتخيل مجتمعا اشتراكيا ، فنحن نتخيل مجتمعا يقوم على الاخوة والمساواة ومنع الاستغلال:الإنسان أخ للانسان ، ورفيق له في العمل ، وفي الوطنية ، وفي جهده لتقدم الوطن .ليس هناك حقد أو كراهية ، أو شبهة في أن يستغل إنسان إنسانا آخر .نحن في مجتمع يقوم على الحب والخير والجمال.

وحينما يحلق العدل فوق رؤوس الناس ، ويدعم النظام الاجتماعي توزيع الدخل ، وتسود المساواة ، ويطمئن كل فرد إلى عمل ومصدر دخل ، فإن القوى الخلاقة للانسان تظهر في أبهى صورها ، وتظهر معها القدرة على تذوق الجمال الإنساني ، بكل صوره من فنون وآداب وعلوم ، ويتفرغ المرء للابداع والابتكار، بعد أن يكون التنظيم الاجتماعي قد ابعد عنه هموم العيش ونجاه من الخوف : الخوف من السلطة، فالسلطة للجماهير ،والخوف من الفقر،فالموارد الماديةوالعمل في متناول الناس في خطة يسهمون بها في تقدم مجتمعهم، ليس هناك طبقة تحتكر الموارد والسلطة لنفسها.

كل هذه مسائل تخيلها ، وكتب فيها ، وحلم بها الكتاب والمفكرون في كل زمان ومكان ، كانوا اشتراكيين خياليين ، أم علميين ، ليبراليين أم مثقفين مستنيرين، يهزهم الانتماء للانسان ، والتفاني في سبيل تحريره.

ولا مراء أنه حينما يسود العدل «الموضوعي» وحينما يمسك الناس حقا بمصيرهم السياسي والاقتصادي ، فان انسانا جديداً يمكن أن يتطور ويولد ، يمزج مزجا جميلا بين الفطرة السليمة للإنسان، وتطوره العلمي والحضاري، إنسانا اشتراكيا ، لا يربى على فلسفة العنف والجنس و التي تطبع شباب البلاد الرأسمالية ، ولا على حب الجريمة واحترافها ، تلك الجريمة التي تمنع الناس من السير في شوارع نيويورك وواشنطن بعد الساعة الثامنة مساء والا تعرض للسرقة والقتل والاغتصاب ، وحينما يقل الحب للملكية الخاصة وما تثيره من أنانية وحقد وبغضاء بين الناس ، فان الإنسان يرتفع من علاقات الجريمة بينه وبين زميله الإنسان إلى علاقات أعلى .تحلق في مجتمع انساني حميم ، جدير بالحياة فيه.

مرجعية الاشتراكية

لا جدال أن ماركس وانجلز ولينين يعتبرون مراجع أولى للاشتراكية في الفكر الإنساني ، ولكننا نفهم الماركسية بمعنى واسع ، فهي تضم هؤلاء ، وكذلك الكتابات الاشتراكية ، خيالية كانت أو علمية ، وتشمل تجارب التطبيق الاشتراكي في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وهي كذلك كتابات مفكري امريكا اللاتينية ، والمثقفين والعلماء الماركسيين في الولايات المتحدة وأوروبا ، وفي العالم الثالث ، وهي برامج وحوارات الأحزاب الشيوعية في العالم المتقدم والعالم الثالث ، سواء في نجاحاتها أو اخفاقاتها ، وحتى ما سمي بالحركات الاشتراكية المعتدلة ، أو الديمقراطيات الاجتماعية في غرب أوروبا ، وكذلك تجربة التطبيق الاشتراكي في مصر، وبقية دول افريقيا.

هذه هي حصيلة الفكر الاشتراكي ، التي نتخذ منها مرجعا لإقامة نظام اشتراكي في بلادنا ، ونحن نستلهمها ونتشربها ونفيد من نجاحها ومن فشلها ، وبصفة خاصة في هذه الظروف العصيبة التي نجتازها ، وبعد الاحباط الشديد الذي أحدثه تفكك التجربة السوفيتية في اشتراكيي العالم ، على أن صحائف التجربة ما زالت تداعبنا ، كأول نظام اشتراكي في التاريخ ، بل أن سقوطه كذلك يضع بين ايدي الاشتراكيين، وأنصار الإنسان ، تجربة نفيد من دروسها العميقة.

ووضع ماركس وصحبه فيأول المرجعيات لا يعني إننا نصم آذاننا ونغمض عيوننا عما في كتاباتهم من هنات فسوف نكون علميين ،كما عودنا ماركس وصحبه،وننقد أفكارهم على أسس علمية ، لا لنرفضها ، ولكن لنجد لها ، بدائل توجهنا للمسار نحو الاشتراكية الكاملة . ولا شك أنه حدثت مبالغات بين الذين آمنوا بماركس ،رفضوا أي نقد له كبر أو صغر . وهذا في الواقع ليس المنهج العلمي الذي ابتكره ماركس ، فالمخلصون للاشتراكية أو الماركسية هم الذين يتقبلون النقد لماركس والناسجين على منواله ، ويكون الفيصل بيننا وبين المهاجمين لماركس ، هو الاشتراكية ، وهنا يتبين النقد الموضوعي من النقد البرجوازي . ان ماركس نفسه يؤيدنا في هذا المنهج ، حيث قال عن نفسه «أنا لست ماركسيا».

دعامات الاشتراكية

١- السيطرة الجماهيرية أو الشعبية على وسائل الإنتاج: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، هي الدعامة التي تقوم عليها الرأسمالية ، واصبحت في الحقبة المعاصرة ، هي الفلسفة التي تقوم عليها العلاقات بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة أو دول العالم الثالث ، وخاصة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي ، فصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للتعمير والتنمية يجبران الدول المتخلفة على اتباع فلسفة الملكية الخاصة ، والإقلاع عن الملكية العامة وعليها ان تبيع مالديها من قطاعات عامة إلى القطاع الخاص الأجنبي والمحلي التابع له. وذلك على الرغم من أن أسلاف الساسة الحاليين ، أقاموا تلك القطاعات العامة بجهود وعمل الأكثرية الكادحة من شعوبهم ، وأصبحت حكومات الدول المتخلفة أو كثير منها راضخة لتلك الفلسفة، ويستوى هنا أن يكون الهدف مصلحة مباشرة لتلك الحكومات ، لانها تنتمى لطبقة معينة او تخفيف اعباء الديون ،التي تسببت تلك الحكومات فيها ، أو هو الحصول علي منح لدعم حكمهم الذي يسهم ، مع القوى الرأسمالية الأجنبية في إفقار شعوبها وفي قهرهم . وبذلك تكون حركة التحرر من التخلف والتبعية لرأس المال الدولي وتابعه رأس المال المحلي ، مرتبطة تماما بالنضال لسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ، هذه السيطرة التي تشمل الملكية العامة للمشروعات الكبرى ، وألوانا معينة من الحيازة والتملك لجماعات العمال ، والجمعيات التعاونية والملكية الفردية.

وعلى الرغم من أن الملكية الخاصة، هي مصدر كثير من الشرور في هذا العالم، إلا أن الجماهير ، حينما تسيطر على المؤسسات السياسية ،وعلى وسائل الإنتاج ، فان الانتقال إلى الملكية العامة أو الشعبية ،ليس من الضروري أن يتم فورا ،بل يمكن أن يتم طبقا للظروف التاريخية السائدة في المجتمع ، على مراحل ، والمعروف أنه في كثير من التجارب ، تملكت الجماهير وسيطرت جماعيا على المشروعات الكبرى كمشروعات البنية الأساسية والمشروعات الكبرى الإنتاجية ،كالصناعات الثقيلة أو المشروعات التي تنتج الحاجات الأساسية الاستهلاكية للجماهير ،ومن الممكن ،بل قد يكون من المرغوب فيه ، طالما ان الجماهير ، هي المسيطرة والموجهة للإنتاج ، ان تترك للافراد بعض الملكيات الصغيرة والمتوسطة ،طالما كان ذلك حافزا لزيادة انتاجية الاقتصاد القومي ، والاسراع بتقدم المجتمع الاشتراكي طالما أن إغراء الملكية الخاصة ،ما زال يجري في عروق عشاقها ، هذا الاغراء سيذبل دائما مع تقدم عملية التثقيف الاشتراكي.

٢- الديمقراطية السياسية و الإنتاجية: الاشتراكيون الحقيقيون يؤمنون

بالديمقراطية ،كاسلوب وحيد للحكم ، سواء كان ذلك كوسيلة للوصول إلى الحكم أم بعد أن تكون السلطة فى أيديهم . فالنظام الذى يهدف إلى أن الجماهير العاملة ،وهى الأغلبية فى كل مجتمع ،هى التى تتولى السلطة ، يلتزم بالمبدأ الذى يحدد جوهر الديمقراطية ، ؤهو حكم الأغلبية كذلك فقد اضافت الاشتراكية جوهرا من جواهر الديمقراطية لا مناص منه ؛ وهو ديمقراطية الإنتاج وأول عناصر هذه الديمقراطية ، هى سيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج كما سبق القول ، وثانى تلك العناصر ، هو الرقابة على الإنتاج وادارته وتوجيهه لتحقيق اهداف المجتمع، وتوزيعه توزيعا ديمقراطيا ، حسب العمل الذى يضيفه كل فرد فى الإنتاج، وذلك عن طريق التجمعات الديمقراطية للعاملين فى المشروعات ، هذا المعيار يضمن أمرين: **الأول** العدل فى التوزيع، والثانى: حافز مادى لكى يجتهد كل فرد فى تحسين عمله كما ونوعا كى يحظى بأجر أحسن ،ومن ثم مستوى معيشة أعلى.

الطبقات والفئات: ورث الاشتراكيون مصطلحات علمية، ذات مدلولات واقعية ،ما زالت تثير حواراً حتى الآن ،من هذه الأفكار فكرة الصراع الطبقى ، وفكرة البروليتاريا ، وقلت فى مقالة سابقة ، إن ماركس وصحبه ، استخدموا لفظ البروليتاريا ، لتعنى العمل الصناعى وخلعوا عليه، أنه طليعة الثورة ، وذلك لظروف أحاطت بهؤلاء الثوار الأوائل ،الذين كتبوا عن الثورة فى اقتصاديات متقدمة يشغل العمال الصناعيون فيها مكانة خاصة، من حيث عددهم وتكتلهم، ووعيهم إلى غير ذلك ، وقد درج الفكر الاشتراكى على أن يأخذ هذا المصطلح ليعنى الطبقة العاملة، بل أن طليعة الثورة يمكن أن تنسحب ، كما انسحبت دائما على الفلاحين والمثقفين الذين قاموا فعلا بالثورة الاشتراكية فى أماكن متفرقة من العالم ، بل إن التحالف الثورى ، يمكن ان يتسع ، ليشمل البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، التى لها مصالح مادية ومعنوية مضادة للرأسمالية الكبيرة والدولية.

ولكن هل يمكن أن نبحث عن نظام أولوية فى النضال لاقامة مجتمع اشتراكى ؟ الاجابة أنه من الضرورى أن نبحثا ولا جدال فى ان الطبقة العاملة، هى الطبقة ذات المصلحة الأولى فى القضاء على الرأسمالية ، واقامة الاشتراكية ، فهى مستخدمة استخداما مباشرا بواسطة الرأسماليين فى مشروعات الزراعة والصناعة والخدمات ، وهى التى تحس بخفض الأجور ، وتعانى تأثيرها على حياتها المادية والثقافية ، وهى التى تجابه الرأسماليين ليس فقط فى المشروعات ، ولكن فى النضال السياسى والثورى ضدهم، وهى الطبقة المنظمة الفاعلة ،وبصفة خاصة ،إذا أعادت تنظيم صفوفها ، وتجمعاتها النقابية ،وهى التى تخضع للاستغلال والقهر، وهى الفئة الفقيرة التى تكون الأغلبية التى تستند إليها بالقول بأن الحكم من حقها ، هذا ليس وضعا متعلقا بامتيازات لهذه الطبقة ،ولكنه دور نضالى والتزام.

والحق أن دور الطبقة العاملة فى اقامة المجتمع الجديد ،من المرغوب فيه ان يشمل الفئات العاملة جميعها ،ومن بينها الفئة ذات الدخل الأعلى ، ويكون دور كل من الطبقة الكادحة ، والشريحة مرتفعة الدخل ، مرهوناً بعقائبه فى سبيل الفكرة الاشتراكية .

ويأتى مباشرة بعد هؤلاء المثقفون الاشتراكيون ،الذين لا يقلون حماسة عن الجماهير العاملة ، والذين يعتشرون الاشتراكية بعقولهم ووجدانهم ، ويسهمون فى توعية الجماهير بها ، على أن التغيير الاشتراكى مشروط بإيمان أكبر قدر من الجماهير الكادحة بذلك التغيير ، فهم أعصاب النظام وهم حماته ، وأهم دور للمثقفين هنا ، هو اعداد الجماهير بقيادة حركتهم ، ويكون المعيار هنا هو الأداء الثورى ، وليس الانتماء الى طبقة معينة .. على كل حال، بعد ذلك لا طبقات فى الاشتراكية.

هل انتهى الصراع ، أو النزاع الطبقى؟ إن مصالح الرأسماليين تتعارض مع مصالح العمال ، هؤلاء يطالبون بزيادة الأجور ،واولئك ينتزعون ارباحا عاليا ، والفريقان يتنازعان على فائض القيمة ، والغلبة فى هذا السباق للرأسماليين ، الذين يمسكون بأيديهم مصائر العمال ، وتشغيلهم ، ودفع أجور لهم، ومن ثم يمسكون بحاياتهم . الرأسماليون هم الذين يغلقون المصانع طوعا أوكرها طبقا لطبيعة الإنتاج الرأسمالى ، ومن ثم يتعطل العمال . ويحرمون من أهم خصيصة تميز الإنسان ، ألا وهى العمل والإبداع اللذان يعتبران من أسلحة الشعوب الأساسية فى التقدم والوجود.

وليس هذا الصراع من مبتكرات الجماهير العاملة، ولكنه من خلق المجتمع الرأسمالى ، الذى يقوم بناؤه على الطبقية والتى تدعو فلسفته فى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إليه ،وعلى ذلك تعالج الاشتراكية داء وبيلا يفرق بين الناس فى المجتمع الرأسمالى.

٣- العمل معيار لتوزيع الدخل:
فى مجتمع تكون فيه الملكية العامة ، أو سيطرة الجماهير على وسائل الإنتاج ، هى الطابع العام ،والهدف النهائى يكون العمل بطبيعة الحال ، هو العنصر الذى يتصدر مجال الإنتاج والتوزيع ،والعمل هنا هو العمل بالمعنى الواسع الذى لا يقتصر على العمل العضلى أو اليدوى ، ولكنه ينسحب إلى نوعيات العمل جميعا، فيشمل ما اطلق عليه «العمل العقلى».

والواقع ان هذه التفرقة قد يكون لها مبرر فى ظروف بعض الثورات الاشتراكية ، وذلك بالاعتماد على ما سمى بالعمل اليدوى فى الثورة ، فهؤلاء هم الذين يعانون بشاعة النظام الرأسمالى واستغلاله، وبذلك كانوا طلائع الثورة ، ووقوداً لها، ولكن التاريخ عرض لنا ثورات أخرى ،اشترك فيها العاملون من كل نوع ، ولعبت ما سميت «بالعمالة العقلية» دورا قياديا حاسما والحق أن أنواع العمل جميعا تتطلب نسبة من الجمع بين العقل والعضلات واذا ما انتقلنا لمرحلة بناء الاشتراكية، لوجدنا ان ما يطلق عليه العمل العقلى يعتبر نوعيَة بالغة الأهمية وقد درجت التجربة التاريخية على مكافأة أعلى للعمل المرتفع المهارة كحافز أساسى وضرورى لزيادة الكفاية الإنتاجية. وعلى ذلك فأجر العاملين يختلف حسب كمية العمل التى يبذلونها ، وحسب نوعية العمل ودرجة مهارته.

تبقى بعد ذلك الدخول التى يحصل عليها القطاع الخاص ، لقد رأينا ان تاريخ الملكية الخاصة الطويل مع الإنسان قد يدعو إلى ترك ملكية بعض النشاطات الخاصة إلى الأفراد ، لمباشرة دورهم الإنتاجى ، لخدمة المجتمع الاشتراكى فى تحقيق درجة عالية من التنمية ، الملكية تترك هنا كحافز للأفراد ، إذا كان ذلك يؤدى إلى زيادة الإنتاجية ..

ويخضع الربح المتحقق هنا، طبقا للحدود ، التى ترسمها السلطات الاشتراكية لمنع الاستغلال، وحماية حقوق العمال فى أجر عادل ،وفى عَمل مستمر ، وتوجيه المشروعات الخاصة لتكون جزءا من خطة التنمية الاشتراكية وتسهم فى عملية بناء الاقتصاد القومى، لا فى النشاطات الطفيلية أو الهامشية، أو الترفية ، التى تهدر الموارد الوطنية.

٤- التخطيط والسوق: التخطيط وسيلة علمية لحصر الموارد ، وتنظيمها ، وتوزيعها على المشروعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية فى الاقتصاد القومى ، بقصد استخدامها استخداماً مرشداً ، بمراعاة العلاقة: بين المشروعات داخل القطاعات الاقتصادية ، ثم العلاقة بين هذه القطاعات بعضها لضمان الوصول إلى اداء اقتصادى كفء، وتجنب الضياعات فى الموارد التى تتعرض لها الاقتصاديات غير المخططة ،

وليسهم كل قطاع فى كفاءة القطاعات الأخرى ، الأمر الذى يستفيد استفادة شاملة من فكرة الوفورات الخارجية ، والتخطيط يجنب الاقتصاد الاشتراكى الازمات ، التى تعترى النظام الرأسمالى فى شكل زيادة الإنتاج أو قصوره والتى تهدد موارد الاقتصاد الرأسمالى وتسبب انتشار البطالة فى قراء العاملة ، والركود الطويل المدى فى ادائه الاقتصادى والتضخم وغير ذلك من الازمات التى يعمل التخطيط على الغائها ، أو التقليل من آثارها.

وقد اخذ على التخطيط ، طبقا للتجربة السوفيتية ، وبعض التجارب الأخرى ، أن هناك ميلا للسلطات المركزية، أن تسيطر على النشاط الاقتصادى ، وبصفة خاصة على المشروعات ، الأمر الذى أدخل البيروقراطية ، وما تجره من متاعب ومشكلات معوقة لعمل المشروعات ، وظهرت هذه الأمور عندما تقدم الاقتصاد السوفيتى، ونمت حركة التصنيع.. فأصبح من المتعذر على سلطة التخطيط المركزية أن تخطط تفصيليا لهذه الآلاف من السلع من القمة وحدها .. وعلى ذلك ظهرت الدعوات لكى يقوم المشروع بالجانب الأكبر من عملية التخطيط ، فى ظل الإطار العام للخطة القومية ، وأن يحظى بقدر أكبر من المبادرة ودراسة سوق منتجاته وأن يكون إدخال السوق وحسابات العرض والطلب حافزاً للمشروع على أن يحسن من أدائه الاقتصادى،الذى يعود عليه بعائد أكبر يوزع جزء منه على عماله كحافز مادى للمشروع .. ولكى يستمر فى زيادة كفايته الإنتاجية.

هذا المزج بين التخطيط على مستوى الاقتصاد القومى ، وبين حرية المبادرة للمشروعات ، على ضوء مؤشرات السوق، يضمن كفاية اقتصادية على المستوى الشامل القومى ، وكفاية انتاجية كذلك على مستوى المشروع الفرد.

٥- الشعوب العربية تعانى نفس المظالم الاجتماعية ، والاستغلال والتخلف، التى تفرضها عليها الرأسمالية العالمية ، متحالفة مع الرأسمالية المحلية التابعة لها ، وعلى ذلك فإلى جانب الحركة الاشتراكية على مستوى القطر هناك الحركة الاشتراكية على مستوى قومى.

وقد أثبتت الظروف التاريخية ، التى مرت بها الشعوب العربية ألا منقذ لها من أعدائها : الاستعمار القديم والجديد والصهيونية ، وهى تمثل الرأسمالية العالمية ، إلا بالتخلص من الفئات المحلية المسيطرة والحليفة، وإقامة نظام تسيطر عليه الجماهير ديمقراطيا ، فى مجاله السياسى والاقتصادى ، وتجربة الخمسين سنة الأخيرة تبين ذلك ، ولا ريب أن التعاون بين الشعوب العربية فى عملية التحرر الاشتراكى يسهل مهمة هذه الشعوب ، فالعدو قوى وغادر ويتطلب تحالفا على مستوى الشعوب لمواجهته ، ان الوحدة العربية و، أو التكامل الاقتصادى والسياسى الحقيقى لن يقوم فى الوطن العربى ، الا على اساس شعبى عريض ، وذلك فالاشتراكية وهى الوسيلة الحاسمة لجمع الشعوب التى تريد التخلص من غاصبيها ، وبذلك تصبح الدعوة الاشتراكية جزءا لا يتجزأ من دعوة الوحدة العربية ، ودون ذلك سنستغرق خمسين سنة أخرى فى حديث متكرر سلطات غير جادة، معظمها حليف للرأسمالية العالمية وبالتالى حليف للعدو الصهيونى فالرأسمالية العالمية ترتكز على ركيزتين: الصهاينة من ناحية ، والفئات العربية الحليفة من ناحية أخرى.

تكتل حتمى

لا تعتبر هذه المقالات محاولة للتهوين من الكارثة التى اصابت الاشتراكيين والاحرار فى كل مكان ، باختفاء الاتحاد السوفيتى فقد استعرت السيطرة الرأسمالية على العالم، واستخدمت الاسلحة الدعائية والمباشرة للقضاء على فكرة الاشتراكية ، والإيحاء بان الرأسمالية هى النظام الأبدى للبشرية وعلى الجميع قبولها طوعا أو كرها ، وشنت الرأسمالية التابعة فى العالم الثالث ، وتوابعها من الكتاب ، حملة للإساءة الى الاشتراكية ، واشاعة اليأس من احتمال قيامها مرة أخرى ووسموها بانها نظام طبيعى ، لا يحقق وطبيعة الإنسان ، نظام خيالى يحلم به بعض الحالمين

نحن ندرك هذا الجو الكئيب ، الذى فرضه غياب السوفيت عن الخريطة العالمية ومع ذلك فالأمل قائم وعناصر التفاؤل موجودة ، أو يمكن ان توجد يخلقها الإنسان ، ذلك لأن التشاؤم معناه التسليم بالعبودية وقبول الظلم الاجتماعى ، واستغلال الإنسان للإنسان ، معناه أن نترك مصير البشرية لقلة جشعه تلتهم مواردها ، وتستنزف عرقها وتشيع فلسفتها البربرية ، التشاؤم يعنى كذلك الاقلاع عن مبادئ النضال والخير والحب والمساواة بين البشر، وأن هذه الدنيا يمكن أن تتحول إلى لون من الفردوس فيه يعتبر الإنسان أخا حقيقيا للإنسان ، ويمتنع فيه أن يفتك الإنسان بزميله الإنسان.

ولسنا نحلم حينما نقول ذلك : اولا فى البلاد التى تفككت فيها الانظمة الاشتراكية ، تتصدر الشئون السياسية فيها الاحزاب التى كانت شيوعية فى الماضى ، ولا يهم تغير الاسماء ، ما دام مضمونه هو الاشتراكية ثانيا: ما زال ربع البشرية ، تخفق فى ربوعه الأعلام الاشتراكية مطرزة بنضال الإنسان للتحرر من قوى القهر والطغيان والاستعباد فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، ثالثا : الأدب الاشتراكى ، ما زال حيا فى أوروبا وجامعاتها ، والدول التى تعانى الفقر والتمييز العنصرى ضدها ، وهو موبقة أخرى من موبقات الرأسمالية.

الوضع إذن بالنسبة لاشتراكية اليوم أفضل كثيرا من اشتراكية الأمس ، أو الاشتراكيين الأوائل ، كان هؤلاء الأخيرون يبدأون من الصفر ممهدوا شاقا جديدا خاضوه ، وانتظروا فيه انتصارات باهرة ، حيث اقيمت نظم اشتراكية متعددة ، وتسربت الفلسفة الاشتراكية إلى وجدانات جموع بشرية كبيرة.

المهم هو إيمان الاشتراكيين بقضيتهم ، واستعدادهم للنضال من اجلها ، وسعادتهم بهذا النضال ، مهما كان شاقا ومهما كانت وحشية القوى التى يقاومونها ، إن لذة النضال فى سبيل الإنسان و لا يعرفها إلا الذى ذاق حلاوتها ، وعندما يتذوق تلك الحلاوة ، لا يرضى عنها بديلا.

وهذا يحفزنى للقول بأنه لابدَّ لقوى اليسار ان تتكتل حتى يكون النضال قويا مجديا ، وقوى اليسار معروفة: الشيوعيون والتجمع والناصريون والمطلوب ان تتجمع هذه القوى ، فالجهود التى يبذلها كل منها واحدة محدودة بالضرورة والقوى التى يواجهها اليسار ، قوى شرسة ، فإلى جانب القوى المضادة التى عرضنا لها ، فهناك الظروف التاريخية التى يجتازها الشعب المصرى ، فالتكتل التقدمى سيجابه قوى النظام القائم وما ينضح به من قوى طفيلية ، ثم قوى أخرى لا تختلف عنه كثيرا من حيث الرأسمالية والتبعية وسيجابه كذلك قوى رجعية رهيبة ، تنتهز فرصة الأمية فى الشعب المصرى، وغيبة الوعى ، لتقفز إلى الحكم عن طريق استغلال اسم الله ورسوله استغلالاً بشعا يسئ إلى الدين ومقدساتنا اساءةبالغة.

يضاف إلى ذلك المجهود الكبير المطلوب لتثقيف الجماهير بالثقافة الاشتراكية والالتحام بهم ، وقيادتهم فى عملية التغيير.

ما قصدت أن أرسم صورة كاملة للنظام الاشتراكى فى مصر ، فهذا عمل كبير يتطلب جهودا مباشرة من العلماء ، والثوريين بثقافاتهم المختلفة ولكنى قصدت أن أكتب بصوت عال ! لعل صرير القلم يصل إلى الزملاء والأصدقاء ، الذين يريدون الإسهام فى تحرر الإنسان وتخليصه من الاستغلال والمهانة التى تتعرض لها الجماهير الفقيرة فى كل مكان ، يصل إليهم فيجعلهم يسهمون فى تطوير هذه الأفكار ، ونقدها والتعليق عليها حتى يمكن أن توجد نواة صالحة ، نزرعها ونسقيها لكى تؤتى ثمارها جنية.

طاهر عبد الحكيم

الحيرة التي تدفعك إلى النضال إلى الابتعاد إلى الفهم

د. رفعت السعيد

الاسم: د. طاهر عبد الحكيم المهدى

تاريخ الميلاد: ١٥ يناير ١٩٢٩

محل الميلاد: القباب الصغرى- مركز دكرنس- دقهلية

المهنة: مدرس- صحفى- صاحب دار نشر

الأب ناظر مدرسة يمتلك قطعة أرض صغيرة تربطه دوما إلى القرية فهى مكون أساسى لبعض من الرزق الإضافى، يضاف إلي المرتب ليفى- بالكاد- احتياجات الأسرة(ستة أبناء ..طاهر الرابع فى الترتيب).

وعبر السلم التعليمى المفترض يصعد الفتى .. المنصوره الابتدائية . المنصوره الثانوية .كلية الآداب (جامعة فؤاد القاهرة) قسم انجليزى.

وتحت إلحاح الأم التى كانت تصمم على تعليم البنات تنتقل الأسره من القباب الصغرى إلى المنصورة حيث مدارس البنات متاحة.

والوالد وفدى متعصب يشيع فى البيت مناخاً سياسياً صاخباً ، وتتردد كلمات مثل: الوطنية، القصر، الاحتلال، الشعب لتصبح جزءاً من القاموس اليومى للتعامل حتى بالنسبة للفتى الصغير المشاكس الذى يقحم نفسه فى كل حوار.

لكن كلمات جديدة بدأت تتسلل همساً إلى قاموس الاستماع اليومى للفتى، فالشقيق الأكبر شوقى (ميكانيكى طيران) دخل سلاح الطيران فى الزمن الذى كانت مهنة ميكانيكى طيران تعنى شيوعى. عندما تغرست حدتو (الحركة الوطنية للتحرر الوطنى) هناك ، لتصبح لديها وفى صفوف عضويتها ، أغلب ميكانيكيى الطيران ومنهم شوقى عبد الحكيم..

وتتسلل إلى قاموس الفتى كلمات مثل: صراع طبقى. رأسمالية . استغلال.

ثم تقع الصدمة الأولى شوقى يعتقل فى معتقل سيوه وعندما يفرج عنه يكون مفصولا ، وتستثير الصدمة حساسيات خاصة لدى الأسرة ، لكن الفتى تتملكه الحيرة، ذلك النوع من الحيرة الذى يغرى الانسان بالبحث... ويبحث وهو طالب في كلية الآداب عن مصدر يستكمل معه وبه مفردات القاموس الجديد وينضم إلى منظمة شيوعية صغيرة اسمها «نواة الحزب الشيوعى المصرى».

اللقاء الأول:

اتصل بى أحد الرفاق (فتحي نوفل) وقال إن مجموعة من النواة تريد أن تنسق معنا لاقيادتهم تريد أو حتى تعرف ، لكننا جميعا فى المنصورة ويجب أن نعمل معا والتقينا أنا وطاهر فى قهوة بميدان المحطة. كان وقتها مدرساً فى مدرسة سمنود الثانوية وكان حاضرا لتوه من سمنود .. وفيما يغلفه غبار السفر اليومى المرهق بدأ يتحدث في تأن مثير للأعصاب .حاول أن يغوص في أسباب الخلاف ومسبباته وكيفية تجاوزه، وأنا أحاول القفز الي ما هو عملى.. أن نفعل شيئا معا .. واتفقنا وتوالت لقاءاتنا. ذات يوم .. كانت ثورة يوليو قد وقعت منذ عدة أسابيع ، وأنا وبعد فترة اعتقال قصيرة(. للمرة الثانية) كنت قد أنهيت إمتحان الثانوية العامة ، ورد لنا خبر أن ضباط يوليو سيزورون المنصورة.

وأسرع فتحى نوفل إلي طاهر وعقدنا اجتماعا . حضر هذه المرة ومعه شاب طويل ينفجر حماسا عرفت فيما بعد انه عبد الله الزغبى.

كان اللقاء صاخباً .حدتو تؤيد الثورة ، والنواة تعارضها بشدة ، فأى تنسيق هذا؟

وفيما نحن جالسون في قهوة مهترئا مر واحد من كوادر حزب مصر الفتاة (محمد العقاد) وكان أحمد حسين لم يزل سجينا بتهمة التحريض على احراق القاهرة(٢٦-٢٧ يناير ١٩٥٢)، جلس دون استئذان ، ودون أن يعرف الآخرين ، وتحدث عن ضرورة المطالبة بالإفراج عن أحمد حسين ، والتقط واحد منا (لا اذكر من هو) الخيط.

واتفقنا ان نرفع شعاراً موحداً: الإفراج عن المعتقلين السياسيين (كان لم يزل هناك ١٤ معتقلا شيوعيا من أعضاء حدتو).

وفى ساحة منتزه الكتانيا إلتقينا فى حشد من الجماهير المحتشدة لترى هؤلاء الحكام الجدد ، وتفجر الهتاف نوفل ، الزغبى، العقاد ارتفعت هتافاتهم التى تحولت سريعا إلى صدام .. وفيما يفشل اللقاء الجماهيرى وينسحب الضباط غاضبين، لمحت طاهر مشتبكا مع الكونستابل سعد(كان تابعا للقلم السياسى) وقد تمزق قميصه، ونجحت فى ان استخلصه من بين يديه لنسرع معا خارج المكان.

.. وبعد عام كانت حدتو تتصادم بحدة مع يوليو ، فيكون اللقاء والتنسيق أسهل ، وأعود من الجامعة لأحضر ترتيبات استقبال فتحى رضوان(كان وزيرا وكان يعقد لقاءات يبرر فيها قرار حل الأحزاب)وفى السرادق كان طاهر ومختار السيد وبكر الشرقاوى وعبد الله

الزغبى ورفاق كثيرون من حدتو وما أن بدأ فتحى رضوان حديثه حتى انتفض عبد الله الزغبى (وكان مفترضا انه عضو فى الحزب الوطنى الذى يقوده فتحى رضوان) هاتفا: «خنت ذكرى فريد» و«خنت ذكرى مصطفى» . وانقلب السرادق صداما وصراخا وتطايرت الكراسى وبدأ الأمن فى محاولة القبض على أى منا. التقط طاهر فتحة فى خيمة السرادق سحبنى من يدى لنفلت.

اللقاء الطويل

من سمنود الثانوية يقفز الفتى قفزة واسعة تصل به إلى القاهرة ، محمود أمين العالم مسئوله فى تنظيم النواة يرشحه للعمل مع خالد محيى الدين فى جريدة المساء.

المناخ مختلف ، العمل مختلف ، والإمكانية للإبداع تتحقق ، ومن ثم فإن الإبداع يتألق ويصبح طاهر عبد الحكيم واحداً من ألمع محررى المساء.

لكن العدوان الثلاثى يخيم على مصر وتعود الحيرة لتلقى بظلالها على الفتى ، هل يليق ان نترك المعتدين فى بور سعيد بينما نحن مجرد «أفنديه» نسترخى على مكاتبنا فى القاهرة !ولكن .. هل يمكن ان نوقف «الكلمة» التى تحرض وتعبئ وتنظم الجماهير الرافضة للعدوان؟ ويخرج الفتى من حيرته باقتراح غريب . لكن خالد محيى الدين يوافق عليه على الفور.

ان يسافر نصف المحررين إلي خط النار ، ويبقى نصف المحررين يعملون عملا مضاعفا. وبعد فترة يتبادل الفريقان مواقعهما (ظل فتحى عبد الفتاح- وكان أيضا محرراً بالمساء -يشكو من تسلط طاهر عبد الحكيم لأنه رفض أن يختاره ضمن الفوج الأول المسافر إلى خط النار، وظل طاهر مصمما على موقفه دون الصاح ... أخيرا وبعد أن دحر العدوان أفصح طاهر عن السبب ، كان شقيق فتحى مريضا مرضا خطيرا . وقرر طاهر أن يحل محله ، فليس لائقا أن يترك الرجل أخاه المريض.

ومع استمرار صعود المساء كجريدة يومية يسارية استمر تألق طاهر ككاتب متميز ، محدد ، قلم قاطع لا يعرف الالتواء.

وينتهى شهر العسل بين اليسار وعبد الناصر .. ويتلاقى أغلب محررى المساء فى السجون ، ويبعد خالد محيى الدين عن رئاسة تحريرها-لتصبح شيئا آخر.

ومن جديد نلتقى .كنت قد سبقته إلى السجن بسنوات عديدة والتقينا فى السجن لسنوات عديدة، وظلت علاقتنا كما هى : صداقة حميمة جدا .. ولكن محايده ، فثمة مساحة لاختلاف سياسى لا يمكن عبورها.

ذات يوم وفيما نتمشى تحت شمس الواحات المتجهة نحو الغروب استعدنا أيامنا القديمة ، تذكرنا أشياء طريفة ضحكنا ضحكا طغى على كل مساحه الاغتراب المتبادل،صمت قليلا وقال: «تعرف أننا نعرف بعض قبل كل الناس دول» ثم قال فى أسى: «احنا عاملين زى اثنين مختلفين فى الديانة بحبو بعض لكن ميقدروش يتجوزوا».

من الحيره إلى الاغتراب

.. ويكون الاغتراب الحقيقى عندما نخرج من السجن لنجد مصر غير تلك التى نعرفها ، بل وغير تلك التى كنا نقرأ عنها ونتوقعها طوال فترة السجن ، ثم تدهشنا جميعا قرارات حل تنظيماتنا، وتتوالى جلساتنا الحزينة فى بار فندق الاكروبول بشارع البحر بالمنصورة .كان عبد الله الزغبى يحاول أن يفلت بنا من خيمة الحزن الحزين بضحكاته العالية، ولكن دون جدوى، وكان طاهر هو الأكثر حزنا وفى هذه الأيام قذف فى وجهنا بعبارة اصبحت شهيرة اذ ظل يرددها كثيرا «نحن نعيش زمن الفشل العظيم» .. فالحزب تهاوى، والتجربة الناصرية تتهددها عوامل تآكلها ، وتتكشف عن حلم يختلط بالكابوس ، أو كابوس يختلط بالحلم.

نقلت إلى القاهرة أنا وهو ، وعبد الله الي الاسكندرية ، لكننا نعود كثيرا لنتجمع فى الاوكروبول وعيوننا تسأل بعضها البعض : ثم ماذا؟.

ثم اتفقنا على أن نفعل شيئا ، او بالدقة ان يكتب كل منا شيئا .. وانغمس هو فى كتابه «الاقدام العارية» وانغمست انا فى الكتابة عن تاريخ الحركة الشيوعية».

لكن مصر كانت تمتلك الكثير مما يستثير حيرة الرجل أى نظام هذا الذى بناه عبد الناصر؟ واذ يرحل عبد الناصر فأى رجل هذا الذى أسلمنا وأسلم مصر له ، بل أى شعب هذا الذى حيرنا بمواقفه؟ هدوء الصامت حتى يخيل إليك انه ابداً لن ينطق ، ثم انفجاره المدوى حتى يخيل اليك انه ابداً لن يسكت.

وكامب ديفيد .. كيف يمكن احتمالها؟ بل كيف يمكن احتمال وطن يحتملها؟ ويرحل طاهر بحثا عن حلول للالغاز التى تراكمت .. إلى بيروت حيث انغمس فى غمرة النضال الفلسطينى الذى كان النفس الوحيد الباقى امام بعض المناضلين، ومن بيروت إلى باريس حيث ينغمس كلية فى محاولة دراسة هذا اللغز الذى حيره طويلا ، وأضناه طويلا وعذبه كثيرا .. مصر ، ومصريها.

وكعادته فإنه ينقذ نفسه وحدها من حيرتها ، وإنما حاول ان يهدينا جميعا فهما رائعا وماركسيا للشخصية المصرية .. مكوناتها وألغازها .. وأسرار ديناميكيتها.

وينال من باريس رسالة الدكتوراة حول موضوع «الشخصية الوطنية المصرية».

محاولة لحل الألغاز

ونتابع بعضا مما كتب فى محاولة لحل الغاز الشخصية المصرية..

فهو يؤكد فى البداية ان دراسته هذه لا تمثل محاولة لكتابة تاريخ مصر السياسى الاجتماعى ، بقدر ما تمثل محاولة لاعادة قراءة هذا التاريخ من منظور جديد (ص١١) وهو يحرص دوما على التأكيد على انه يستخدم فى قراءاته هذه المنظور الماركسى.

وهو ينتقد محاولات البعض فى كتابة تاريخ المراحل المصرية دونما فحص منهجى للنسق المصرى المتواصل والمتميز ، ومن ثم فان هذه المحاولات «تنتج لنا تاريخ أكثر من مصر» ،«كل مصر» منها لا علاقة لها بالأخرى ، وكل واحدة منها لها لون وطابع وشخصية من كانوا يحكمونها فى الحقبة الزمنية المعينة .. ومثل هذا المنهج يؤدى إلى ضياع ملامح مصر ككيان حضارى تاريخى متصل، ولا يساعد على التعرف على الشخصية الوطنية المصرية كحقيقة اجتماعية- ثقافية- تاريخية- متطورة(ص١٤).

وهكذا فان «كتابه التاريخ دون الانطلاق من تصور فلسفى للتاريخ لن تؤدى بنا فى أحسن الأحوال إلا إلى رصد وتسجيل وسرد لوقائع ستبدو فى هذه الحالة كما لو أنها تفتقد أي رابط بينها أو أي منطق يحكمها » وهو يؤكد «ولن يكون هناك تحيز ايديولوجى طالما أن الباحث يطرح تصوراته للعملية التاريخية كفرضية ليرى مدى صحتها أو خطئها من المعطيات التى يجمعها ويصنفها ويحللها».

ويقول: التعسف الايديولوجى ينشأ فقط حينما يلجأ الباحث إلى إخفاء بعض الحقائق التاريخية، أو إلي ابراز بعضها على حساب البعض الأخر ليؤكد فرضيته التى بدأ منها » (ص٢١).

ولا مجال لاستعراض مفردات دراسة عميقة انهك الرجل نفسه وقلبه لسنوات طويلة فى اعدادها.. وعندما تكتمل الدراسة ، يستضئ الفهم وتتبدد الحيرة .. ويعود.

يعود طاهر إلى مصر ليشع بفكر تقدمى عبر دار نشر «فكر»

لكن القلب يخزله.. ويرحل

لكن كتاباته تبقى . وستبقى.

فن

من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٥)

" سارق الفرح "

الوردة التي نبتت وسط الصخور

أحمد يوسف

في اللقطة الأخيرة من فيلم داود عبد السيد " سارق الفرح" تتأمل الكاميرا مدينة القاهرة النائمة في الفجر عند مرمى الأفق ، وتتمهل عند التل الرمادي الصخري الذي يطل عليها من فوق هضبة المقطم ، لترى المشهد القاحل وقد ترك طابعاً كئيباً على العالم الكابي ، الذي يبدو في تلك اللحظة من الصباح الباكر خالياً من البشر ، إلا أن أثواب القماش الملونة المعلقة على أسوار الصفيح البعيدة ترفرف كأنها الرايات التي تعلن عن وجود الإنسان ، القادر وحده على أن يبعث الحياة في هذا العالم الأقرب إلى الموت ، بينما نسمع على شريط الصوت زغرودة الكروان المدوية ، لانعرف إن كانت تهليلة الفرح بانتصار الإنسان في رحلة كفاحه الطويلة ضد كل قوى القهر التي تقمع إنسانيته ، أم أن الزغرودة صرخة ألم للندوب والجروح التي أصابت جسد الإنسان وروحه خلال طريقه لتحقيق مايصبو إليه من حقه المشروع في الفرح ، أو أن زغرودة الكروان الأسيانة المذلاتة كانت تلخص في نهاية المطاف كل السعادة والأسى اللذين عاشهما الانسان وقد اضطر مرغماً إلى أن يصبح سارقاً لأفراحه.

خيط رفيع دقيق يصل مابين الفيلم وصاحبه من ناحية ، والعالم الذي اختاره ليكون مادته الخام لصنع عمل سينمائي إبداعي من ناحية أخرى ، بل إن هناك بالفعل العديد من هذه الخيوط ، التي يمكنك أن تتلمسها لتكتشف العلاقة الجدلية الحميمة والجميلة بين الفن والحياة ، كما يصوغها وعي ووجدان فنان مثل داود عبد السيد ، الذي اختار أن يكون مثل أبطال أفلامه الذين يصارعون الحياة وتصارعهم بلا هوادة ، بعيداً عن الاستسلام للأزمة الخانقة التي تعيشها السينما المصرية اليوم ، وقريباً منها في آن واحد ; حتى أنه يصنع في أتونها الحارق واحداً من أجمل أفلام السينما المصرية ، لذلك فإن " سارق الفرح" الذي استطاع أن يمنحنا البهجة والوجد معاً هو داود عبد السيد نفسه ، كما أن فيلمه يبدو في سياق سينما الأزمة كأنه هو الرايات الملونة في وسط العالم الرمادي الباهت .

يحلو لبعض السينمائيين اليوم ممن يخلعون على أنفسهم صفة الجدية والعبقرية أنهم اختاروا أن ينحازوا لعالم " الهامشيين" لكنك سرعان ماتكتشف أنهم يسعون لاستغلال الكتلة الهائلة الغارقة من أبناء هذا الوطن ، لصنع أفلام شديدة التواضع في إنجازها وإن كانت شرهة لتحقيق النجاح التجاري أو النقدي الزائف ، عن هؤلاء الذين نطلق عليهم لقب الهامشيين بينما هم يعيشون في قلب وأحشاء مجتمع الأزمة ، يصنعون التاريخ الحقيقي خلال حياتهم اليومية في زمن توقف فيه التاريخ ، أو هكذا يبدو ، لأن أصحاب القرار السياسي ومعهم للأسف أغلب المثقفين ، قد أسقطوا من حساباتهم أي مشروع قومي ، وتخلوا عن كل الأحلام البسيطة التي تجعل من الكيان الذي نعيش فيه وطناً حقيقياً ، وتركوا البسطاء والفقراء لأحلامهم ، التي لاتعدو أن تكون في ظل هذه الظروف مجرد البقاء على قيد الحياة ، وهم للغرابة الشديدة ينجحون في ذلك بإصرار حقيقي ، بينما يفشل في ذلك من يتشدقون بالشعارات ويتاجرون فيها.

لم يستخدم داود عبد السيد عالم الفقراء البسطاء ، كما صنعت بعض أفلام الأزمة على أنه مادة للسخرية المريرة الجارحة ، أو ليقنع هؤلاء بالرضى عن حياتهم لأن " العز بهدلة" ، أو ليسقط في هوة النظرة المتهمة لمثقفي البرجوازية حين يرى هذا العالم على أنه كتلة صماء من الغرائز البهيمية المتوحشة ، تمضي في طريقها نحو العبثية والجنون ، أو ينظر له على النقيض على نحو رومانسي

مراهق كأنه الجنة الموعودة للحصول على الحرية، أو يجنح إلى التعالي المقيت تحت دعوى العبقرية ليزعم أنه يجب على الفقراء أن يقتفوا آثار رحلته لكي يخرجوا من أزمتهم . لم يفعل داود عبد السيد أيا من ذلك لأنه وضع نفسه في سلة واحدة مع هؤلاء البسطاء . أزمته كمثقف وفنان ليست في جوهرها إلا صورة من أزمتهم ، وبدافع من الحب الحقيقي - لهم ولنفسه ، وللحياة وللفن ، وللانسان وللوطن - يصنع عنهم ومن أجلهم فيلماً ، لايقف فيه أبداً موقف المصلح الاجتماعي ولايلبس مسوح الواعظ ، لكنه ببساطة - ولأنه يصنع الفيلم من أجل خلاصه أيضا - يحاول أن يكتشف عن الإنسان الحقيقي تحت الجلد الخشن المتغضن ، وأن يرى الروح البشرية المترفة خلف الجسد الفاني المتعب، لهذا جاء" سارق الفرح" وكأن دواد عبد السيد قد توحد مع أبطاله ، عاش كل منهم أزمته فلم يستسلم ولم يهرب ، وقرر أن يصنع الحياة ، في الواقع والفن على السواء ، أو كأن داود عبد السيد قد تعلم من شخصياته الفنية التي خلقها بنفسه ألا يتخلى أبداً عن الحلم ، وأن يسعى مثلهم لتحقيق الأحلام.

هل استراح الإنسان في اليوم الثامن ؟!

يبدو فيلم" سارق الفرح" للوهلة الأولى وكأنه مقتبس عن قصة الأديب الفنان خيري شلبي ، وتلك هي الحقيقة بالفعل لولا أن داود عبد السيد يتعامل دائما مع الأصل الأدبي على أنه واقع غفل خام ، أو كأنه رأى تلك الشخصيات الأدبية أو سمع عنها في واقع الحياة ، لكنه عندما يصنع منها وعنها فيلماً يعيد صياغتها من جديد ، فتراه يحذف مما رآه أو سمع عنه أو يضيف إليه ، ليخلقها خلقاً جديداً كأنها تنتمي إليه وحده ، ليس فقط لأنها تقيم في عالم سينمائي تختلف جمالياته عن تلك التي يتميز بها الأدب المكتوب ، ولكن لأنها دخلت أيضاً إلى عالم رؤيته الخاصة للفن والحياة ، وهو العالم الذي يتميز بالوعي الجمالي والسياسي الفائق ، تشعر وأنت تجوب في أنحائه أنه الرحيق المصفى الذي يرجوه كل فنان أصيل لرؤية تجمع بين تلقائية الحياة وتعمد الفن،حتى أنه يمنح الشخصيات على يديه حياة جديدة ، تضع قدماً في السياق الاجتماعي المعاصر ، وقد أخرى لعلها في كل زمان ومكان.

ليست هناك في قصة خيري شلبي إلا وحدة الحدث ، حيث يحي شخص من خارج الأحداث - أو على هامشها - ماسمته الفتى الفقير عوض لكي يستكمل ثمن" شبكة" محبوبته ، بأن يسرق الحناء الثمين الذي يقتنيه شقيقه عطر طبال الراقصات ، ويمده ببعض المال ، وفي ليلة الزفاف يأتي العسس للقبض على العريس " سارق الفرح" الذي لم تكتمل فرحته أبداً . أما في فيلم داود عبد السيد فإن هناك وحدة الزمان أيضا ، التي تراها قد اختفت في مراوغة خلف العديد من التفاصيل الصغيرة والتنويعات العديدة ، لكنك إن تأملتها لوجدت أن الرحلة الشاقة لكي يخلق الانسان مايصبو إليه من فرح - بالعديد من التنازلات والكثير من الآلام - قد استغرقت ثمانية أيام ، وإذا كان قد بدا أنه آن الأوان لكي يستريح الإنسان في نهاية اليوم الثامن فإنك تعلم أن الرحلة سوف تبدأ من جديد ، لأن الفرح عمره أقصر من أن يمنح صاحبه الوقت لالتقاط الأنفاس .

تتوالى الأيام الثمانية الواحد بعد الآخر ، بين فجر يسعى فيه الناس على لقمة عيشهم الجافة الخشنة ، وعمل يومي شاق تنسل فيه من الروح بعض ماتبقى فيها من قدرة على الحنان ، ولحظات مسروقة مختلسة من العواطف الشهوية أو المشاعر الأسيانة ، ومساء يتناجى فيه الناس بمكنون الصدور وتنطلق خلاله في ظلام الليل وفضائه أحلامهم الممكنة والمستحيلة ، كما تتوالى طقوس الموت والزواج كأنها النهاية التي تفضى إلى بداية جديدة ، لولا أنه مقضى عليها بدورها بأن تمضي إلى نهايتها . وفي قلب هذا السياق الإنساني الذي تراه كأنه تلخيص شاعري مفعم بالفرحة والأسى للرحلة البشرية التي لاتتوقف عن الميلاد والموت ، ترى الواقع الحي للفقراء البسطاء الذين يسكنون في بيوت عشوائية فوق جبل المقطم ، يعيشون في ظروف كفيلة بأن تدفن تحت ركامها وحطامها ماتبقى لديهم من إنسانية ، لكنهم يقاومون بصلابة أحيانا ، وبمراوغة أحيانا أخرى ، فالمقدور عليهم أن يسرقوا لأنفسهم بعض الفرح ، وهم في الحقيقة الذين يتعرضون كل يوم لأن تسرق منهم فرحهم ، وإنك حين تراهم يمارسون سرقة الفرح لاتملك - بعيداً عن أي أحكام أخلاقية جائرة - إلا أن تشاركهم فرحتهم ، بل ربما ازدادت فرحتك لأنك تدرك على نحو ما أنه يمكن لنا أن نتعلم من هؤلاء البسطاء كيف نفرح ، في زمن يبدو فيه الشعور الحقيقي بالفرح بعيداً عن المنال.

تنطلق أفلام داود عبد السيد في العادة من قدرته على تحقيق التوازن الرقيق الدقيق بين التوحد مع الشخصيات التي نراها على الشاشة وبين تأملها من بعيد ، هذا التوازن الذي يسعى إلى تجسيده عن طريق

أدوات فنية متباينة ، يحفزه إلى ذلك عشقه لشخصياته جميعا ، الطيبة منها والشريرة على السواء - إن جاز هذا التقسيم الأخلاقي في أفلامه - ورغبته في إلقاء الضوء على حياتها - وحياتنا ، وربما حياته أيضا - لكي يبحث عن مخرج للأزمة ، أو في الأزمة التي تجسد بدورها توازنا جديداً بين الأزمة الراهنة في سياق تاريخي بعينه ، وأزمة الوضع الإنساني في علاقته بالحياة والعالم والكون . ولعلك إن تأملت كيف يصور في لقطات قريبة الأيدي والأقدام وهي تصعد فوق صخور هضبة المقطم وأحجارها لرأيت تلك صعوبة الحياة الواقعية لملايين القاطنين في البيوت والمقابر أثراً من رحلة سيزيف الدائمة نحو القمة وعودته إلى السفح من جديد ، وإن أردت أن تمسك بجوهر الشكل والمضمون في "سارق الفرح" فإن عليك أن ترى تلك العلاقة الجدلية الحميمة بين المستويين الواقعي والوجودي ، علاقة تحققت على نحو صاف رائق في أغلب مشاهد الفيلم ، وأسفرت في مشاهد قليلة عن بعض التوتر الذي مايزال يطرح أمام صانع الفيلم مزيداً من الأسئلة ، التي لابد أن يبحث لها عن إجابة في الطريق الصاعد لرحلته الفنية نحو النضج والاكتمال.

الأفراح الصغيرة

بين الواقع والحلم

تبدأ أحداث الفيلم ذات صباح بالقرداتي الكهل الأعرج ركبة (حسن حسني) وهو يبدأ يومه بالسعي نحو الرزق ، تقوده قدماه إلى محل بيع الأشياء القديمة ، ليشتري بالصدفة نظارة مقربة يعود بها إلى الهضبة التي يعيش في حواريها ، ويعتلي قمة صهريج المياه ليستمتع برؤية العالم وكأنه اقترب منه ، ونتعرف معه على بعض الشخصيات الرئيسية : عنتر (محمد هنيدي) الذي يسرح بلوحة " البخت" يغري بها الأطفال سعيا وراء الحظ ، وعوض (ماجد المصري) الذي يهوى حمل أثقال كرات الأسمنت ويبدو لاهيا عن عمله في السعي في الشوارع بائعا للقروط الصفراء والمناديل الورقية ، وشطة (محمد شرف) العائد من السعودية بخمسة آلاف من الجنيهات جعلته قادرا على أن يقضي معظم أوقاته في الكسل كما أراح أمه " الملاية" من عناء حمل الماء إلى البيوت ، لكن ركبة يبحث بنظارته بحثاً

محموماً عن الاقتراب للمرة الأولى من معشوقته الصبية رمانة (حنان التركي) ، التي يراها وشقيقتها أحلام (لوسي) تتحدثان عند الجيران عن ذكر البط ليلقح البطة التي يملكانها.

وبعد أن يكون ركبة - بماله من دلالة واقعية ورمزية سوف نكتشفها لاحقاً - قد أتاح لنا الاقتراب من هذا العالم ، فإننا نصبح أكثر قدرة على أن نمضي خلاله بأنفسنا ، حيث نعرف قصة الحب الملتهبة بين عوض وأحلام ، لولا أن شطة - الثري بمقاييس الفقراء - قد قرر التقدم لخطبة الفتاة بعد أن هاجت مشاعره من تلصصه على جسدها الفائر وهي تشجع ذكر البط على معاشرة الأنثى . وعندما يطير الخبر في الحي ، يمضي عوض في الليل ليتجرع الخمر الردئ الرخيص فوق الهضبة ، ويعود مهتاجا مطالبا شطة منازلته ، لتدرك أحلام أن فتاها يدافع عنها وعن حبهما.

في صباح اليوم الثاني يتوجه عوض إلى قمة الهضبة ، حيث ضريح سيدي أبو العلامات ، يسأله المشورة في الإقدام على خطبة الفتاة وهاهي العلامة - سقوط براز حمامة عابرة فوق رأسه - تعطيه القوة والجرأة ، فيأخذ أمه في المساء لخطبة الفتاة من أبيها ، الذي يرضخ ويلين قلبه بعد بكاء الفتى والفتاة المرير ، ويمنحه مهلة أسبوعا واحداً لتدبير أموره . وفي الليل يختلي عوض بصديقيه عنتر وركبة يبثهما شكواه وقلقه ، ويقترح عنتر أن يلجأ عوض إلى شقيقه مطر طبال الراقصات ، الذي يخمنون أنه يملك بعض المال وهو الذي يقتني ثيابا فاخرة . لكن قبل أن يمضي الليل يرى عوض عند السفح العاهرة نوال (عبلة كامل) وهي تتعرض للضرب المبرح على يد « زبون» قاسي القلب ، فيدافع عنها الفتى ويأخذ لها حقها كما ينتزع لنفسه بعض المال ، ويقضي بقية الليل منتظراً أخاه مطر (فتحي عبد الوهاب) الذي يعود عند الفجر من عمله في الملاهي الليلية ، لكن الشقيق يعتذر بأنه لا يملك حتى الملابس الفاخرة التي يلبسها ، والتي ليست إلا بعضاً من «عدة الشغل».

ها هو عوض في صباح اليوم الثالث يقف مرة أخرى أمام أبو العلامات ، يسأله النصح من جديد ، تدرك أنه يهمت أمراً يخشى لفداحته من الاقدام عليه إلا أن يمنحه الضريح الصامت علامة المباركة ، ويسقط عوض في النوم من إعياء السهر والانتظار في الليلة الماضية، ليرى فيما يرى النائم فتاته أحلام في قمة البهاء ، وقد كشفت له عن ساقيها المرمريتين ، لكنه يستيقظ فجأة وقد سقطت «قلة» الماء فوق رأسه ، وكأنها العلامة التي

ينتظرها فيمضي ليسرق ملابس أخيه ويبيعها بمساعدة عنتر . ويعود لينام بعد يومه الطويل الذي حقق فيه بعضاً من مشواره لاستكمال «شبكة» أحلام . التي يظهر في طريقها زينهم (محمد متولي) . الوافد الجديد إلى المنطقة بزعم رغبته في افتتاح كوافير بينما هو في الحقيقة قواد محترف . يلمح لها بقدرته علي إتاحة الفرصة أمامها لكسب المال. لكنها ترفض وقد ملأها التقزز من نظرته اللزجة. وسرعان ما يأتي المخبرون للقبض على عوض . في نفس اللحظة التي تظهر العاهرة نوال التي جاءت لتشكر عوض على شهامته معها في الليلة الماضية . لكنها تقع مغشياً عليها خوفاً من أن يكون عوض مقبوضاً عليه بسببها. كما يظهر قلق أحلام . التي تشك للمرة الأولى أن عوض يرتكب بعض الجرائم الصغيرة. أو أن له علاقات نسائية أخرى . وفي قسم الشرطة يعترف عوض تحت تأثير الضرب بنصف الحقيقة . بينما يهدد حقيبة شقيقه مطر الذي يتراجع عن شكواه وفي هدأة الليل يبث عوض آلامه لصديقه ركبة . الذي يتفجر بدوره في التعبير عن حبه للصبية رمانة . ولأن عوض يسخر منه فإن الكهل يمضي وحده ليبحث عن الغياب في الشراب المخدر الرخيص.

في اليوم الرابع تقترب العاهرة نوال من عوض . بينما تعيش أحلام صراعاً حقيقياً بين الشكوك التي ثارت بداخلها حول إخلاص عوض . وبين إغراءات زينهم التي ما يزال يطاردها . وتقرر بعد لحظة ارتواء مختلسة مع عوض أن تتركه معلقاً حتى يغلي انتقاماً منه. حتى أنه يفكر في انتقام أكثر قسوة بعد أن ينتزع منها فيجعلها تذوق المطالب . لكنه يسفر في صباح اليوم الخامس عن وجه مختلف اذ أنه يقترب من أحلام ويرجوها استكمال الزواج. بينما تراه في المساء يمارس بيع أشيائه الصغيرة بالقرب من عمل العاهرة نوال حتى أن بعض زبائنها يعاملونه كقواد لها . وينتهي الليل وقد عادت نوال ملطخة الأصباغ ممزقة الثياب من قسوة زبون سلبها مالها وتركها في الطريق.

الأشواك
وطريق الأحلام

كانت السرقة التي اقترفها عوض من شقيقه . بما تصوره مرافقة من ضريح الشيخ . أمراً تافهاً إلى جانب الفكرة الجهنمية التي التمعت في ذهنه، وها هو في صباح اليوم السادس يسأل الضريح في تردد . لأنه يدرك جسامة ما ينوي الإقدام عليه . وتأتيه العلامة عندما ترتعد السماء بالرعد والبرق . فيعود مرتعداً حزيناً كأنه مساق إلى قدره . وفي اليوم نفسه تكون أحلام قد زارت صديقتها سمية التي تعمل مع زينهم القواد . حيث ترى الفتاة الثياب الفاخرة والحلي الثمينة التي كسبتها صديقتها . وتختار أحلام بعض ما يناسبها لحضور أحد أفراح بنات الحي . وتأخذ وعداً من الصديقة باستعارة ثوب زفافها أيضاً. وفي الليل تحتشد البنات لترقصن في الفرح . ويحاول ركبة مخلصاً لمشاغلة فتاته رمانة . ليبدو وكأنه يعيش لحظة من الوجد. يضرب بقلبه فيهتز لدقاته جسد رمانة . كأن هناك خيطاً رفيعاً يصل بينهما . يتصاعد حتى يصل إلى ذروة الشبق . يقرر بعدها ركبة أن يتنحى . بينما يعود عوض جريحاً خائباً من محاولة سرقة زبائن نوال في كمين اتفق عليه معها تحت سفح الهضبة.

أتى اليوم السابع يا لاشتعال السقف . فيجد عوض أن عليه أن يدفع كل مدخراته لكي يدفن جثمان صديقه ركبة خلسة في مقابر الأسرة المالكة بعد أن يرشو حارسها . وهكذا يبدو أن الفرح الذي حاول أن يسرقه مازال بعيداً . لكن ذلك يدفع أحلام إلى أن تسرق الفرح بنفسها . وفي هذا اليوم يعثر مطر على شقيقه يعطي المال. وتعرف نوال بقصة الحب المنتهية فتحكي أشباح آمالها التي بنتها لنفسها مع عوض. وبعد لحظة من التعاطف الرقيق تتركه نائماً فوق الجبل بعد أن تضع في جيبه بعض المال . لم يبق إلا القليل لاستكمال الشبكة عندما حل صباح اليوم الثامن . وعند ضريح أبو العلامات تقابله أحلام لتعطيه بعض المال وترفض أن تعترف من أين حصلت عليه . وعند الصائغ يتمرغ الأب والصديق عنتر بما تبقى . لتبدو الفرحة قد اقتربت من جديد.

في زفاف تشتعل له الأيدي، يشاركه الجميع في الفرحة – لأنهم بدورهم يسرقونها عنوة من بين حياتهم اليومية الصعبة– بينما يمشي عوض مكسور الذراع. وإلى جانبه أحلام وقد اعتراها القلق مرتدية ثوب سمية وفي لحظة احتفالهما ترى في لمحات خاطفة كيف يستبد الشبق بالشبان الآخرين مثل عنتر وشلة إلى الحصول على فرحة عاجلة . فكلاهما يرغبان في الفتاة رمانة، وكأن القصة سوف تتكرر مرة أخرى . بينما يبقى لأحلام أن تعترف لعوض بأنها قد حصلت على المال من خلال الرقص في حفلة بعض الأثرياء . ليضربها عوض بحنق محطماً كل الأشياء . حوله حتى تتزلف من أحلام الندامة. لكنه بعد أن يفرغ غضبه يربت على شعرها في حنان . وتحتضن الفتاة بالدعاء . وتفتح شباكها وقد بدأ الفجر الجديد . انطلق زغرودتها ويرددها من ورائها الكورال . زغرودة الفرح والألم . وترى اللقطة النهائية للهضبة الرمادية . وأبواب الصفيح المغلقة . والقاهرة البعيدة الساهرة في نومها.

جدلية السياسي
والوجودي

" يحضرني معلاق ما للدراش لعيش من غيره .. لكم تستطيع معلاق تقدر تعيش ..." . هكذا همست أحلام لعوض وهي في لحظة الاعتراف . وذلك هو جوهر النظرة الإنسانية العميقة التي تتغلغل في أعماق الفيلم الذي لا يرى في شخصياته أنماطاً مسطحة ساذجة كما تصنع أفلام أخرى لسينما الأزمة . وإنما يراهم بشراً حقيقيين من لحم ودم . لا يبحث أحدهم عن الخطأ أو الخطيئة إلا لأن الظروف القاسية الجائرة تدفعه لذلك . وإذا كان هؤلاء البسطاء قد استطاعوا وسط هذه الظروف أن يحافظوا على إنسانيتهم بالرغم من كل شيء، ونجحوا في أن يصنعوا الحياة والفرح . فإنك لا تملك إلا أن تسأل تساؤلاً أي حياة جميلة رائعة يستطيعون خلقها لو أتيحت لهم الشروط الإنسانية لتحقيق الذات؟

إنهم ينتزعون الفرح انتزاعاً من براثن وحش هائل . هذا الوحش الذي يتجسد عند داود عبد السيد في مستويين تراهما يتوازيان أحياناً ويتقاطعان أحياناً أخرى، أولهما هو المستوى الواقعي الذي يتحدث عن الحاجات الإنسانية البسيطة التي تبحث عن الاشباع : الجنس والطعام والمأوى . أما الثاني فهو قدرة الانسان على ألا يتخلى عن إنسانيته عندما يضطر إلى أن يسرق أفراحه الصغيرة . لكن الأكثر أهمية هو قدرته التي لاشك فيها حتى على أن يصنع من هذه الحاجات الحسية مواقف راقية للتواصل بين البشر وبعضهم البعض، بل وربما أيضاً بين الإنسان والكون كله .

في المستوى الأول يبحث الفقراء حتى عن ذكر البط لتلقيح الأنثى . وكأنهم يتسولون ويتوسلون بكل الوسائل لكي تستمر الحياة. كما يسعون إلى الرزق في عمل يومي لا ينتهي . كل بطريقته . النساء في عمل

البيروت وتربية الأطفال ، والرجال فى بعض المهن التى قد تتيح البهجة للآخرين - مثل القرداتى وبائع "البخت" للأطفال - بينما هم أنفسهم يبحثون عن البهجة ، وعاهرة تهجر قصصاً لاندرى إن كانت صدقاً أم كذباً حول ازدهار عملها فى بيروت قبل الحرب ، وتتيح زبائنها المتعة دون أن تحصل عليها أبداً . فهل نسمى هؤلاء بالهامشيين بينما نرى القاهرة المهمشة الغائبة عن تلك الكتلة الهائلة القادمة من الوطن وكأنها هى التى تقف على هامش هذا الوطن!!

أما فى المستوى الثانى الذى يجسده ركبة - وتلقطه الأغانى كما سوف نشير لاحقاً - فإنك تستطيع أن ترى الأحداث من خارجها . من خلال منظار القرداتى المتأمل من بعيد . أو من خلال قصة حبه الجميلة المستحيلة لرمانة .. انظر إلى مونولوج ركبة حول نظرته الأسيانة للحياة: " ليه الحلاوة دايماً بتمسخ وتبوظ! شوف أى بنت ، حلاوتها وضحكتها وطعامتها .. بعد عشر سنين تبقى كشرية وعايزة تعض وصوتها يخنق .. حتى عودها اللى زى الخيرزانة يرهرط ويطلع لها بطن ووسطها يبوظ .. طول عمرى بالشوف الجمال والحلاوة بيخلصوا .. اللى بتموت وهى عايشة .. أنا خايف البنت رمانة حلاوتها تروح زى اللى قبلها .. زى ماراح كبارى .. زى ماراح شبابى .. زى ماراح عمرى كله"

إن هذا المستوى الوجودى الذى يمثله ركبة ، يجسد رغبة الفنان فى الامساك - إلى جانب الواقع اليومى فى سيرورته اللاهثة - بجوهر الحياة وحقيقتها . لكنه يشعر أيضاً أن ذلك يصنع من الحياة اللاهثة بالنماء المارة تمثالاً بارداً أصم . لذلك فإن ركبة عندما يحقق لحظة التواصل بين الفانى والزائل ، والأبدى الذى لايريد له أن يضيع ، يقرر أن ينتحر . أو بالأحرى وكما يقول هو نفسه " عايز أطير" . ليمضى وهو الأعرج العاجز إلى الفضاء ، كأنه ايكاروس الحالم بالتحليق نحو الشمس . لولا أن أجنحته الشمعية لاتقاوم انصهار الاقتراب من الحقيقة المطلقة.

الأغانى وأدوات التغريب

أثارت أغانى الفيلم جدلاً نقدياً واسعاً ، مال أغلبه إلى النصح بحذفها ، بينما أثنى البعض بالملاءمة على موسيقى جهاد داود ، ويتناسون أن المخرج وحده - وهو أيضاً كاتب السيناريو والحوار وكلمات الأغانى - هو الذى يتحمل مسئولية صياغة الفيلم كما نراه على الشاشة . وفى الحقيقة أن المفارقة الجوهرية فى هذا السياق هى أن الفيلم لايحتوى - ولايريد أن يحتوى - على أية "أغانى" بالمعنى الذى تعارفنا عليه ، وهى المغايرة لها بعض سوابقها مثل "الكيت كات" ليوسف شاهين . وأيضاً كريم فى "حلم حمرى بشارة (خاصة فى الترتيبات اللحنية القصيرة) . وإن كنا لانستطيع فى التحليل الأخير أن نعفى صانع الفيلم داود عبد السيد من مسئوليته فى أنه لم يبذل قدرا أكبر من الجهد لكى تظهر العلاقة الجدلية بين "الأغانى" والسياق الدرامى . ليبعد عن المتفرج تلقيها على أنها أغانى تقليدية ، وحتى لايبدو أن هناك تناقضاً أسلوبياً يحمل فى طياته بعض التنافر.

ليست هناك فى الفيلم أية رغبة فى أن تكون الأغانى نوعاً من تخفيف التوتر الدرامى . أو أن يتحول الفيلم فى غمرة سياق إلى كوميديا موسيقية . وأنت تعلم جيداً أن داود عبد السيد يملك وعياً جمالياً يتيح له ألا يقحم أية أغانى على أفلامه . والأغانى فى فيلميه "البحث عن سيد مرزوق" و"الكيت كات" تأتى دوما من مصدر واقعى . فقد تغنيها بعض الشخصيات نفسها - والتى تعرف من داخل الدراما أنها تجيد العزف أو الغناء ، ولو بقدر متواضع - لبعض مقاطع تعلق بطرف خفى على الأحداث . أو قد تأتى الأغانى من مذياع أو جهاز تسجيل ، على نحو ماترى وتسمع أيضاً فى "سارق الفرح" . عندما يلعب قطة لحظة أحلام حالماً - فى نوع من التباهى - جهاز التليفزيون الذى أحضره من الخليج ، لترى مع شخصيات الفيلم مقطعاً من أغنية " بطلوا ده واسمعوا ده .. الغراب ياوقعة سوده جوزوه أحلى يمامة" .. وفى المقابل يلعب عوض لخطبة أحلام فى اليوم التالى ومعه مسجل صغير لتسمع منه" ساقونى مرة" .

لكن ماذا عن أغانى " سارق الفرح" التى تحولت فيها الشخصيات فجأة إلى الغناء ؟!

إنك لو تأملتها ، بكلماتها العامية القريبة من بلاغة الفصحى رغم خلوها من الأوزان الشعرية . لاكتشفت أنها ليست إلا أدوات التغريب (مثل منظار ركبة تماماً) . تجعلك بعد أن تكون قد استغرقت فى الأحداث قادراً على أن تنظر لها من خارجها . لتدرك عمق الأزمة الاجتماعية (والوجودية أيضاً) التى يكون على الشخصيات أن تعيشها وتتجاوزها . بل إن أغنية " فيه بنت هاتتجوز .. فيه ولد هايطلع " القريبة فى معانيها من مونولوج ركبة عن"

الجمال والحلاوة اللى بمخلصوا" تبدو أشبه بتعليق " الكورس" في المسرحيات الإغريقية . فأنت ترى على الشاشة هنا الكورس وهو يمضى وسط عالم الفقراء في سلسلة من اللقطات التي توضح مسيرة الحياة بين رغبة البنات والأولاد في الزواج ، ثم الحمل والرضاعة وتربية الأطفال ، ثم الذبول ، ثم الفرح من جديد عندما تبدأ الدورة مرة أخرى بابن أو ابنة باحثين عن الفرح ، بينما تسمع كلمات عن "الملاتة والسكر والليمون .. والنوم الشبعان بينما تموء القطط في ليالى الربيع - وضياع الحنان في ثنايا الحياة اليومية"، وهى القصة المكررة دوماً إلا أن هناك سحراً يجعلها تبدأ دائماً بعد أن تنتهى .(ألا يذكرك ذلك برباعية صلاح جاهين الجميلة:" سرداب في مستشفى الولادة طويل ، صرخات عذاب ورا كل باب وعويل ، وفي الطريق معزوقين البنات ، معزوقين للحب والمواويل"!!).

أما الأغانى الأخرى فهى أقرب إلى المونولوجات التى تناجى به الشخصيات نفسها في لحظات القلق ، فأحلام عندما يخطبها عوض ، على وعد غامض منه بتدبير الشبكة ، تتأمل مستقبلها ، الذى يبدو مشوشاً لم يتشكل بعد مثل الأشكال التى تراها وقد تركها الجير المتساقط فوق الحوائط القديمة .(إنه التشبيه الذى استخدمه داود عبد السيد على نحو بصرى فى" سارق الفرح" ، واستخدمه في جملة حوار من فيلمه "البحث عن سيد مرزوق") ، لذلك تبدو أحلام فى حالة الوجد وكأنها انفصلت مؤقتا عن الحياة اليومية ، أو أنها تعيشها وتتسامى فوقها في وقت واحد :"الله ، النسمة حلوة وطرية ، بس أنا باحس بالخوف مرات .. القمر هايبقى فى تمامه الليله.. وارجع وأحس إنى خايفة".(مرة أخرى يمكنك أن تجد تأثيرا لقصيدة" مستسرق الطرق لصلاح جاهين) .وعلى النحو ذاته تأتى أغنية عوض عن كراهيته المزعومة لأحلام بعد أن ضربته لغيرتها عليه، فهو يقرر أن يتزوجها لكى ينتقم منها ، ولعلك تدرك دلالة التغريب عندما ترى حواراً بينه وفتيات الكورس ، اللاتى تنصحنه فى النهاية بالزواج منها لكى يحقق انتقامه !

وفى النهاية تأتى أغنية أحلام عن تصميمها على الزواج بعد أن ضاقت بها وبجيبها السبل ، وهى أغنية توضح لك تماماً أنها ليست إلا تنويعاً على" مونولوج" الشخصيات كما تعرفه فى أفلام داود عبد السيد السابقة ، مع نوع من التغريب ، الذى يلخص إصرار البسطاء على الحياة :" ورحمة أمى فى تربتها لاتجوزك ياوله ياعوض .. ده اليوم بيجرى يجر اليوم والشهر بيرمح كالغيوم ، واحنا لسه زى ما احنا ، السرير بارد فى بيت أبويا ، هاتجوزك ياعوض ، وهد فروع النور، وتسمع زغاريد البنات ، هانبنى بيتنا بالطوب ، انشاالله عشة ، وإن ماقدرتش هاجيلك بيت أمك ، وأعطر سريرك وأسيب سريرى للبنت رمانة .. إن شاالله هاأسرقك. إن شاالله هاخطفك ، لكن لابد أفرح وأفرحك ، ويكره أفكرك ، إني حلفت إنى هاتجوزك .. حتى لو رسيت إنى أسرق الفرح".

البسطاء

يصنعون الحياة

جوهر التناقض الأسلوبى بين الفيلم وأغنياته ، أو بين الواقعية والفانتازيا - الذى ربما يكون داود عبد السيد قد قصد إليه قصداً ، ونكرر القول إنه كان يحتاج لمزيد من التأمل لكى يخلق التناقض نسيجا جدلياً أو كونترا بونطياً متناغماً - جوهر هذا التناقض هو أن تتوقف عن التعاطف مع الشخصيات بمشاعرك ، وتتأملها بعقلك ، وتتساءل عن جريمتها الحقيقية التى ترتكبها لتسرق أفراحها المشروعة ، أو بالأحرى عن الجريمة الأكبر التى ترتكب فى حقها عندما يسرقون منها الفرح ويجعلونها عاجزة عن تلبية حاجاتها الانسانية البسيطة . ولعل هذا التناقض الأسلوبى - الذى قد لاتدرك مغزاه مع المشاهدة الأولى للفيلم - هو الذى يجعل بعض التفاصيل الدقيقة عصية على تذوق المتفرج العادى ، فقد يغيب عن الذهن الارتباط الوثيق بين الحبل التى تغنى به أحلام أغنيتها الأخيرة ، وكأنه الزينة الجميلة ، أو يد الحبيب الحانية ، أو وسيلة الاستحواذ على المحبوب ، وبين استخداماته فى بعض المشاهد السابقة حين كانت أحلام توثق به عوض فى لحظات عناقهما المختلسة خوفاً من تهوره.

عشرات التفاصيل الأخرى تسفر عن وجود كاتب سيناريو ومخرج بارع ، فأنت لن تستغرب فوتعرض البلنية فى نزاله مع شطة أو سرقته لبعض زبائن نوال لأنك عرفت سابقاً هوايته لرفع الأثقال الأسمنتية ، أو فى ملاحظة أحلام فى أغنيتها الأولى:" القمر هايبقى فى تمامه الليلة "، وقدرة عوض فى الليلة ذاتها على أن يرى فى الظلام الساهرة نوال للمرة الأولى وينقذها من براثن الرجل المتوحش ، بل إن انتزاع المال من جيب الرجل - فى لقطة قريبة " كلوزآب"- سوف يكون استباقاً لما سوف يفعله عوض فيما بعد فى محاولته لاستكمال المال الذى يحتاجه ، أو مشهد ركبة وهو يوقظ الشمس كأنه رمز للخيط الواصل عبر ايقاعاته بينه وبين رمانة ، أو فى ضوء الغروب الأحمر يسقط على وجه أحلام عندما تعرب عن خوفها من المستقبل ، أو فى حرص مطر على أن ينفض تراب الصخور الذى علق بملابسه الثمينة ، أو فى انشغال زوجتركية خلال دفن زوجها بزخارف مدفن الأسرة المالكة بينما تنخرط الصبية رمانة فى بكاء حار ، أو فى تلك العلاقة الحميمة بين عوض وضريح أبو العلامات ، فيها الرجاء والتوسل والاستعطاف أحياناً ، والعتاب واللوم أحياناً أخرى ، أو حتى التهديد والمساومة فى أحيان ثالثة.

إن رأيت فى" سارق الفرح" نوعاً من التوتر أو التناقض ، فهو فى الحقيقة تجسيد للرؤية الجميلة الناضجة التى يتفاعل فيها الوعى السياسى والجمالى عند داود عبد السيد ، الذى لايعرف لهذا العالم بعداً واحداً يفقده عمقه ودلالاته المتعددة ، لكنه يعرف على قدر كبير من اليقين أن الحياة صراع بين نقيضين ،(لعله أيضاً الصراع الراقى الجميل بين الحياة والفن) ، بين الناس والصخور ، وبين الهضبة الجرداء الصاخبة بالبشر والقمة الساكنة الوارفة الفناء لضريح أبو العلامات ، بين الجبل النائى حيث تقيم الكتلة الهائلة من أبناء الوطن والقاهرة الغائبة عن الوعى ، بين العواطف والأفكار الإنسانية التى يمتزج فيها الحب والكراهية ، الحنان والقسوة ، العفة والخطيئة، إرادة الإنسان وانتظار الأمر من المجهول ، الأعمال اليومية والطقوس الأزلية الأبدية ، الجمال والذبول ، الصبا والكهولة ، الحميمية والعدوانية ، الزفة والجنازة ، فقر المسكن ورفاهية المدفن ، افتقاد الفقراء لما يحقق إنسانيتهم وامتلاك الأغنياء للكراسى الغالية التى تمنح حناناً كأنها الأم الرؤوم.

إنه فى النهاية التناقض الخلاق الذى جعل داود عبد السيد يصنع فى مناخ أزمة السينما الخانقة - أزمة الإمكانات والفكر والإبداع - واحداً من أجمل أفلام السينما المصرية وأكثرها عمقاً ، وكأنه أراد أن ينقل إلينا ماتعلمه من البسطاء من قدرة على أن يصنعوا الحياة ، لأنهم - على عكس أغلب المثقفين اليوم - يجودون بدمائهم ودموعهم لكى تنبت الوردة من بين الصخر القاسى الصلب ، فما بالك إن تحطمت وذابت كل الصخور؟!

فى مهرجان التليفزيون

العرب يلتقون بلغة الصورة

أحمد زكى فى ناصر ٥٦ بالفائز بالدرع

* عندما كنا نسمع تمثيليات الاذاعة فى العصر الاذاعى،كان الخيال أحد أسلحة فن الدراما للتأثير فينا.

وعندما أصبحت التمثيليات مرئية، بفضل التليفزيون ،تراجع الخيال، وأصبح الأمر متروكا لأطراف العملية أنفسهم ، المؤلف والمخرج والممثلون ، بلا خيال يلبى حاجتنا إلى الإنطلاق أبعد من حدود المكان الضيق للاستديو.وبين الاستمرار أسرى للحواديت والحكايات ،والملل من قضبان المسلسلات طويلة النفس جاء مهرجان القاهرة للتليفزيون بعلاج قصير المدى ،(أسبوع فقط) على طريقة وداونى بالتى كانت هى الداء ، فقد أختيرت كاتبة هذه السطور ضمن لجنة التحكيم الدراما الطويلة(المسلسلات) وكان أمراً غير متوقع أن يستطيع الداء القيام بفعل المداواة ولكن هذا ما حدث معى على الأقل، لأن من يتوقف عند صورة واحدة، مهما كبرت أو تنوعت، يصبح فى موقف أكثر صعوبة ممن يزاول حرية التنوع والاختيار والاكتشاف أن هناك وجهات نظر أخرى فى الفن والدراما ، ومع إشكالية الالتزام بمشاهدة كل الأعمال توخيا للموضوعية والمساواة وما يعنيه هذا من الالتزام بالدأب والصبر الطويل على مشاهدة مسلسلات صعبة التلقى لا لشئ إلا لأن لهجتها غير مطروقة ولا متداولة لأسماعنا بكثرة ، فلهجة قطر غير لهجة البحرين غير سوريا غير تونس ولكن هذا جزء من تحديات الفن وتحديات المهنة ،ففى كل مكان من العالم كله، وليس العالم العربى فقط ،توجد أفلام وأعمال فنية تعبر عن خصوصيتها ومجتمعها بلغتها،يصبح لزاما على المهتم بها أن يتابعها ويتذوقها ويعبر حاجز اللغة إلى المنطقة الحرة للإبداع حيث لا

مشهد من مسلسل ارابيسك الفائز بجائزة أحسن ممثلة والاخراج

قيود تحول دون فهم الحركة واتساقها مع الأداء والايقاع والتوازن والموسيقى والتعبيرات الموحية بالوجه والجسم فروت بيني وبين نفسي أن أبحث عن الجديد في مسلسلات لا يتاح لي ولغيري من ملايين المشاهدين في مصر رؤيتها لمحليتها في الوقت الذي أصبحت فيه الأعمال الدرامية المصرية، وخاصة الكبيرة الإنتاج، توازي الدراما القادمة من خارج الحدود العربية، بمنطق أنها خارج المنافسة أو داخل منطقة التأثير والانجذاب المبدئي لدى المشاهد. كان لمصر ثلاثة أعمال من هذه الأعمال عرضت من قبل في كل العالم العربي وشاهدها كل العرب أحيانا أكثر من مرة وهي (العائلة) و(أرابيسك) و(عمر بن عبد العزيز) ومن المفترض أنها تتنافس مع الأعمال العربية الأخرى التي تنتجها مؤسسات حكومية أو خاصة. أيا كانت إمكانياتها وكانت لدى البعض منا بعض مشاعر الزهو وربما قدر من الغرور بذلك الفارق المبدئي بين الإنتاج المصري والانتاج الذي جاء من بعض جهات الانتاج العربية. لكن مرور الوقت ومرور الشرائط علينا أوصلنا إلى قناعة ضمنية على أن هناك الكثير الذي لا نعرفه لأننا لم نره من قبل. ولا ندركه لأننا لم نتعايش مع لغته المشتقة من العربية والموغلة في العامية وأن هذا وذاك لم يمنع بريق مواهب عديدة لمعت وإبداعات لفنانين عديدين نقرأ أسماءهم للمرة الأولى في فنون الإخراج والديكور والتصوير والإضاءة والملابس والأداء وعلى سبيل المثال فقد استطاع مسلسل قطري

صفوت الشريف يسلم أحمد زكي درع الاعلام من ليزة لى أداء شخصية الزعيم عبد الناصر

أسمه(عيني يا بحر) أن يجعلنا نتوقف عند ملامح الحياة التي قدمها لقطر قبل العصر البترولي وعندما كان الرزق يعتمد على صيد اللؤلؤ واستخراجه من محار البحر وبيعه وكانت التعاملات تعتمد على كلمة الشرف وليس أوراق البنكنوت والحياة أبسط كثيرا. وبطله «بحر» نموذج للشاب المكافح ابن البيئة الذي يتعرض لظلم فادح من الكثيرين وأولهم الذين يرفضون تزويجه من ابنتهم التي أحبها، ويأتي الخلاص على يد «بحر» نفسه بجهده وعرقه بعد حصوله على اللؤلؤة الكبيرة التي تأتي في الوقت المناسب لتحل كل مشاكله.

والمغزى هنا واضح من هذه النهاية للمسلسل الذي ألفه أحمد الخليفي وعبد الرحمن محسن وأخرجه عبد المجيد الرشيدي وهو أنه لا أحد يحل مشكلة أحد وعلى الإنسان أن يعتمد على نفسه وعمله وكفاحه وأن يناضل بشرف. (ولتأمل اصرار تليفزيون قطر على انتاج هذا المسلسل وحده عام ١٩٩٥ بعد ضغط ميزانية الدراما حاله ليتذكر الناس ماضيهم القريب ولا تغيب عنهم قيم الكفاح وتلك معلومات خاصة خارج إطار المسابقة).

ومن تليفزيون البحرين، أي دائرة الخليج أيضا. جاء مسلسل آخر يستوحي التراث ليعبر عن الحاضر وهو مسلسل (حسن ونور السنا) للمؤلف أحمد الشهابي والمخرج بسام الزاوي الذي ينجح في تقديم رؤية بصرية جذابة في العناوين تشد المشاهد إلى تتبع الحلقات التي تستوحي قصة من قصص ألف ليلة وليلة بطلها الشاطر حسن الذي يدخل في مغامرات عديدة بحثا عن الجواهر المتمثلة في القيم المهمة في الحياة. ويتقدم المسلسل عن سابقه في اهتمامه بالحركة والايقاع ولغة الصورة أكثر، ومن هناك أيضا يأتي مسلسل ثالث. كويتي هو (زارع الشر) تأليف طارق عثمان واخراج يوسف حمودة ويناقش قضية بناء الشخصية في مجتمع يمر بزمن تحولات هامة. مشيرا بأصابع الإدانة إلى عيوب قاتلة في المجتمع تفرز أنماطا بشرية غير سوية بسبب التدليل الزائد عن الحد أو القوة والتسلط والاستبداد الزائد عن الحد أيضا فكلاهما يفسدان النفس البشرية والمجتمع بأكمله (ولنتوقف أيضا عند مغزى هذا العمل الذي يأتي من الكويت بكل خصوصيات وضعها).

بين (أيام شامية) و (درب التبان)

«أيام شامية» هو المسلسل السوري الموازي لليالي الحلمية المصري في تتبعه لمسيرة المجتمع مع الحركة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي ثم الاستقلال وما بعده ويقدم فيه المؤلف أكرم شريم والمخرج بسام الملا بانوراما عريضة للناس والمكان وفي مسلسل (درب التبان) للمؤلف عصام ميرزو

صفوت الشريف يتوسط الفائزين فى المهرجان وبجواره أمين بسيونى والمخرج الليثى وسعد لبيب

والمخرج يوسف وفق عرض لجانب من الحياة الاجتماعية السورية من خلال حارة بين فيها من عائلات وأنشطة تتفاعل وتشتبك من كافة الزوايا وخصوصا عائلتى ابو زمان وأبو حمدى وحيث يرتبط حمدى بعلاقة حب مع رشيدة لكنهما يفترقان ويرضخان لرغبة أسرة كليهما فى الزواج من طرف ثالث. أكثر ملاحة اجتماعية وبالطبع بفشل زواج المصلحة (وهو ما يحدث فى مصر ايضا) .غادة وأيام

المعاناة

فى المسلسل (التونسى (غادة) دراما عاطفية ميلودية تقدم صورة لفتاة جميلة تعمل خادمة فى منزل ثم جرسونة فى مطعم وفى كل مرة تتعرض لمشاكل من رجل يطاردها لتكتشف أن «سى إسماعيل» يحبها بينما تشعر هى بالإنجذاب لرجل آخر، أكثر وجاهة ووسامة وثراءا ظاهريا .لكن اسماعيل ينجح فى الفوز بها ويتزوجان لتكتشف من جديد أنه مطارد و السلطات الفرنسية التى تحتل تونس فى ذلك الزمن قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية مباشرة .وبعد أيام من الزواج يضطر الزوج للهروب قبل أن يقع فى قبضة العدو وتعود الزوجة إلى العمل من جديد فى خدمة الآخرين ومواصلة حياة المعاناة التى عاشتها منذ ذاقت الفقر واليتم فى طفولتها..

المسلسل كتبه عبد الحكيم العليمى وأخرجه محمد الحاج سليمان وفيه ثراء واضح وتنوع فى أمكنة التصوير وأساليبه وجرأة فى التنفيذ والتعبير تخرج عن المألوف فى الدراما التليفزيونية العربية إلى آفاق أوسع للتعبير بالكاميرا والتقطيع.

الجوارح .. لستم وحدكم

مسلسل (الجوارح) ذاع صيته العربى قبل أن يصل للمهرجان فهو أحد أضخم الأعمال العربية إنتاجاً فى السنوات الأخيرة، وهو مسلسل متميز بتقنيات عالية فى التصوير والإضاءة والملابس والاكسسوار ومخرجه نجدت اسماعيل أنزور يستخدم كاميرا واحدة مثل السينما فيستطيع التحكم أكثر، دراميا فى التأثير الذى يريده للممثل كما أن مصوره البارع «سمير كامل جبر يفهم جيدا لغة الصورة فى علاقتها بالمكان وقدرتها على التأثير والسيناريو الذى كتبه هانى السعدى يقدم قصة شيخ قبيلة- لا نعرف هويتها بالضبط-يربى أولاده الثلاثة على الفروسية والقوة، ويقرر أن يطلقهم، كلاً بمفرده لمدة خمس سنوات ليرى ثمرة ما زرعه فيهم وكيف تستوى بمعزل عنه وعن الآخرين ..

وبعد مرور المدة جمعهم فوجد أثنين منهم كما توقع وخطط بينما تحول الثالث إلى شخصية مستبدة شريرة تسعى إلى فرض نفوذها على الآخرين بما فيهم الأب نفسه واتباعه .. وقبل أن تقوم الحرب بسبب الأبن الثالث يسعى الأب لتصحيح خطئه حتى لا يملأ الدنيا شروراً .. ويقتل الأبن الضال المسلسل سورى بالكامل عدا جهة انتاجه فى «دبى» وهى مركز يتيح المكرمة، ويتقدم بذكاء كبير أعمال درامية لمبدعين عرب من جنسيات أخرى، يقدم لها إمكانيات كبيرة لتصل إلى المشاهد فى أفضل صورة وقد كان لديه بجانب (الجوارح) السورى مسلسل (شارع الماوردى) الجزء الثانى وهو مصرى تأليف يسرى الجندى واخراج اسماعيل عبد الحافظ ومن قبل أنتج(فى بيتنا رجل) لاحسان عبد القدوس و(عزبة المنيسى) ليوسف القعيد متبعاً سياسة البحث عن الفنان الجيد طالما ينطق بالعربية .وهى سياسة ذكية لأنها كفلت له انتشارا واسعاً لأعمال دخلت إلى قلوب المشاهدين. قبل أن تدخل مسابقات المهرجانات . ولعل وجود« الجوارح» فى المهرجان هو الدليل والبرهان على أن احتياج العرب للتنافس فى الابداع لا يتناقض مع احتياجاتهم للتكامل بل يدعمه فتلك الامكانيات والطاقات والابداعات الموجودة فى سوريا وفى مصر وفى بلاد أخرى تنقصها الإمكانيات للتحقق و لن تجد بغيتها إلا فى إمكانيات تأتى من نفس المكان والتاريخ والثقافة المشتركة لأنه من المستحيل أن يشترى الموزع الأمريكى مسلسلاتنا وهو يسعى إلى ضمنا بالكامل داخل منطقة نفوذه القوية، خاصة .ومعه سلاحه الجديد اتفاقية (الجات) .. ولعل هذا المهرجان يخرج بقناعة واحدة هى ضرورة الاتصال والتواصل وعرض الاعمال العربية على الشاشات العربية بلا تفرقة مع الاعتراف مبدئيا بمشكلة اللهجات ووضعها فى الاعتبار..

البحث عن فكرة مقاس ٩٣

لابد وأنك تعلم - ياعزيزى القارئ الكريم - أن هناك قانونا جديداً اسمه القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، وهو - كما لابد وأنك قرأت - قانون ابن ستين فى سبعين ، يكفى أن يقرأ كلمة عوجة فى مقال ، حتى يحصل كاتبه من الدار إلى النار ، ليمضى وراء الشمس عدة أعوام تتراوح بين خمس سنوات وخمس عشرة سنة ، وغرامة تتراوح بين خمسة آلاف جنيه وعشرين ألف .

ولما كان العمر - والفلوس بغرض وجودها - مش بعزقة ، فان الحكمة تقضى على أمثالنا من كتبة المقالات ، ألا يلقوا بأنفسهم إلى التهلكة ، وأن يقدروا لرجلهم قبل الخطو موضعها ، وأن يكتبوا مقالاتهم على مقاس ٩٣ .. الذى تؤكد الحكومة أنه مقاس مريح جداً .. وديمقراطى للغاية .. وليس فى حاجة إلى ارتداء جوارب!

والحقيقة أننى منذ نشر المقاس المذكور فى الوقائع الرسمية ، وأنا أبحث عن الموضوعات التى ينطبق عليها ، حتى لاأقع فى الغلط .. ولم يكن لدىّ شك منذ البداية ، أن كل كتابة فى الشئون السياسية والاقتصادية والعمرانية والحزبية والأمريكانية والإسرائيلية ، هى من المحظورات التى تقود الكتابة فيها إلى جنة القانون ٩٣ ، إذ يصعب أن يتحكم الواحد منا فى أعصابه أو مقاسه وهو يتكلم عن حالة الوطن والأمة على هذه الأصعدة بالذات .. وهو ماأقرنى عليه صحفى زميل أوقفت الصحيفة القومية التى يعمل بها نشر مقالاته منذ ١٥ سنة ، لأن مقاسها ٩٤ ، ونصحنى بأن أبعد عن الشر وأغنى له ، وأكتب فى الموضوعات الخفيفة ، البعيدة عن الشبهة ، كالأسرة وتربية الأطفال والزواج ومكياجك ياسيدتى وعالم الحيوان ولطائف وطرائف ومواقف واللى منه !

وهكذا توكلت على الله وأمضيت ليلة كاملة أكتب وأشطب ، وأسوّد وأبيّض ، وأضيف وأحلف ، إلى أن انتهيت من كتابة المقال الأول من سلسلة مقالات بعنوان دروس فى السعادة الزوجية ، كنت واثقاً بعد الانتهاء من كتابته ، أنه المقاس المطلوب، إذ أننى شخصيا لم أفهمه حين قرأته !

لكن زوجتى التى طلبت إليها - على سبيل التجربة - أن تقرأ المقال ، لم تفهمه فقط ، بل وعثرت فيه على سبع جرائم من مقاس ٩٣ ، من بينها إشارتى إلى أن نجاح الأولاد فى حياتهم العملية من الأمور التى تضفى السعادة على الحياة الزوجية للوالدين ، التى يمكن اعتبارها اسقاطاً على حكاية أولاد المسئولين الذين حصلوا على مجموع ١١٢٪ فى الثانوية العامة ثم أصبحوا من رجال الأعمال المرموقين ، وهو مايعد طعناً فى عرض الأفراد وخدشاً لسمعة العائلات ، واشارتى إلى الدراسة السيكلوجية التى أصدرتها مؤسسة " النكد بكرة" وانتهت منها إلى أن الزوجة النكدية تدفع زوجها للتنكيد على مرؤوسيه ، والتى يمكن تفسيرها بأننى أقصد أن الذين فصلوا القانون ٩٣ هم من ذلك النوع المتنكد أسرياً اللى قرر التنكيد على الصحفيين باصدار هذا القانون خاصة فى ضوء إصرارى على القول بأن التقرير المذكور صدر فى عام ٩٣ وهو مايمكن اعتباره ازدراء بكل هيئات الحكم ونشر اشاعات كاذبة ومغرضة توحى بأنها تنكد على كل المصريين!

أما أسوأ مافى الأمر ، ومافى المقال ، فهو أن زوجتى تؤمن بقول " فيلسوف" مجهول - لعله الدكتور أحمد سلامة - بأن التعساء وحدهم هم الذين يتحدثون عن السعادة الزوجية ، أما السعداء فهم يعيشونها ، لذلك اعتبرت المقال بمجمله إهانة لها ، وتحريضاً عليها ، وانتهاكاً لحرمة الحياة الخاصة وخدشاً لسمعة عائلتنا السعيدة ، ومخالفة للمادة ١٩ من الدستور التى تنص على أن الأسرة عماد المجتمع واصطناعا لأوراق مزورة أو منسوبة للغير ، وتحريضا على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى ، واضراراً بالاقتصاد القومى للبلاد ، وبالمصالح القومية العليا، فألقت بالمقال فى وجهى ، وغادرت المنزل دون أن تقدم لى طعام الإفطار !.

فهل لديك - ياعزيزى القارئ - فكرة تصلح لمقال من مقاس ٩٣؟!

صلاح عيسى

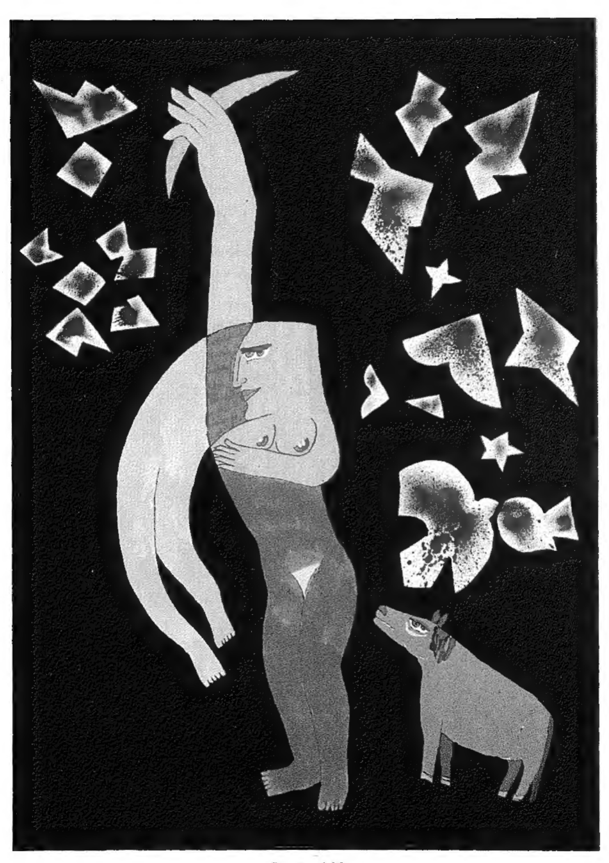

حكايات شعبية

للفنان محمود الهندى